الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٤)
الأحد(١١/كانون الثاني/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٨٠).

بدأت الجلسة الساعة (١٢:٤٧) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الرابعة، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول.

خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة الأعضاء، قبل البدء في استكمال الدعوى العامة لمناقشة الإيرادات مع السادة في المنافذ الحدودية والضرائب والجمارك، قدم السيدات والسادة طلب لاستضافة وزير الخارجية ووزير الموارد المائية لمعرفة الاتفاقية الأخيرة مع الجارة تركيا وتفاصيلها وطرح بعض النقاشات والمواضيع التي تتعلق في موضوع المياه داخل مجلس النواب، سيتم استضافة وزير الخارجية ووزير الموارد المائية الأسبوع القادم يوم الأحد أو الاثنين، سيتم استضافة وزير الخارجية ووزير الموارد المائية يوم الاثنين القادم بعد الزيارة، البرلمانية ادعوا السادة المستضافين لاستكمال الاستضافة رئيس هيأة المنافذ الحدودية ومدير هيأة الضرائب ومدير عام الهيأة العامة للجمارك.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

في الجلسة قبل السابقة كان عدد الحضور تقريباً (٢٤٠) نائب في الجلسة السابقة كان النصاب (٢٠٩) واليوم (١٨٠) وهذا متوقع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النصاب في البداية مان (١٨٠) والآن وصل اكثر من (١٩٠).

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

حسب النظام الداخلي نشر الحضور والغياب رجاءً حسب المادة (١٨) لأجل انتظام العمل والالتزام بالسياق الصحيح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النصاب حالياً وصل (٢١٢).

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

اذاً لدينا (١١٧) غياب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لديك تقريباً (٢٠) بين وزير ومحافظ لغاية الآن لم يرددوا القسم.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

سيادة الرئيس أنا اطلب تفعيل النظام الداخلي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النظام الداخلي مفعل وهذه المواضيع والغيابات بلغنا الدائرة المالية استقطاع من كل نائب لكل جلسة غياب مليون دينار، وجهنا الدائرة المالية بكتاب رسمي.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

ونشر الأسماء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وسيتم نشر الأسماء.

قدموا بعض السيدات والسادة النواب على إضافة فقرة لترديد قسم لبعض السادة الفائزين، فأعرض هذا الموضوع على المجلس لإضافة فقرة تصويت وترديد قسم.

اطلب من المجلس التصويت على ترديد قسم لأثنين من زملائكم.

(تم التصويت بالموافقة).

الفقرة الثانية يكون ترديد القسم الآن نبدأ بالفقرة الأولى.

اطلب من المجلس التصويت على تقديم الفقرة المصوت عليها الفقرة الثانية إلى الفقرة الأولى.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي:-

تقديم الفقرة خلاف النظام الداخلي، المادة (٣٧/ ثالثاً) أمس أقحمت قضية التصويت على التربية كذلك، تناقش فقرات جدول الأعمال حسب تسلسلها الوارد في الجدول ولا يصار إلى مناقشة أي فقرة جديدة إلا بعد الانتهاء كلياً من مناقشة الفقرة السابقة، فأمس إقحام فقرة التصويت على التربية نحن معها وانا صوتت ولكن مخالفة للنظام الداخلي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المجلس صوت على تقديم الفقرة هذا ليس رأيي هذا رأي المجلس.

تم تأدية اليمين الدستورية لبعض السادة أعضاء مجلس النواب.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي (نقطة نظام):-

بخصوص نقطة النظام التي أثيرت من قبل الزميل السيد النائب هي نقطة نظام غير صحيحة، أشار إلى المادة (٣٧/ ثالثاً) وقفز على المادة (٣٧/ ثانياً) وتقول لا يصار إلى مناقشة أي موضوع إلا بموافقة أغلبية الحاضرين فتمت الموافقة، القضية الأخرى استثمر حضور النصاب وحضور السادة النواب ومناقشة الموضوع الذي تفضلتم به جنابكم مشكورين من جلستين باستصدار قرار نيابي بالتوصية إلى مجلس الوزراء بالتريث بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بزيادة الجمارك والضرائب وبقية التفاصيل قرار (٩٥٧) وقرار (١٠٨٤) ضروري جداً قبل انتهاء الجلسة اليوم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بعد أن نكمل النقاش مع الأخوة المستضافين سيتم عقد جلسة لمناقشة هذا الموضوع وخروج بتوصيات ملزمة إلى مجلس الوزراء.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

هذه أخر جلسة للأسبوع القادم والآن السوق مشل حقيقةً مشل تماماً لا بضائع تدخل ولا التجار يشتري مشاكل كثيرة، هذا التليفون تذهب إلى التاجر يقول لا أبيعه إلا أن أرى التعرفة الجمركية الجديدة، فهي توصية تصدر الآن وعلى مجلس الوزراء المضي بهذا الموضوع، فقط التريث بقرارها اعتقد يوم غد توجد جلسة حقيقة أنا أرى فرصة مهمة بحضور السادة النواب والأمر لكم سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسب علمي والاستطلاع القرار لغاية الآن لم ينفذ.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

سينفذ سيادة الرئيس والتعرفة الجمركية نُفذت إذ يأكد لي السيد مدير هيأة الجمارك القرار مُنفذ وجاري منذ يوم ١/١.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نكمل النقاش وسنتخذ القرار إن شاء الله بالتوصية.

- النائب ضياء شغاتي كاظم الزيدي:-

حقيقة هذا المر الذي نتناقش به جداً مهم لأن العراق بحاجة إلى إيرادات غير نفطية وهذه الإيرادات الغير نفطية يجب أن تغطى من منافذ أخرى ومشاريع أخرى، لهذا يجب الحفاظ على ما تفضلوا عليه السادة بالسيطرة على الاقتصاد العراقي والسوق العراقي، طرحوا وتطرقوا السادة في الجلسة الماضية إلى مشاكلهم والمعوقات، لو كان التطبيق بالشكل الفعلي منذ فترة طويلة لهذا النظام الأتمتة الإلكترونية لكان نحن عبرنا من هذه المرحلة المهمة في الجانب الاقتصادي، أنا اشدد على تفعيل النظام وبكامل مواضيعه وبكامل برامجه وبجميع مفاصل الإيرادات حقيقة، لا بد أن يكون هذا النظام فعال في جميع المواقع الحدودية والمنافذ الجمركية لتعزيز الدولار والدينار وإلى أخره، أنا أيضا لا أريد أن أتطرق إلى ما تطرق عليه السادة في الجلسة الماضية لكن اشدد على جميع الملاحظات التي وردت في حديثهم وأيضاً اشدد على أن يكون تطبيق هذا النظام التعرفة الجمركية (الاسيكودا) والأتمتة الإلكترونية للحفاظ على الموارد العراقية وللحفاظ على الأموال والحفاظ على اقتصاد البلد.

- النائب عباس حيال لكن حسين المالكي:-

أطلب تحديد سقف زمني من مجلس النواب لأتمته الإجراءات والجبايات على هيأة المنافذ والجمارك والسادة في الضرائب يعطوهم سقف زمني لتاريخ نهاية الأتمتة في جميع الإجراءات، كذلك نطلب السيطرة على إدارة المنافذ بشكل صحيح لأن هناك الكثير من الفروقات في المنافذ موجودة حالياً، نتمنى من خلال الأتمتة من خلال تغيير الإدارات لا تستمر الإدارات كثيراً في إدارة المنافذ أو تدويرهم، هناك الكثير من الكفاءات موجودة كذلك في محافظة البصرة يفترض أن تكون الإدارات من محافظة البصرة، نرى الكثير من المنافذ تأتي من غير محافظات وتدويرهم بشكل ملحوظ واحياناً تسبب لنا مشاكل، فيما يتعلق بالمواطنين يفترض مجلس النواب أن يتخذ قرار بالضجة التي أشاروا لها الإخوة النواب الموجودة في الشارع العراقي القانون الجديد يراد توضيح بالخصوص المواطنين أصحاب الدخل المحدود الطبقات الفقيرة يجب أن لا تتأثر يجب أن يكون دعم واضح لهذه الطبقات، دعم الصناعة الوطنية لدينا الكثير من المشاريع في الصناعة الوطنية ولدينا مدن صناعية لدينا مشاريع معطلة دعم الفلاح العراقي يفترض تكون إجراءات الحكومة واضحة نحن مع الأتمتة مع الجباية لكن على ان تمس حياة المواطن ذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة ودعم الصناعة الوطنية ودعم الفلاح العراقي.

- النائب جمال احمد محمد سيدو:-

امس سمعنا ووجدناها بين محافظات الإقليم والمحافظات الاتحادية تم نصب سيطرات وهذه السيطرات تجبي من التجار جباية أخرى غير التي يدفعوها في المنافذ الحدودية، هذا شيء لا يجوز دستورياً وجود حدود اقتصادية داخل الدولة أو فرض رسوم على انتقال البضائع بين المحافظات، هذا يشبه عملياً تحويل العراق إلى محتويات اقتصادية، الضحية في هذا الأجراء التاجر يدفع اكثر من جمرك والمواطن يتحمل فرق السعر وكذلك يدفع ثمن الصراع السياسي من قوته اليومي، هذا يعد ازدواج ضريبي غير مشروع اقتصادي، الأتمتة إذا لم نضع سقف زمني ولم يصوت عليه داخل هذه القاعة فقد يستمر لسنوات لأنه نحن في اللجنة المالية طرحنا هذا الموضوع الأتمتة في ٢٠١٨ ونحن الآن في ٢٠٢٦، فأطلب من جنابكم أن يطرحوا للتصويت سقف زمني محدد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بعد إكمال الاستضافة سيتم الخروج بتوصيات ملزمة للحكومة من ضمنها وقت زمني لإنهاء موضوع الأتمتة والمضي بالإجراءات الإلكترونية، في هذه الجلسة بعد الاستضافة سيتم التصويت من قبل مجلس النواب والتوصية للحكومة بإنهاء هذا الملف.

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

ان المادة (٢٤) من الدستور نصت على ان الأموال العامة ملك للشعب وحمايتها واجب على الدولة، فما ذنب المواطن الذي يدفع فاتورة فشل وفساد لم يكن شريك فيه، السؤال الجوهري الذي يجب على السادة المسؤولين الإجابة عنه المدراء العامين المحترمين والسيد رئيس الهيأة كيف يسمح باستمرار الفساد في المنافذ الحدودية والجمارك والضرائب دون حلول، على الرغم من قبل تسلمه المنصب هذه المشاكل مشخصه ووعدوا بحلول جذرية، فأن قيمة الضرائب المضافة تصل إلى (٣٠%) مما أدى إلى توقف واضح في الحركة التجارية داخل السوق العراقي فكيف يطلب من المواطن تحميله الضرائب والرسوم وتهدر مليارات الدنانير خارج القانون؟ وما تفسيركم للاستثناءات التي تعطى للمسؤولين والشركات؟ كما ان استمرار الضغط سيقود إلى كساد كبير في الأسواق المحلية نتيجة إلى الارتفاع المفاجئ في كلف الاستيراد والتخزين وصعوبة امتصاص السوق لهذه الزيادة السعرية وفرض الرسوم الجمركية على البضائع والسلع سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وحدوث ركود اقتصادي وذلك سيساهم في معدلات البطالة، هذا السلوك يمثل انتهاك صريحاً للدستور والتقويض المباشر لسيادة القانون ومن هذا المنطلق وباسم الدستور نطالب بالآتي:

١. تفعيل رقابة برلمانية حقيقية وفاعلة والزام الحكومة بتقديم تقارير دورية وعلنية عن الإيرادات الفعلية وحجم الهدر والإجراءات المتخذة للمعالجة.

٢. تحديد الهيئات الرقابية عن أي نفوذ سياسي وضمان استغلاله الكامل وربطها برقابة مجلس النواب وفق الأطر الدستورية.

٣. إحالة جميع ملفات الفساد المثبتة فوراً إلى القضاء دون انتقائية ودون استثناء ودون غطاء سياسي.

ومن هنا ندعوا المعنين في مجلس النواب والحكومة إلى تدارك الموقف وعدم المغامرة بمقدرات الوطن والمواطن.

- النائب حوراء عزيز حميد الموسوي:-

نحن نتكلم عن العراق بصورة عامة عن الضرائب والجمارك والمنافذ الحدودية وإذا اردنا أن نتكلم بصورة خاصة عن البصرة باعتباري نائب عن البصرة، البصرة تمتلك عناصر لا تتوفر مجتمعة في أي محافظة أخرى ميناء وحدود بحرية ومنافذ برية وكثافة سكانية عاملة وبنى تحتية قابلة للتطوير ومع ذلك فأن العائد غير النفطي ما يزال محدود ويقتصر في الغالب على رسوم تقليدية غير مستغلة بالشكل الأمثل، لا بد من تعظيم الإيرادات غير النفطية عبر الاقتصاد الخدمي واللوجستي وفي هذا الباب اقترح أن تتجه البصرة نحو تبني مشروع استراتيجي بتحويلها إلى مركز وطني للإيرادات الخدمية غير النفطية ومن هنا ثلاث محاور رئيسية، تعظيم إيرادات المنافذ والموانئ، توحيد إدارة المنافذ البحرية والبرية في البصرة اعتماد أنظمة جمركية الكترونية، هذه الفقرة نحن ناقشناها وان شاء الله سوف نقوم بتحويلها إلى نظام اتمتة، فرض رسوم خدمات واضحة مقابل التخزين المناولة والتخلص السريع من هذه الإجراءات.

١. يمكن أن يرفع الإيرادات الجمركية دون فرض ضرائب جديدة.

٢. إنشاء منطقة لوجستية تجارية خاصة مناطق تخزين وإعادة تصدير.

٣. خدمات نقل الشحن والتأمين، استقطاب شركات شحن دولية وإقليمية وكل نشاط خدمي هنا يولد رسوم وضرائب وفرص عمل ودخل مستدام للخزينة المحلية والمركزية، اهم ما جاء في المقترحات أعلاه هو إعادة النظر في جميع المدراء العاملين خصوصاً في الشركات ذات التمويل الذاتي وإيجاد منهم أهل الخبرة والكفاءة للمساهمة بتطوير شركاتهم ورفع مستوى الإيرادات التي تدعم خزينة الدولة من خلال المطالعة سنوياً للتأكد إن الإيرادات كم أصبحت والواردات كم أصبحت، حتى نتأكد إن المدير العام يدير دائرته بصورة صحيحة، ويوجد سؤال احب ان أوجهه إلى السيد

مدير علم هيأة الضرائب أستاذ (حيدر) من خلال زيارتي إلى هيأة الضريبة العامة لاحظت انهم يعانون من عملية الخزن للملفات، يأتي الكثير من المواطنين لكثرة المعاملات والأضابير تفقد إضبارة المواطن، فقدان الإضبارة لأي شركة ولأي مواطن تؤدي إلى خلل في الدائر، فنرجو معالجة هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النصاب الآن (٢٢٢).

- النائب علي حاتم حسن الحسناوي:-

نحن في مرحلة استثنائية والجمهور والشعب والناس الذي أعطوا هذه الثقة لهؤلاء النواب تنتظر نتائج، أنا اعتقد هذه الجلسات مع احترامي الشديد لها وهذا الأمر لا ينطبق فقط على مجلس النواب حتى على الدرجات الخاصة من رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ونزولاً، افترض ان الإجراءات انتخابية يعني كيف ارضي جمهوري هذا مطلوب لكن الآن توجد مرحلة استثنائية الآن السادة المدراء العامين الأخ رئيس هيأة المنافذ والمدراء العامين هذه بإمكاني احلها بكتاب من سيادتك ان ماذا لديك من نتائج وتأتي موقعة بشكل أصولي ومثبته أنا أريد الحلول ما هي الحلول؟ بمعنى أخر ألا يمتلك هذا البلد جامعات ومراكز دراسات، أزمة اقتصادية يفترض ان تكون لجنة من مختصين وخبراء تقول لنا هذه المشاكل وهذه الحلول، ممكن من خبراء من مراكز في جامعاتنا ان تقدم لنا الحلول لكن في آن واحد هذه الحلول يجب ان تتوفر الإرادة السياسية والإرادة الإدارية لحل هذه المشاكل، فأنا اعتقد ان هذا النوع من الجلسات هو هدر للوقت مع احترامي الشديد، هذه المداخلات النتائج نحن حقيقة في صدد أزمة اقتصادية يمر بها البلد أنا محتاج حل ما هو الحل؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ممثلي الشعب هم جاءوا من عمق مجتمعاتهم، فاليوم عندما تمر أزمة اقتصادية يجب ان يستفسروا عن المسببات لهذه الأزمة بعدها يتم اتخاذ قرار بالتوصية إلى الحكومة هي المسؤول التنفيذي بتنفيذ توصيات مجلس النواب من اجل تلافي هذه الأزمة ان شاء الله.

- النائب علي حاتم حسن الحسناوي:-

أنا لا أتقاطع مع جنابك بقدر ما أريد أن أقول نحن ليس لدينا خبراء الآن قد يكون يوجد لدينا خبراء كم شخص لكن انا لست خبير اقتصادي، يجب أن نجلب خبراء اقتصاديون هنا ونحن مسؤولون عن التصويت.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك اليوم السيد مدير هيأة المنافذ أحضر لنا التفاصيل التي امس سألنا عليها أحضرها جميعها بورق تحريري وسيتم طرح هذا الموضوع على السادة الذين اختصاصهم اقتصادي وإذا رأينا من الضرورة الاستعانة بالجنبة الاقتصادية من قبل الجامعات سيتم الاستعانة في هذا الموضوع.

- النائب مضر معن صالح الكروي:-

أتمنى أن تكون هذه الجلسة مختلفة ومغايره عن الجلسات السابقة لأن الكثير من الجلسات والبيانات والكثير من التصريحات واللقاءات وتشكيل اللجان التي لم تجلب جدوى أو نتيجة في هذا الموضوع، نحن كنا حريصين كأعضاء لجنة مالية في الدورة الخامسة من خلال اجتماعاتنا ولقاءاتنا ومن خلال وضع موازنة ثلاثية في وقتها كان طرحنا دائماً لجميع الجهات المعنية الوزارات والهيئات كنا نطلب منهم أي نصوص يحتاجون في سبيل تعظيم وارداتهم، بالإضافة إلى أن أيضا كان تأكيدنا وإصرارنا كجميع أعضاء اللجنة على موضوع الأتمتة، حقيقة الآن الذي نسمعه من السادة الكرام نشعر انه لا يوجد موضع جدي في موضوع الأتمتة لأنه مضت سنين وهذا الموضوع لغاية الأن في مكانه، الأسباب المالية اعتقد وزارة المالية هي التي تقوم بالتمويل بالإضافة إلى ان هناك جهة مانحه هي التي متبنيه موضوع الأتمتة في هذه وزارة وفي هيئاتها فلا نعلم سبب هذا التأخير لأن هذا الموضوع مهم موضوع يمس الجميع بالإضافة إلى ان هذا الموضوع يحتاج إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة، حقيقة الجميع يعلم التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد العراقي هو الاعتماد المفرط على النفط الذي يشكل جميع واردات الموازنة من النفط اكثر من (٩٠%)، نحتاج إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة وهذه الاستراتيجية اذا لم يتخذ بها قرار وقرار حاسم وشجاع من جميع الأطراف تلتزم بها حقيقة الموضوع سوف لم يخطي خطوات متقدمة للأمام ونبقى على نفس الكلام والجلسات نحتاج إلى قرار شجاع بهذا الموضوع ونحتاج أيضا من خلالك سيادة الرئيس تمنيت هذا الموضوع في أول جلساتنا تتبناه أيضا مع الحكومة المقبلة، نحتاج استضافة إلى الحكومة المقبلة رئيس الوزراء ووزيرة المالية

بالإضافة إلى جميع الأطراف رؤساء الكتل السلطات يجب ان تتبنى هذا الموضوع ان توقع على اتفاقية أو تعاون أو لا اعلم يجب إيجاد صيغة تكون مشتركة بأن يصبح هذا القرار قرار بلد قرار استراتيجي يمس جميع العراقيين.

- النائب محمد هادي كاظم الشمري:-

السادة النواب تطرقوا إلى عدة أمور تخص المنافذ الحدودية والمشاكل التي تدور في المنافذ الحدودية ولكن توجد نقاط أساسية لكوني أنا من ضمن مفصل هيأة الجمارك عامل على مدار (١٤) سنة ومطلع على اغلب المشاكل التي تدور في هيأة الجمارك، توجد أمور ونقاط أساسية ومن ضمن هذه النقاط التي تدور لدينا في هيأة المنافذ الحدودية تحديداً ما سبب التلاعب في الأوزان في هيأة المنافذ الحدودية بالتنسيق مع تجار (تجار متنفذين) مع موظفين؟ هذه نقطة أساسية تدور ولازالت على ارض الواقع معمول بها في الوقت الحالي، النقطة الأخرى لماذا يتم التلاعب في وصف البضائع في اغلب المنافذ الحدودية؟ والدليل على ذلك السيد الدكتور (عمر الوائلي) قبل فترة تداول مقطع فيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يتم التصريح ببضائع معينة ولكن على ارض الواقع اغلب البضائع لم يتم الكشف من خلال هيأة الجمارك من المفترض تشكل لجان داخل هيأة الجمارك ولكن مع شديد الأسف اغلب البضائع لم يتم وصولها إلى اللجنة المشكلة فقط يتم التصريح بها من خلال تجار متنفذين وعدم الكشف على هذه البضائع موقعياً والدليل على ذلك السيد الدكتور (عمر الوائلي) تداول لدينا عبر مواقع التواصل الاجتماعي تم تصريح اعتقد مادة (الملابس) وهي على ارض الواقع تبين مادة (الأدوية)، كذلك تم تصريح ببضائع الأخرى أيضا (ملابس) وتبين إنها (سيارات) هنالك تلاعب بعدة حاويات بالوصف وهذا يؤدي إلى هدر ملايين الدولارات، سؤال أخر لماذا يتم تدوير نفس المدراء في المنافذ الحدودية ونفس الشخصيات يتداولون في المنافذ الحدودية ما السبب؟ وهناك يوجد كفاءات ويوجد أكاديميين ويوجد نفس المواصفات التي تنطبق عليهم، هذا يؤدي إلى دليل بان الموضوع توجد شخصيات تتداول في المنافذ الحدودية ويوجد أناس مساندة هذه الشخصيات مع شديد الأسف، أنا لكوني على اطلاع أتكلم هذا الكلام أرجو ان تتقبلوا هذا الكلام لكوني أنا أمثل الشعب، حسب بيانات البنك المركزي يتجاوز (٥٠) مليار دولار البضائع التي يتم دخولها ولكن الإيرادات الجمركية من المفترض من (٥-٧) مليار دولار، لكن التي يتم دخولها (٢٠%) أين ذهبت (٨٠%)؟ (٨٠%) حسب التقييم المحدد يتم بناء أكثر من (١٠٠) مستشفى وأكثر من (١٠٠٠) مدرسة سنوياً، الحلول.

١. المطالبة بتفعيل النظام الإلكتروني الموحد لربط المنافذ بالبنك المركزي والجمارك لقطع الطريق على التلاعب البشري.

٢. تفعيل الدور الرقابي، المطالبة بتقرير نصف سنوي يقدم إلى مجلس النواب يوضح المطابقة بين حجم الاستيراد والإيراد المحقق، أما المطلب الرئيسي من داخل المجلس إصدار قرار برلماني ملزم للحكومة بتقديم تقرير فني شهري يوضح نسب الإنجاز في اتمتة المنافذ مع إيقاف التمويل عن أي منفذ لا يلتزم بالربط الإلكتروني خلال مدة (٦) أشهر أقصاه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتم التوصية بهذا الموضوع.

- النائبة غفران إقبال يوسف الشمري:-

الإيرادات غير النفطية لا نتداولها هي ليست فقط أرقام تدون في الجداول بل هي تعتبر امتحان حقيقي لقدرة الدولة على النهوض خارج الظل الريع، ومن ضمن خطة النهوض هو التطبيق الإلكتروني وهو تطبيق نظام (الاسيكودا) والذي يبدأ بتنظيم الإجراءات الجمركية والضريبية وتوحيد آليات الاستيفاء والانتقال إلى الأتمتة الكاملة وإلغاء المعاملات الورقية وغير ذلك، من خلال المداخلة يوم امس بالنسبة للمنافذ امس تطرقت توجد هناك مخالفات والتشخيص موجود ومن ضمن الأخطاء والتشخيص حددتم الحلول التي تفضلت به امس قلت ارتباط جميع منافذ العراق بمنظومة واحدة وتغيير الموظفين بالإضافة إلى توحيد التعرفة الجمركية، دكتور (عمر) هذا التشخيص وهذه الإجراءات والحلول التي وضعتموها لم لا تطبق؟ هل هنالك أسباب وهذه الأسباب أنتم كتبتم بها هذه المخالفات؟ وهذه المخالفات كتب بها؟ ولم لا تطبق؟ بالنسبة إلى الجمارك أمس تفضلت وحسب أرقام وإحصائيات أعطيتها لنا وهذه الزيادات ليست كبيرة جداً لكن بالنسبة لك أنت اعتبرتها هنالك زيادة حقيقية، هذه الزيادة كانت قبل زيادة الضرائب أم بعد الزيادة؟ وسؤالي إلى السيد رئيس هيأة الضرائب قلت هناك دعم جداً كبير وتوجد زيادة وهذه الزيادة كانت ليست بالمستوى المطلوب، هذا الدعم ولديكم التحديات الموجودة هذه التحديات ما هي إجراءاتكم؟ المنافذ أعطت إجراءات موجودة وحلول لكن لا اعلم ما هو سبب عدم تنفيذ هذه الحلول، لديكم هذه الحلول أم ليست موجودة؟ لنقول ان هذا الموضوع نمتلك مفاتيح هذا الملف وعلى عجالة جباية عادلة لا ترهق الفقير ضرائب ذكية تصيب الربح الحقيقي استثمار فعلي لأملاك الدولة منافذ حدودية تدار بالحوكمة لا بالمزاج وصناعة محلية تحمي الإنتاج لا

بالشعارات وتعزيز الإيرادات غير النفطية يبدأ من تشريع يحمي المنتج الوطني إدارة رقمية تغلق أبواب الهدر ورقابة صارمة تنهي اقتصاد الظل شراكة حقيقية مع القطاع الخاص تحت سقف الدولة لا خارجها.

- النائب فيصل حسين جبار العيساوي:-

هذه الجلسة كان يفترض أن تحضر بها هياة مراقبة الإيرادات الاتحادية باعتبارها هي الهيأة المختصة بعنوان جلستنا وتعطينا بيانات هذه الإيرادات، عنوان الجلسة هي لتعظيم الإيرادات غير النفطية لكن هناك أصوات من بعض السادة النواب بالاعتراض على الأتمتة ونظام (الاسيكودا) وربطها بالمصرف وهذا سوف يقلل الإيرادات فأنا أتمنى لا يكون أي توجه للضغط على الحكومة للتراجع عن الخطوات الأخيرة لتعظيم الإيرادات الحكومية، اليوم حاضرين الضرائب والجمارك وهم باب مهم من الإيرادات غير النفطية لكن الأهم منهم هي الكهرباء وبالذات اذا علمنا أن تقييم الكهرباء تقول الضائعات تفوق (٧) أو (٥) ترليون وأيضا تحضر وزارة النفط التي هي أيضا اليوم تفقد بها عشرات التريليونات سواء في المصافي أو بالتوزيع أو في غيرها والاتصالات، موضوع مسائلة الحكومات المحلية عن دورها في تعظيم الإيرادات لأن بصراحة هناك مواقف واضحة من الحكومات المحلية لأضعاف الإيرادات غير الحكومية سواء بالضغط على الضرائب أو الضغط على المؤسسات الأخرى لعدم اخذ دورها الحقيقي في الجبايات وتعزيز هذه الإيرادات.

- النائب أشواق سالم حسن الجبوري:-

لأهمية الموضوع كان من المفترض حضور السيدة وزيرة المالية والسيد وزير التجارة ومدير البنك المركزي مع السادة الحضور، اتفق إلى حد بعيد مع ما تم طرحه يوم امس من قبل النائب (عادل الركابي)، كذلك ادعوا السادة النواب إلى الخروج بتوصيات أو قرارات تدعم اقتصاد البلد على أن لا تمس حياة المواطن بشكل مباشر، لدي عدد من الأسئلة إلى السيد مدير هيأة المنافذ الحدودية، ما نسبة سيطر الدولة الفعلية على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية؟ ذكرت يوم امس بأن توجد منافذ غير رسمية جانبية عديدة ما هي إجراءاتكم المعتمدة كهيأة حول هذا الموضوع؟ ما نسبة الربط الإلكتروني بين المنافذ ووزارة المالية والجمارك والضرائب؟ ما هي خططكم لزيادة الإيرادات من رسوم العبور والخدمات اللوجستية؟ ما هي نسبة اعتماد الدفع الإلكتروني مقابل الدفع النقدي؟ الأسئلة لهيأة الضرائب، ما هي نسبة الجباية الفعلية مقارنة بالمستحقات القانونية؟ ما نسبة الربط الإلكتروني مع جهات الجمارك والمصارف والتسجيل العقاري؟ أما بالنسبة لهيأة الجمارك، لماذا لم تتناسب الإيرادات الجمركية مع حجم الاستيراد المعلن وفتح الاعتمادات المصرفية؟ ما هي الآليات المقترحة لضبط التهريب والتلاعب بوصف البضاعة وتفريغ البضاعة قبل الوصل للجمارك؟ هل يوجد ربط فعلي بين الجمارك والمنافذ الحدودية والضرائب والمصارف؟ هل تم إجراء تقاطع بيانات وطني بين الضرائب والجمارك والمنافذ والمصارف؟

- النائب ناظم محمد دويج الاسدي:-

هناك في العالم ثورة علمية وإدارية وفنية في يختص في الأتمتة والحكومة الإلكترونية وبعض الدول وضعت حقائب وزارية لهذا الموضوع وأيضا هيئات، أنا أطالب في استحداث لجنة في مجلس النواب باسم الأتمتة والحوكمة الإلكترونية هذه اللجنة من شأنها الارتقاء في هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نستطيع أن نضيف هذه اللجنة أو اسم يضاف إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي.

- النائب ناظم محمد دويج الأسدي:-

هذه اللجنة مهمة حالها كحال أي لجنة (أ) الأتمتة والحوكمة الإلكترونية هي ثورة علمية موجودة في العالم اصبح مثل الهواء وماء، بالتالي اذا نضع هذه اللجنة تسيطر على باقي مفاصل الدولة ومراقبة الأتمتة أنا أقول افضل من ان تكون قسم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أؤيد كلامك.

- النائب ناظم محمد دويج الاسدي:-

جميعنا نعلم وبدون خجل مدى الفساد الموجود في الحدود والجمارك والضرائب والمافيات التي موجودة، ومثل ما نحن اليوم نعمل على إصلاح هذه المنظومة أيضا المافيات تعمل بنفس الاتجاه، بالتالي هم أيضا لديهم رؤية للفساد مثلما نحن لدينا رؤية للإصلاح هذه الرؤية وجودها في الأتمتة والحوكمة الإلكترونية عملوا على موضوع أن يجلبوا شركات في الأتمتة غير قادرة على النهوض في هذه الدوائر، حسب اطلاعي وخبرتي العملية

في هذا الموضوع البناء الذي بني في برامج الأتمتة ما يخص الضرائب والمنافذ الحدودية برامج خجولة لا ترتقي لهذه الأماكن الحساسة الموجودة، لهذا أريد أن اعلم بالضبط سؤالي إلى السادة اسم الشركات التي أعطيتموها هذه العقود هل هي عراقي؟ لديها الكفاءة؟ أنا أطالب أن تكون جميع الشركات التي تتوجد في موضوع الأتمتة شركات رصينة عالمية، هذا الموضوع حساس جداً والشركات التي تأخذ الأتمتة شركات خجولة لا ترتقي لهذا الموضوع.

- النائب بهاءالدين نور محمد النوري:-

في محل اعتبار أن يكون بداية جلسات مجلس النواب مثل هكذا موضوع الذي هو الإيرادات الغير نفطية، لأن جميع دول العالم تعتمد على إيرادات متعددة ليست إيرادات أحادية مثل النفط وغيرها من اجل ما يحصل اليوم من انخفاض أسعار النفط وغيرها وهذا شيء جيد يبدأ البرلمان جلساته في هذا الموضوع، نشكر كذلك السادة المستضافين باعتبار وضحوا الكثير من المواضيع المهمة والإشكالات التي تم طرحها من قبل السادة النواب، كذلك نطلب أن تكون هناك زيارات ميدانية للمنافذ والجمارك والضرائب باعتبارها هي عمود أساسي من إيرادات الدولة، فاعتقد اغلب الأسئلة هي متكررة إضافة إلى هذا نحن نتمنى أن تكون هناك أسئلة تحريرية تذهب إلى الجهات المختصة حتى تجيبنا بكتب رسمية حتى تتضح الحقائق الكلام غير الكتب الرسمية فعملية وضع جميع هذه الأسئلة (٢٠٠) سؤال ويحب عليها مدير المنافذ العامة أو الجمارك أو الضرائب، نحن نتمنى جميع هذه الأسئلة ترسل ببريد تحريري وكذلك الوقت ونحن لدينا أمور أخرى يجب أن تناقش في مجلس النواب.

- النائب خديجه وادي ميزر الجابري:-

بالنسبة للمنافذ الحدودية لدي ثلاثة نقاط.

١. منفذ الجميمة الحدودي بين محافظة المثنى والمملكة العربية السعودية، هذا المنفذ مهم جداً مونه بوابة اقتصادية وفتح نافذة بين الدولتين تساعد على تسهيل الحركة التجارية وتنعكس عليها اقتصادياً بالإضافة إلى تسهيل أمور قوافل الحجاج والمعتمرين في وقت قصير، لذا نطلب من سيادتكم السراع والعمل على فتح هذا المنفذ الحدودي.

٢. اغلب إحالات أم قصر الشمالي عبارة عن حاويات متروكة ومنتهية المدة القانونية وهناك أدوية منتهية الصلاحية، لماذا لا يتم إحالة هذه الحاويات إلى القضاء؟

٣. التلاعب بمكتب الإعفاءات واستغلالها لأغراض التهريب لذا نطلب متابعة هذا الموضوع.

بالنسبة إلى الجمارك عدم وجود سند قانوني لربط التعرفة بالأمانات الضريبية ولا يوجد نص قانوني بقانون التعرفة لأي معالجة ضريبية، لذلك السيد الرئيس نطلب وضع نص قانوني وتعديل قانون، ترد إلى مكاتبنا الكثير من الشكاوى بخصوص عدم تمشية معاملات المكلفين بالبريد وإحالتها إلى قسم الرقابة وهذا يستغرق وقت طويل فنحتاج إلى معالجة.

- النائب احمد كريم حسين الدلفي:-

تعظيم الإيرادات غير النفطية، عندما نتحدث عن هذا الموضوع يأتي اهم قطاعين هم قطاع الصناعة والزراعة، قطاع الصناعة يحتاج إلى دعم حقيقي من قبل مجلس النواب ومن قبل الحكومة بشكل عام، أما موضوع الزراعة اهم فقرة لدعم الزراعة هي إقرار قانون حماية المزارع العراقي، حقيقة مزارعنا أنا تحدثت في الجلسة الأولى عن وضعه سعر السماد الأبيض (٨٥٠) سعر الداب الأملح مليون وخمسمائة، عندما يأتي لسقي زرعه يجد الكهرباء غير موجودة يذهب يشتري برميل (كاز) يواجه صعوبات كبيرة وإذلال في المحطة فيحتاج دعم حقيقي لقطاع الزراعة والصناعة، كنا نتأمل أن تكون وزيرة المالية موجودة حتى نسألها عن وضع إيرادات التسجيل العقاري وأيضا واردات المرور الجنسية أين إيرادات المرور؟ هذا السؤال أيضا لأستاذ (عمر) أو السادة ممثلي وزارة المالية فهذا الموضوع جداً مهم نريد أن نعرف هذه الإيرادات أين؟ يجب أن تجيبوننا عليها، هناك فقرة توجيه مجلس الخدمة الاتحادي بإطلاق الوجبة الثالثة من الخريجين الذيم استلموا الكودات والذين لم يستلموا حقيقة الكثير من المناشدات تأتينا بخصوص هذا الموضوع، نريد إصدار قرار بدعم حالات الأمراض الفشل الكلوي والأمراض السرطانية على اقل تقدير على دفع نصف من المبلغ لأنهم أهلنا وولدنا ويعانون حقيقة، اطلاق الوجبة السابعة للرعاية الاجتماعية نريد ضغط على الحكومة بإطلاقها.

- النائب ذكرى عمار احمد رديني:-

كنا نتمنى اليوم حضور دولة رئيس الوزراء والسيدة وزيرة المالية باعتبار نحن اليوم نحن نتداول موضوع الإيرادات غير النفطية، تعلمون أن هذه الإيرادات غير النفطية هي متعددة المصادر ليس مصدرها فقط المنافذ الحدودية والجمارك والضريبة فكنا نتمنى هذه الاستضافة لكن في الإيام المقبلة نتمنى من رئاسة المجلس أن تستضيفهم، باعتبار أن هذه الإيرادات لدينا برنامج حكومي هذا البرنامج الحكومي كان من المفترض رئيس

الوزراء يراعي خلاله تعظيم الإيرادات غير النفطية وليس في نهاية ولايته يلعن إن هنالك أزمة اقتصادية هذا الأمر غير صحيح، نحن اليوم نريد أن نعالج هذه الأزمة ومن ضمنها الإيرادات غير النفطية فاتجهنا إلى الاقتصاد الريعي بفرض الضرائب والرسوم وارتفاع التعرفة الجمركية، هذا الأمر غير صحيح كان من المفترض أن نعالج أزمة بحلول من خلال البرنامج الحكومي منها دعم القطاع الخاص والقطاع الصناعي والزراعي والتجاري، السيد رئيس هيأة المنافذ الحدودية امس تطرق إلى زيادة إيرادات المنافذ هذه الزيادة هل كانت بفرض هذه التعرفة الجمركية؟ وما هو السند القانوني الذي استند عليه؟ هل هو تفعيل قانون ٢٠١٠ المعطل أم إصدار قانون جديد بزيادة التعرفة الجمركية؟ بالنسبة للمنافذ الحدودية ارتفعت الإيرادات هل من خلال تنفيذ الأتمتة ارتفعت أم بفرض ضرائب؟ كون الحكومة أعلنت فرض ضرائب على منتجات وسلع معينة ثم ظهرت وأنكرت وجود فرض ضرائب جديدة، فهل هناك فعلاً فرض ضرائب؟ وما هو السند القانوني لها؟ وزيادة التعرفة الجمركية هل هي على سلع معينة؟ أم سلع مفتوحة؟ نحن نريد أن نعظم وارداتنا الغير نفطية يجب تشجيع المنتج الوطني، هل هناك كميات محدد بدخول للمنافذ أم عدم وجود كميات؟ وما هي الكميات التي دخلت خلال هذه الفترة؟ أتمنى أن تكون إجابة بخصوص هذا الموضوع.

- النائب منصور حسين مدور البعيجي:-

السادة عندما أتوا إلى استضافة مجلس النواب استنجدوا ثلاثتهم بمجلس النواب العراقي كون مجلس النواب العراقي مصدر السلطات ومجلس النواب هو ينظم عمل جميع الحكومات سواء منافذ، حكومة ،مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية جميع ينظمها مجلس النواب، فثلاثتهم كان استنجادهم هو يقولون المنافذ في الأقاليم ومدير المنافذ ومدير الجمارك لا يلتزمون معنا ولا نعلم ماذا يأتينا دينار أو الف لا يلتزمون بالرسوم ولا يلتزمون بأي أمور تخص الحكومة الاتحادية هذا مطلبهم، بالنسبة إلى إيرادات الإقليم إذا نحن دولة في بطن دولة فإذا اردنا أن نشرع قوانين نشرع قانونين قانون يخص الإقليم وقانون يخص الحكومة الاتحادية، وغذا اردنا أن نحتكم إلى الدستور فتوجد المادة (١٤) تقول جميع العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات، نفط لا يعطيني إيرادات لا يعطيني ضرائب لا يعطيني لماذا أنا أعطيه من نفطي ومن منافذي ومن حقوقي وهو لا يعطيني؟ فهذا بالحقيقة غير صحيح سيادة الرئيس ونحن قبل (١٥) دقيقة قسمنا أن نحافظ على ثروات العراق ونرعى مصالحه، هذه ثروات العراق بيد فلان وعلان، تنظيم الثروات يجلب لنا إيرادات ويضاعف الإيرادات فمقترحي سيادة الرئيس تشريع قانون لجميع المنافذ العراقية من شمال العراق إلى جنوبه، قانون يشرع من مجلس النواب العراقي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موجود القانون سيادة النائب.

- النائب منصور حسين مدور البعيجي:-

وتشريع قانون للنفط والغاز، السادة أتوا واستنجدوا في مجلس النواب أما أن يطبق القانون وليس هناك استثناء للإقليم بالنسبة لقانون النفط والغاز نحن إيراداتنا (٩٥%) من النفط من غير المعقول قانون لا نشرعه للنفط والغاز، هذا الموضوع أمانة بقبتك ورقبت النائبي الرئيس ورقبة جميع أعضاء مجلس النواب، يجب ان نكون محايدين وهذا التاريخ يذكر والتاريخ يذكر حكومة (العبادي) في ٢٠١٦ عندما كانت الموازنة منذ ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٦ (١٧%) وبعدها أصبحت (١٢,٩%) هذا الدورة السادة اذا شرعنا قانون النفط والغاز وطبقنا قانون الإيرادات وأيضا يوجد قانون المنتج المحلي، هذا المنفذ لـ (س) وهذا المنفذ لـ (ص) ويلاحقون الفلاح على (الطماطم والخيار) ويجلبون ويصدروا والمزارع انتهى، الزراعة تعتبر نفط أخر ومورد أخر أيضا انتهت، بالنسبة للزراعة أيضا تهريب المنافذ تسويق الحبوب الاستراتيجية من المنافذ أتت ثلثين كانت نحن بالطبع سألنا دولة الرئيس على مستحقات المزارعين قال كانت الخطة تريليون بعدها حدثت مظاهرات المزارعين اصبح (٥٢) تريليون هؤلاء المتجاوزين على الخطة، بينما المتجاوزين على الخطة من غير المعقول الرسميين تريليون، فيوجد تهريب يجلبون (٤٠٠) الف وتباع (٨٠٠) مليون ومع العلم التجار استلموا مبالغ والمزارع الأصلي الحقيقي لم يستلم لغاية الآن هذا أيضا بسبب المنافذ يوجد تهريب وانا اسأل أستاذ (عمر) في الحوكمة (٨٥) مليار دولار في ٢٠٢٥ من البنك المركزي خرجت لاستيراد مواد عادت (٥٠) مليار دولار أين ذهبت (٣٥) مليار دولار؟

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

الإصلاح المالي الحقيقي بصراحة وبشكل واقعي وبعيداً عن المجاملات يبدأ من الدولة أولاً وليس من فرض الضرائب على جيوب المواطنين وذلك من خلال الغاء تقاعد أي تقاعد استثنائي سواء كان نيابي أو تنفيذي، عدد لا يقل عن (١٤٠٠) من السادة النواب المتقاعدين والدرجات الخاصة والوزراء يتقاضون رواتب تقاعدية غير مقبولة لا تتناسب مع مدى العطاء الذي قدموه للبلد فيجب تشريع قانون لتقليص أو تقليل رواتب التقاعد للنواب المتقاعدين والوزراء وان يحتسب التقاعد للوظيفة السابقة التي كان يتقاضاها المسؤول قبل ان يتسنم المنصب النيابي أو التنفيذي مع تقليص

عدد الحمايات والأرتال التي هي غير معقولة، يجب ان تحدد عدد الحمايات بعدد محدد يتناسب مع الحد الأمني لكل مسؤول، يوجد مسؤول ليس عليه أي ضرر ووضاعين له رتل يسير وراءه وهذا الرتل يحتاج إلى تخصيصات وإيرادات مالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن اليوم لدينا نقاش حول الواردات غير النفطية، الذي اطلبه منكم هذه المواضيع التي لا تتعلق في موضوع تعظيم الإيرادات لا نطرحها، نحن اليوم مواضيعنا محددة.

- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-

تعظيم الإيرادات ومذكور في الجلسة عن الإيرادات غير النفطية لم تحددوه بالضرائب ولم تحددوه بالمنافذ، الموضوع الأول أتمنى أن يأخذ بنظر الاعتبار تقليص حمايات المستشارين وراتب المتقاعدين، الدور الرقابي نحن نعلم والشعب العراقي يعلم إن المنافذ الحدودية مستولية عليها هناك جهات غير حكومية مافيات ليس فقط تعمل على إدخال بضائع غير رسمية بل هي متسعه بوضع مدراء ومسؤولين متنفذين في الموانئ لتسهيل مهام تمرير البضائع الفاسدة وهذا يحتاج إلى دور رقابي حقيقي من خلال تعمل على التحقق بشكل حقيقي من المنافذ والوقوف على هذه المافيات التي أشاروا لها حتى بعض النواب والمدراء، المادة (١١٠/ ثالثاً) التي تخص رسم السياسة المالية والجمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الإقليم والمحافظات في العراق هي من ضمن صلاحيات الحكومة الاتحادية حصراً، فيجب ان تشكل لجنة أو يصدر قرار للوقوف على مشكلة الإقليم وتدخله في الإقليم الواقعة في إقليم كردستان.

- النائبة سلوى احمد ميدان المفرجي:-

المعلوم أن أحد أخطر مواطن الضعف في الاقتصاد العراقي هو الاعتماد شبه المطلق على النفط إذ تشكل الإيرادات النفطية ما يقارب (٨٨ إلى ٩٠ %) من الموازنة العامة في مقابل مساهمة هامشية أو متواضعة للواردات غير النفطية رغم ما يمتلكه العراق من قدرات وإمكانيات بشرية وصناعية وتجارية كبيرة، هذه الواردات الغير نفطية ليست خياراً ثانوياً بل ركيزة سيادية للأمن الاقتصادي وشرطاً أساسياً للاستقرار المالي خاصة في ضل تقلب الأسعار الخاصة بالنفط والأزمات المالية، لذلك هنالك عدة مجالات لتعزيز الإيرادات غير النفطية أهمها الإصلاح الضريبي بحيث نوسع قاعدة الإصلاح الضريبي دون تحميل ذوي الدخل المحدود أعباء إضافية، اعتماد الأتمتة و الرقمنة للحد من الفساد وزيادة التحصيل، الجمارك والمنافذ الحدودية نأمل أن يتم توحيد التعرفة الجمركية للسيطرة المركزية على المنافذ، دعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والسياحية والكهربائية والتراثية، أي نتحول من دعم استهلاكي إلى دعم إنتاجي، الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالبعد التشريعي أقترح استحداث لجنة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأن يتبنى مجلس النواب إصدار قرار نيابي بشان تعزيز.

استنادا إلى المادة (٦١) من الدستور وكذلك نقترح أن تتبنى اللجنة القانونية مقترح تنمية الواردات غير النفطية، هنالك عدة أسئلة سوف أطرحها باختصار إلى الضيوف الكرام، كم عدد كبار الشركات والمستوردين الذين يخضعون فعلياً للتدقيق الضريبي السنوي، وكم نسبة التهرب الضريبي المسجلة رسمياً للعام ٢٠٢٥، ولماذا تفرض الرسوم على المواطن مباشرةً بينما لا تستحصل المتأخرات الضريبية من الشركات الكبرى، وهنالك سؤال هذا السؤال يبدأ هل تستطيع الحكومة أن تبدأ بالإصلاح المالي من الداخل خاصةً من داخل جميع مؤسساتها ومنافذها قبل أن تطلب من المواطن دفع الثمن.

- النائب عزيز شريف خضير المياحي:-

الموضوع الإيرادات غير النفطية، سيدي الرئيس كنا نتمنى حضور مدير عام التسجيل العقاري ومدير عام عقارات الدولة لأنه الرسوم تحويل ملكية العقارات ليست بالمستوى المطلوب، يعني لنفرض جدلاً لدينا بالأميرات المتر المربع كلفته (٦) مليون دينار يتخمن بقيمة (٥٠٠) ألف دينار أو (٢٥٠) الف دينار، نحن لماذا لا نضع محددات كاملة لكل منطقة سعر المتر المربع هكذا قيمته، لا يوجد هنالك حاجة بعد هذا يخرج شخص مخمن يذهب ويخمن كم إيرادات أو رسوم المتر المربع، في مكان ما آخذ أنا (٥٠٠) الف دينار ممكن أعمله (٣) مليون أو (٤) مليون وهو سعره (٦) مليون، فسوف تأتي لنا إيرادات كبيرة جداً، يعني الإيرادات التي يأخذها التسجيل العقاري (١٠%) من الحقيقة، ف لا يوجد هنالك داعي بعد هذا يذهب مخمنين إلى المنازل يخمنوها وهذا هكذا كلفته وذلك هكذا كلفته وتكون لجان وبرقابة تامة من قبل مجلس النواب من خلال لجنة مختصة في هذا الموضوع.

الموضوع الثاني بالنسبة للحاويات، الحاوية التي تأتي هم حالياً لا أعلم المنافذ أو الجمارك كيف يستوفون الرسوم، يعني حاوية مثلاً (٦) متر فيها سكائر (مارلي بورو) كم يأخذون عليها رسم، تكون الآيتمات جميعها مسعرة فلا يوجد هنالك حاجة أن يخرج الشخص الذي يخمن ويكون فيها

موضوع فساد وأعطيك هكذا وخمن لي السعر في كذا، لا تكون التسعيرة ثابتة لكل آيتم ولكل حاوية لكل (٦) متر أو (١٢) متر لا أعلم كم هي الحاويات وبما تقاس أطوالهم، في هذه الحالة سوف تأتي لنا إيرادات كبيرة جداً، يعني في مكان ما (٢) ترليون مثل ما يقولون أو (٣) ترليون يمكن تأتي لك (١٠) ترليون إيرادات.

الموضوع الثاني بالنسبة لمزاد العملة سيادة الرئيس سعر الصرف الرسمي لدينا (١٣٠٠) دينار مقابل الدولار، في السوق الموازي (١٥٠٠)، مقترح أنه تكون هنالك لجنة كل أسبوع تذهب إلى السوق الموازي، مثلاً تذهب إلى الكفاح تشاهد سعر الصرف اذا (١٥٠٠) ممكن يبيعون (١٤٠٠)، في هذه الحالة سوف نوفر على الأقل (١٠) ترليون إلى (١٥) ترليون دينار سنوياً، الموضوع الثالث حتى نوفر إيرادات كثيرة للدولة نلغي جميع الاستثناءات بالنسبة للمشاريع يعني لا دعوات مباشرة ولا إحالة مباشرة ولا استثناءً من العقود الحكومية، يعني الدعوة المباشرة مثل مشروع كلفته (١٠) مليار هذا في مكان ما يحيله بـ (١٠) مليار بالدعوى المباشرة للمقاول أعمل مناقصة وممكن أن يحال في (٨) مليار، كذلك سوف توفر لنا في كل مشروع (٢) مليار، وهكذا على باقي المشاريع يعني اذا ب (٥٠) ترليون ممكن توفر لذا (٢٠) ترليون أو (١٠) ترليون سنوياً هذا الموضوع الثالث.

الموضوع الأخير والأخطر أنه حصلت بدعة إضافة مكون، يعني مشروع مثلاً في (١٠) مليار أعمل لها إضافة مكون بـ (٢٠) مليار أو بـ (٣٠) مليار، يعني هذه الأموال من أين تأتي؟ نحن التخصيصات المالية الموجودة مثل تنمية الأقاليم في المحافظة هي كذا، إدارة المكون من أين؟

- النائب ايمن صلاح حمود الجغيفي:-

سيادة الرئيس أمس تكلم السيد رئيس المنافذ الحدودية على موضوع المنافذ أو الجمارك التي في الإقليم، لدينا (٦) منافذ التي هي رسمية في الإقليم ولكن لا تخضع للرقابة أو لإدارة الحكومة الاتحادية، هذه المنافذ من المسؤول على إدارتها وعلى تحصيل إيراداتها أيضاً، هذه أولاً.

ثانياً: بالنسبة للمنافذ الغير رسمية التي يتجاوز، يعني غير رسمية بالنسبة للإقليم وللحكومة الاتحادية هذه المشكلة الأكبر يتجاوز عددها الـ (٢٠) منفذ مع الدول المجاورة، هنا موضوعنا عند هذه المنافذ موضوع غير مالي أنا شخصياً أتكلم عن نوع المواد التي تدخل قد من الممكن أن تدخل أدوية أو تدخل أغذية التي هي باستهلاك مباشر من المواطن، يعني هنا موضوعنا عند العيال لا عند المال، يعني ليس جنب الإيرادات، أعتقد يعني السؤال التالي هل هنالك إجراءات واضحة اتخذت من قبل حكومة الإقليم باتجاه هذه المنافذ؟ وهل تم إعلام الحكومة الاتحادية أو هنالك رقابة عليها أو هنالك تحرك عليها، أعتقد موضوعها خطر جداً، في ٢٠٢٣ كانت الإيرادات (١) ترليون و (٣٣) مليار و ٢٠٢٤ (٢) ترليون و (١٤٥) مليار وفي ٢٠٢٥ (٢) ترليون و (٥٦٤) مليار، ما هو الرقم المتوقع وهل هنالك دراسات حقيقية عن حجم الضائعات وفي حال خضعت المنافذ الحدودية في الإقليم لنفس التعرفة الجمركية المطبقة في منافذ الحكومة الاتحادية ما هو الرقم الذي سوف يضاف إلى الإيرادات المتحققة من المنافذ الحدودية؟

المقترح سيادة الرئيس لدينا وزارات كثيرة فيها إيرادات غير نفطية أعتقد استضافتهم جميعهم في هذه الطريقة سوف يكون، قد يكون الوقت لا يسعفنا ويكون غير مناسب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

عند تشكيل اللجان سيادة النائب سوف تتم استضافتهم واللجان المعنية سوف تقدم تقارير إلى الرئاسة من أجل حسم هذا الموضوع والتوصية إلى الحكومة.

- النائب مصطفى عياش مطلك الكبيسي:-

تكلم في الأمس رئيس هياة المنافذ عن وجود منافذ غير رسمية بالتالي يعني اذا نرغب أن نسير بخطوات لدعم الاقتصاد العراقي يجب أن ندعم المنافذ الرسمية، يعني بزيارة قبل أسبوعين إلى منفذ طربيل وهو منفذ مهم وحيوي للبلد ومهم لقطاع التبادل مع الأردن للأسف الشديد منفذ مهمل جداً وحجم التبادل ضعيف جداً، غرفة الجوازات تسقط منها مياه الأمطار وكثير من الاحتياجات وحتى الطريق يمكن سألت احد الأشخاص بالمنفذ قال هذا المنفذ غير مبلط من ١٩٨٥ يعني طريق كله حفر، سيادة رئيس هيأة المنافذ مثل ما توجد منافذ غير رسمية وغير ملتزمة بسياقاتكم من المفروض المنافذ الملتزمة بسياقاتكم ومهمة للبلد وتخدم العراق وتخدم محافظة مهمة يجب أن يكون هنالك اهتمام وتركيز بعملها، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية: حتى لا أطيل نقدر عالياً الضرورة الاقتصادية والوطنية في بعض الإجراءات الحكومية لتوفير سيولة أو غيرها لكن لدي كشف في الأمس طلبته من احد رجال الأعمال، الزيادة الموجودة اليوم التي يتحدث فيها الإعلام وصلت في بعض المواد الأساسية مثل اللحوم، هل توجد

زيادة في العالم (٥٠٠%) يعني هذا لدي كشف قبل شهر (٤٧٢٠٠٠) نفس الكمية تعلمون كم أصبحت الرسوم الخاصة فيها قبل يومين، نفس الكمية (٢,٦٠٠,٠٠٠) يعني هذه الزيادة، نحن موافقون مع الإجراءات الحكومية لكن لا توجد زيادة في العالم (٥٠٠%) لا يمكن، هذا الموضوع بصراحة سيدي رئيس المجلس، موضوع الزيادة يجب أن لا يكون بهذه الطريقة، لا توجد زيادة في العالم (٥٠٠%) وخصوصاً على لحون وأجبان ومواد أساسية للمواطن.

- النائبة مها محمود جسام العلواني:-

هيأة المنافذ والجمارك، التجارة الإلكترونية في ضل غياب التشريعات الرقمية، كيف تدير هياة المنافذ والجمارك ملف التجارة الإلكترونية خاصة عبر الحدود نحن نتحدث من حيث التهرب الجمركي والأضرار بالناتج المحلي، كيف نحن نستطيع أن نتعامل مع التجارة الإلكترونية لو سمحت؟

- النائبة رشا عبد حسين الساعدي:-

من خلال متابعتنا للبيانات المالية المنشورة على الموقع الرسمي لوزارة المالية ظهر أن بند الضرائب السلعية هو الوحيد الذي حقق فائضاً عن المخطط له، حيث قفز من (٩٩٠) مليار في عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٢,١ من ١٠ ترليون في ٢٠٢٥ لأن أغلبه يجبى إلكترونياً مثل كارت الموبايلات، لماذا ننتظر التاجر ليأتي ويدفع الضريبة، لماذا لا تضاف الضريبة مقطوعة على فواتير الاستيراد بالإضافة إلى المعاملات المصرفية على الرغم من وجود نمو سكاني واقتصادي إلا أن الضرائب أو الوارد الضريبي في انكماش، ندعوا إلى تشريع بعض القوانين ذات المنفعة الاقتصادية وبما يعظم الإيرادات مثل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة قانون إدارة النفايات وتدويرها وقانون تحويل النفايات إلى طاقة.

- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-

الأخ مدير المنافذ يعني يوجد كتاب رسمي صادر من مديرية المنافذ رقمه (٦٩٦٣) في ٥/٧، نحن لنترك هذا الكلام كله سيادة الرئيس، هذا الكتاب يقول يوجد (٢٢) منفذ خارج سلطة الدولة وسلطة إقليم كردستان والإحداثيات الخاصة في هذه المنافذ موجودة في متن الكتاب، القائد العام للقوات المسلحة أين من هذه المشكلة منذ ثلاث سنوات، يعني سنتين ونصف إلى هذه اللحظة هذه المنافذ لم تعالج ولم نشاهد ما هي الإجراءات التي سوف تكون في هذه المنافذ، من الذي يمسكها، عصابات، ميليشيات، أشخاص خارجة عن القانون، ما هي القضية الخاصة في هذه المنافذ، نحن هذه يجب أن نعلمها ويجب أن تكون هنالك إجابة عليها حتى أيضا ينهى اللغط في المنافذ الحدودية هذه أولاً.

ثانياً: بخصوص موضوع الجمارك، يعني معاقبة المواطنين والطبقة الفقيرة في هذه الطريقة غير مقبول نهائياً، يعني حاوية الملابس التي ب(٣) مليون الآن تقريباً (٥٠) مليون، ناهيك على أنه الحكومة استلمت مئات التريليونات خلال الثلاث سنوات الماضية، نحن نرغب أن نعلم هذه مئات التريليونات أين ذهبت؟ كيف حصل التصرف فيها؟ ما هي التفاصيل التي حصلت فيها من خلال حضور خبراء اقتصاديين وما شابه، أيضاً يوجد قانون رقم (٢٢) في ٢٠١٠ أقره مجلس النواب على أساس ينفذ خلال ثلاثة أشهر، هذا القانون لم ينفذ، بعده في ٢٠١١ تم تعديل القانون وتحديداً الفقرة (١١) وعلى أساس أن ينفذ وأيضاً لم ينفذ، بعدها في ٢٠١٣ مرروا التعديل الثاني للقانون وقالوا ينفذ على مراحل وخلال ثلاث سنوات لا يتجاوز الثلاث سنوات، حالياً لنقول أن الحياة وردية خلال فترة تصريف الأعمال الحالية، هل من الممكن أن ينفذ القانون فجأة، أليس من المفروض مراحل، فمعنى هذا ما بني على باطل فهو باطل.

النقطة الأخيرة اذا كانت الزيادة في الضرائب وهذه الضجة كلها والمواطنين دخلوا إنذار والسوق أحترق والزيادة هي فقط (٥%) من قيمة الضرائب التي ممكن حسب ما يقال أنه (١٠%) من قيمة الواردات العراقية، يعني كيف نحسب أنه توجد جدوى اقتصادية فيها، ما هي الجدوى في هذا الموضوع؟ ونحن بصراحة نطلب سقف من جنابك الأخ مدير الجمارك، جدول زمني وهذا الجدول تتحمل فيه المسؤولية الكاملة عن إنجاز موضوع الأتمتة، موضوع الأتمتة شخصياً متواصل مع موظفين ولدي معلومات وافية عن هذا الموضوع يوجد لوبي يدار بقضية عدم تمرير ملف الأتمتة لأنه ملف الأتمتة يقضي على الفساد في هذه المؤسسات.

- النائب ربيع عبدالجليل حسن الموسوي:-

أنا سوف أختصر بسؤالين طبعاً موجهة إلى رئيس هيئة المنافذ الحدودية.

السؤال الأول: أردنا أن نعلم من السيد المدير العام عدد المنافذ الحدودية الرسمية العاملة حالياً في العراق وما هي المنافذ الغير رسمية والخارجة عن السيطرة الحكومية ولماذا لا زالت تعمل المنافذ الغير رسمية وهل جميع المنافذ تخضع إلى إدارة اتحادية موحدة ونظام جمركي الكتروني؟

الموضوع الثاني: طبعاً الذي خطر على الشارع العرقي وهو موضوع المخدرات، كيف تدخل المخدرات إلى الأراضي العراقية وهل تم ضبط حالات مرور مخدرات عبر المنافذ الحدودية وما هي الإجراءات المتخذة بحق الموظفين أو الجهات المتورطة وهل توجد أجهزة فحص حديثة وكافية في جميع المنافذ، وأخيراً طلب هذا اذا يمكن نشر تقرير شهري معلن يوضح إيرادات كل منفذ؟

- النائب احمد رحيم ازرك الموسوي:-

سيادة الرئيس بما أنه اليوم نحن نتحدث عن ملف الإيرادات غير النفطية، هذا الملف المهم الذي يعتبر للأسف منذ (٢٠) عام ملف مهمل ولا يدار بالشكل الصحيح، أنا أعتقد أنه المشكلة الأساسية في هذا الملف هي ليست قلة الإيرادات أو ضعف الإيرادات وإنما المشكلة الأساسية في هذا الملف هو غياب الإدارة الحقيقية وغياب الإدارة أدى إلى فوضى عارمة، اليوم موجودة لدينا في كل الموارد غير النفطية أو الإيرادات غير النفطية ومن أجل ضبط إيقاع هذا الملف أعتقد أن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ضياع هذه الأموال هي ثلاث أسباب نذكر منها أنه تعدد الجهات وكذلك تداخل الصلاحيات وضعف الأنظمة والقوانين، يعني لدينا أنظمة ولدينا قوانين ولكن للأسف غير مطبقة هذه الأنظمة وهذه القوانين، لذلك أنا أعتقد أنه هذه العوامل أدت إلى ضياع هذه الثروة، أنا أحتاج أن أضرب لك ثلاثة أمثلة باختصار، في موضوع الإيرادات غير النفطية خاصة في وزارة الكهرباء (الجباية) وكذلك وزارة الإسكان والإعمار لدينا موضوع المحطات (الوزن) وكذلك إيرادات دائرة الماء والمجاري، في الكهرباء لدينا في محافظة ديالى الكل يعلم أن وزارة الكهرباء لديها فائض في الموظفين وأعداد كبيرة ولدينا دوائر أصلا لا تستوعب الموظفين، توقع وزارة الكهرباء عقد استثماري مع شركة لجباية الأموال الخاصة بأجور الكهرباء وهذا المستثمر يأخذ (١٥%) من هذه الجباية مقابل أنه يستخدم موظفينا ويستخدم آليات وزارة الكهرباء وكل الأمور، يستخدم آليات الوزارة من أجل هذه الجباية وانخفضت الجباية بمعدل ما يصل إلى (٢٥%) من هذا الموضوع، ما فائدة هذا الاستثمار هذا أولاً.

المثال الآخر: لدينا ملف جباية محطات الوزن في محافظة ديالى، يعني قبل أن يوقع هذا العقد بسنة لدينا ثلاث محطات جباية في (ناحية العظيم وناحية أبو صيدا و دلي عباس) كانت تدير هذا الملف وزارة الإسكان من خلال الطرق والجسور في محافظة ديالى والمرور في المحافظة، في سنة واحدة الجباية وصلت إلى (٥) مليار تقريباً، هل من المعقول أن توقع هذه الوزارة عقد مع شركة لـ (٦) محطات وزن لمدة (١٧) سنة وبعقد يصل تقريباً (٤,٥) مليار لمدة (١٧) سنة ونحن في سنة واحدة نجبي (٥) مليار هذه أليست بإيرادات الدولة، كيف تدار الأمور في هذا الشكل؟

الموضوع الآخر هو جباية أجور الماء والمجاري، أيضاً أعطي هذا عقد استثماري لشركة قامت بنصب أجهزة في المنازل، في الشهر كانت تصل الجباية إلى (٧٠٠) مليون دينار، نزلت الجباية إلى معدل (٣٠٠) مليون دينار، هذه أمثلة واقعية عن ضياع هذه الأموال وعدم إدارتها بالشكل الصحيح، أنا أعتقد انه الحل الحقيقي الذي يجب أن نتخذه اليوم كمجلس نواب وبدورة جديدة أن تكون إرادة حقيقية لإدارة هذه الموارد وقرار حقيقي وتحسين الإدارة لأنه نحن مشكلتنا الأساسية غياب الإدارة الحقيقة وغياب الإرادة السياسية التي ضيعت وبددت أموال البلد.

- النائب محمد جميل عوده المياحي:-

الآن نحن كمجلس نواب كإنما الحكومة في وادي ومجلس النواب في وادي، والحكومة لا تكترث لمجلس النواب من حيث المحاسبة والمراقبة، بمعنى الآن نحن جميعنا نحن مضى علينا أيام الشارع يغلي ونحن قبيل شهر رمضان والمواطنين خائفة من الأسعار والفقير الذي لا يملك قوت يومه محتار أنه سوف يحصل على الغذاء له في شهر رمضان أو لا يستطيع أن يحصل عليه، القرارات التي صدرت، نعلم نحن أنه القانون لا يمكن فرض ضرائب و رسوم وجباية إلا بقانون، تعليمات لا يمكن، قرار مجلس وزراء اقتصادي هو لجان مشكلة منذ سنتين لماذا لم تصدر هذه القرارات قبل الانتخابات، لماذا ما بعد انتخابات أجلت، اذا نحن أردنا أن نعرف مهام المنافذ، يمكن بعض السادة النواب ليس لديهم اطلاع تام، المنافذ بالقانون جهة إشراف وليست جهة إدارة، (١٦) جهة داخل المنافذ كل واحد منهم مرتبط بدائرته، يلعب بمزاجه، بعض مدراء الجمارك يباعون بمليارات بعض مدراء الجمارك في المنافذ، أعطيكم معلومة عملت تحقيق استقصائي في سنة ٢٠٢٢ عن الإعفاءات الجمركية في منفذ واحد، من بين (١٠٠) الف شاحنة داخلة إلى منفذ زربا طية (٨١) الف شاحنة معفاة جمركياً، أكثر من (٨٠) %، فساد باسم الدولة، لماذا أنا أذهب أزيد على الضرائب، لماذا لا أعمل على توقيف الإعفاءات الجمركية، لماذا أذهب أزيد من كاهل المواطن أعطي شركات استثمار تدير الجباية، تأخذ (٢٠%) بالكهرباء والماء والطرق التي تحدث فيها زميلي السيد أحمد، كلها فساد، اذا نحن نبقى نتشكى ويتحول مجلس النواب حتى الذي يتشاجر مع زوجته يأتي ويطرح موضوعه والله أحتاج إلى رعاية وأخر يرغب بشيء آخر، لدينا موضوع مهم، لدينا أزمة مالية المواطنين خائفة، البعض يهددها برواتبها، لماذا لا نجلي وزيرة المالية مقدسة لا تأتي وتجلس في مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف تأتي سيادة النائب في الأسبوع القادم سوف يتم استضافتها.

- النائب محمد جميل عوده المياحي:-

يخرج قرار لا بد أن يكون لمجلس النواب استضافة وزيرة المالية، تتحمل مسؤولية تامة بهدر المال العام، بالتغطية على قرارات خطأ، بالتلاعب بالموازنة، هنالك تلاعب في الموازنة الثلاثية خطير وبالأرقام وبالأبواب، وزيرة المالية غطت عليه، والله أنا انفذ قرارات، المنافذ الحدودية وأخي (الدكتور عمر) النزيه والشريف والمهني قولوا له ماذا يلعب الفريق (سامي السوداني) بالمنافذ الحدودية، ما هي علاقة سامي العسكري بالمنافذ الحدودية؟ يأمر ويدخل بضائع ويجلب مدراء ويفرض مدراء فاسدين، حن اذا نستمر نجامل وهذا الهدر بالمال العام ونأتي بمدراء أنه ليس لهم حول ولا قوة، توجد قرارات يرغمون عليها، لذلك أتمنى من السيد الرئيس اذا أردنا أن نزيد الإيرادات هنالك أبواب كثيرة، لذلك سيدي الرئيس أنه لا بد القرار الأول استضافة وزيرة المالية، أس المشكلة وزارة المالية وزارة ليس لها أول ولا لها تالي، الثاني هنالك أبواب كثيرة ليست على حساب المواطن، الجباية موجودة ولكن أنا أزيدها على حساب المواطن.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

حقيقة أرغب أن أبدأ بالمادة (١١١) من الدستور، الدستور له العلوية على جميع القوانين، تنص المادة (١١١) النفط والغاز هو ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، أشار السيد رئيس هيئة المنافذ الحدودية أن هنالك أكثر من (١٠٠) منفذ ومعبر غير رسمية بالإقليم ما بين الإقليم وسوريا وايران وتركيا، هذا أس الفساد وأس المضرة على بقية المنافذ وأصبحت المنافذ الرسمية التي تأخذ الرسوم الصحيحة وتعمل بشكل صحيح أصبحت هذه المنافذ طاردة واصبح الموضوع فيه أذية على محافظات الوسط والجنوب، أساس هذا الموضوع يتعلق بالسلطة التنفيذية وليس بالسلطة التشريعية، أيضا الموضوع الثاني قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لعام ٢٠١٩ الذي نص في أحد مضامينه على إخضاع جميع المنافذ للسلطة الاتحادية إلى هياة المنافذ الحدودية، لماذا لم يطبق الآن، أيضا الموضوع الآخر موضوع تدوير الموظفين مهم، أنا لا أرغب أن أطيل اختم بالمادة (٢٨) من الدستور لا يحق للسلطة التنفيذية زيادة الضرائب والرسوم إلا بقانون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إلا بقانون.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

الدستور له العلوية، المادة (٢٨) تنص لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون من هنا تستمد شرعية هذا الموضوع، ليس بمزاج السلطة التنفيذية ويجب أن تكون هنالك قرارات ملزمة للسلطة التنفيذية تصدر من مجلس النواب وتعيد لمجلس النواب هيبته في هذا المجال.

- النائب حيدر عبد صالح جبر الأسدي:-

قبل المداخلة لدي أمانة من محافظة كربلاء إلى حضرتكم، كربلاء بلا كهرباء، سيادة الرئيس تجهز ساعة واحدة وانقطاع ثلاث ساعات منذ أكثر من شهر لأنه كربلاء فيها خصوصية سيادة النائب، كربلاء تحتضن (٦٠) مليون زائر في السنة، كربلاء تحتضن كل أسبوع مئات الآلاف من الزوار يومياً، سيادة النائب كربلاء لها خصوصية فلا نعلم هذه مشكلة عامة أو خاصة، توجد حرب خاصة علينا، هذا الموضوع يجب أن يعالج وزارة الكهرباء تتحمل هذا الإخفاق وسوف يكون لنا موقف نيابي حاسم في هذا الموضوع.

مداخلتي هي أضع أمام مجلسكم ملف الإيرادات غير النفطية في العراق وهو ملف أساسي لتنويع مصادر الدخل إلا أنه يعاني من ضعف الإدارة وغياب نظام وطني موحد رغم تعدد مصادره من الضرائب والجمارك والرسوم والغرامات والكلام كثير في هذا النحو والسادة الزملاء ذكروا هذا الموضوع، وعليه أوصي بتبني توصية برلمانية عاجلة تلزم الحكومة باستحداث نظام الكتروني وطني موحد للإيرادات غير النفطية بما فيها إيرادات السياحة الدينية وربطها بوزارة المالية و ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي وتنظيمه ضمن مشروع قانون يحدد آليات التحصيل الرقابي لأن هذا الإصلاح هو الإصلاح الحقيقي، لماذا نحمل المواطن العبئ الأكبر ولدينا إصلاح عام إن شاء الله.

- النائب مثنى أمين نادر حسين:-

دول العالم هي دول جباية، الدول المتطورة جميعها هي دول جباية وليست دول رعاية، تجبى الضرائب والرسوم والجمارك وتطور الصناعة والزراعة والتجارة وبالتالي تتطور الدول من خلال هذا الأمر، نحن للأسف النفط بدل أن يكون منعمة للعراق أصبحت نعمة وكارثة أصبحنا دولة

نمتلك الكسل والبطالة المقنعة وللأسف حتى من خلال التعيينات التي تطلب من الحكومة كأن الشعب يطلب من الحكومة، أعطيني شيء من هذه الواردات وحالياً أسكت على هذا الفساد الموجود، هذه وضعية خطيرة جداً، نحن بعد (١٠) سنوات لم تكتمل الأتمتة، هذه إرادة واضحة باستمرار الفساد، الأتمتة تحتاج إلى شركة محترمة خلال أشهر تنجز هذا الأمر، لا توجد الضاهر إرادة في الحكومة للقضاء على الفساد في هذا المجال، الازدواج الضريبي من كبرى المشكلات، الشركات التي تعمل في الإقليم والتي تعمل في بغداد كيف يطلب منها الازدواج الضريبي ونحن في هذا المجلس خلال السنوات الماضية شرعنا عشرات الاتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي للمستثمرين بين العراق والدول الأخرى خارج العراق، منع الازدواج الضريبي مع السعودية، مع الأردن، مع الإمارات، مع عدد من الدول، الآن هل من المعقول نشرع قانون آخر للازدواج الضريبي داخل البلد هذه قضية، قضية السيطرات هذه السيطرات التي توضع هي الحقيقة لا تعالج مشكلة عدم التزام الإقليم بالرسوم، هذه سوف تزيد الطين بلة، خلقت فرص للفساد والارتشاء والتعدي على التجار بشكل مقرف لا يليق بدولة في داخل أراضيها أن تضع سيطرات للجباية وهذه السيطرات سوف تفتح الأبواب للارتشاء والفساد، أدعوا هذا المجلس الكريم وكل النواب المحترمين، نحن دولة ديمقراطية برلمانية، في بريطانيا التي أيضاً نظام ديمقراطي برلماني يأتي رئيس الوزراء و وزراءه أسبوعيا يوم الأربعاء ليجلسوا أمام النواب ليجيبوا على الأسئلة، ونحن عندما نصوت على رئيس الوزراء سنوياً لا نشاهده وأحياناً حتى وزراءه لا نراهم، هذه القضية يجب أن تنتهي اذا ترغبون لهذه المشكلة أن تحل شكلوا لجنة برلمانية لتضع لنا قائمة بالإصلاحات المطلوبة من الحكومة ورئيس الوزراء حتى نصوت على رئيس الوزراء وبرنامجه الحكومي من خلال اشتراطات واضحة بتوقيتات زمنية محددة ملزمة وإلا يكون هنالك طريقة أخرى للطعن في رئيس مجلس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب نحن ذكرناها ونحن نذكرها الآن من خلالكم إذا ما تم عرض السد رئيس الوزراء المكلف في هذه الحكومة الجديدة برنامجه الحكومي وإصلاحاته للمشاكل المعروضة وخصوصاً الاقتصادية المالية بالتوقيتات الزمنية المحددة سوف يتم رفض البرنامج الحكومي وعدم تشكيل الحكومة، هذا مجلس النواب اتخذه من أول خطوة، سوف يتم العمل بموجب هذا القرار الذي اتخذه مجلس النواب، يتم مناقشة رئيس الحكومة المكلف وعرض البرنامج وعرض المشاكل المالية وما هو العلاج الخاص فيها وما هي المقترحات الخاصة فيها وفق توقيتات زمنية موحدة.

- النائب عبد الأمير نجم عبدالله المياحي:-

بخصوص هياة المنافذ الحدودية هي دورها إشرافي الكل يعلم دور المنافذ الحدودية إشرافي، نعم هنالك بعض الأمور غير مسيطر عليها، تقدم بعض الأخوة بالتكلم على المنافذ غير المسيطر عليها وهي المنافذ في إقليم كردستان، نحن الآن نعمل على تحسين صورة إقليم كردستان أمام الشعب العراقي بصراحة عندما ترتفع الضرائب أو يكون هنالك بعض الضبط في منافذنا الرسمية تكون هنالك خاصرة أساسية للعراق هي إقليم كردستان بإدخال المواد من خلال المنافذ غير الرسمية أو الغير مسيطر عليها، يوجد غير مسيطر عليها رسمية غير مسيطر عليها ويوجد غير رسمية، وهذه مشكلة تقع على الحكومة الاتحادية وعلينا نحن كمجلس نواب، هنالك عملية سياسية مشتركة بين المكونات وإقليم كردستان جزء لا يتجزأ من العراق وعلى مجلس النواب أن يضع حد وحلول لهذه المهزلة الحاصلة بصراحة نحن اليوم مجلس النواب مضى عليه يومان يمكن الجلسة اليوم لا تكمل على غداً و جعلنا المدراء العامين نقول لهم تعالوا عضدوا الإيرادات غير النفطية ونحن مهما نضغط على منافذنا الرسمية هنالك خاصرة تفتح للتجار لإدخال المواد من خلال منافذ إقليم كردستان وبرسوم بسيطة جداً تذهب إلى أحزاب معينة لا تذهب إلى الدولة هذا من جانب المنافذ الحدودية، أما الضرائب والجمارك يقع على عاتقها إدارتها الحقيقية بصراحة علينا أن ندير هذه المؤسسات إدارة حقيقية وتدوير الموظفين ورفع الأسماء المتشابهة الآن هي أصبحت بصراحة عبارة عن ابتزاز، المواطن لا يمتلك حتى سيارة، تعال أنت عليك هكذا مواد داخلة باسمك، تعال صفي حسابك، اعطيني كذا وارفع اسمك، أتمنى من السادة المعنيين في هذا الموضوع معالجة هذه الحالة، نحن اليوم أمامنا ثلاث مدراء عامين، فقط مديرين عامين ورئيس هياة، لدينا المرور، لدينا الاتصالات، شركات الأنترنيت، لدينا البطاقة الوطنية، لدينا ساحة الترحيب التي تابعة للموانئ التي هي عبارة عن ساحة فساد وأنا أسال كل السادة المسؤولين الجالسين اليوم هنا عن ساحة الترحيب والفساد الذي يدار داخل هذه الساحة التي تابعة إلى شركة الموانئ العراقية، الملاحة الجوية وأحالتها إلى شركة، هذه الملاحة الجوية مئات الملايين من الدولارات يومياً يحصد العراق من الجو أين تذهب؟ وإلى من تذهب؟ لنفتهم ولنجلب ذوو الملاحة الجوية نفهم منهم أو من وزارة النقل، الخطوط الجوية العراقية دائماً تشكوا، بتصليح الطائرات خارج العراق وتشكوا من عدم وجود طائرات كافية لنقل المسافرين، الكهرباء والجباية والمصائب الموجودة في الكهرباء، يعني تحال مشاريع ورقية فقط، هنالك جباية غير نظامية باستخدام موظفين وعجلات الدولة فعلى وزارة الكهرباء وعلينا نحن نتابع وزارة الكهرباء وانسيابية العمل بالشكل الصحيح، ولدينا النفط وجولات التراخيص سيدي الرئيس وأنت بعد لدورتين رئيس لجنة النفط والغاز وتعلم ماذا وكيف تدار جولات التراخيص في وزارة النفط، والاستثمار الآن الذي أنا سميته في الدورة السابقة الاستحواذ، لماذا صاحب الاستثمار لا يأتي يعدل

قانون الاستثمار ويدعم المواطن، لماذا قانون الاستثمار إلى حد هذه اللحظة لم يعدل لأن العراق الآن عبارة عن استثمار، أين الاستثمار والمردودات المالية من الاستثمار والآن نحن نمر بأزمة مالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب ذكرت الفقرة الأخيرة هو تعديل قانون الاستثمار وأنا أؤيد كلامك وعتبنا على السادة في لجنة الاستثمار في الدورق السابقة مضوا في تعديل هذا القانون ولكن لم يتم إكماله، في هذه الدورة سوف يتم إحالة هذا الموضوع لأن هنالك أموال تهدر من قبل المستثمرين سواء على مستوى العاصمة أو المحافظة، سوف يتم تعديل هذا القانون لتكون هنالك وفرة مالية إلى الموازنة الاتحادية.

- النائب مصطفى عبد الهادي كامل المجمعي:-

فيما يخص موضوع الإيرادات الغير نفطية، السيد الرئيس موضوع جداً مهم تعزيز ثقة المواطن في الحكومة هو اهم محور لتعظيم الإيرادات الغير النفطية، اليوم نحن المواطن يفتقد للثقة في الحكومة، اليوم المواطن تأتي له جباية ويطالب بتسديد رسوم الكهرباء اذا على سبيل المثال مليونين أو ثلاثة ملايين لكن هو لا توجد كهرباء بالأساس فكيف يدفع، كيف يسدد، كيف سوف نحصل هذه الإيرادات التي نحن نطلبها من المواطن ونطلبها من الشعب العراقي وفي المقابل أنه نحن غير موفرين له الخدمات التي هي نطلب منه أن يسدد مقابلها رسوم وضرائب وجباية إلى الحكومة العراقية، موضوع تعزيز ثقة المواطن بالحكومة والعمل عليه وتقديم خدمة حقيقية وليس الخدمات التي حالياً الحكومة العراقية والسلطة التنفيذية بإهمال كبير جداً للقضايا التي تمس شرائح المجتمع العراقي والمواطن بالتحديد هذا فيما يخص المحور الأول، المحور الثاني سيدي الرئيس عذراً من السادة النواب وعذراً من جميع الحاضرين موضوع تثبيت العقود سيدي الرئيس اليوم نحن في صدد شرائح مجتمع عراقي بأكمله عقود في كافة الوزارات يعانون من إهمال كبير جداً من الحكومة العراقية، وزارة المالية يوجد فيها تخصيصات مالية لتثبيت الكثير من العقود ومنها عقود بغداد (٢٠/٢٠) تخصيصاتهم المالية موجودة في وزارة التربية، العقود في كافة الوزارات والهيئات نطالب من رئاسة اللجنة ومن رئاسة البرلمان أن تضع نص ومادة واضحة وصريحة في البرنامج الحكومي القادم لدولة رئيس الوزراء القادم أن يكون هنالك نص واضح وصريح لتثبيت العقود وتثبيت العقود عن طريق نصوص حكومية من السلطة التنفيذية قبل وصولها إلى السلطة التشريعية قبل وصول جداول الموازنة إلى البرلمان نطالب أن يكون هنالك نص واضح وصريح لتثبيت جميع العقود في جميع الهيئات والوزارات الموجودة في الحكومة العراقية بالأخص هؤلاء العقود الموجودين في وزارة التربية، اليوم نحن جالسين هنا في مجلس النواب لكن لدينا عقود تداوم في المدارس براتب وهذا الراتب لا يكفي أن يسد له أقل رمق له في الحياة، العقود موجودين في جميع المدارس وموجودين في جميع الوزارات وموجودين في جميع الهيئات لكن يفتقدون إلى الاستقرار الوظيفي، اليوم نحن جميعنا مستقرين وظيفياً لكن هذا المواطن مفتقد إلى الاستقرار الوظيفي، أطالب من الرئاسة وأطالب من كافة النواب المحترمين الوقوف اجلالاً واحتراماً إلى كل معلم وإلى كل مدرس وإلى كل عقد موجود في وزارة التربية وفي كافة الوزارات والهيئات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا المقترح الخاص بجنابك سوف يتم عرضه حين يكون أرسال الموازنة من الحكومة المقبلة أن شاء الله، سيادة النائب مجلس النواب لا يجوز ان يتخذ قرارات يتعلق فيها جنبة مالية، لا يجوز سيادة النائب، المقترح سوف يتم النقاش مع الحكومة المقبلة وتقديم مقترح لتضمين كافة العقود وفق آليات معتمدة من الحكومة وتثبيتهم في موازنة ٢٠٢٦.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

من الجيد هذه الجلسة ليست للعلن وإلا ماذا سوف يكون موقفنا كمجلس نواب أمام الشعب، الحكومة فعلاً في وادي والشعب والمجلس في وادي آخر، المجلس هو الوحيد الذي يتحمل كل الأخطاء التي تمارس من قبل الحكومات جميعها، جميعهم ألقوا مشاكلهم في جعبة مجلس النواب ومجلس النواب في كل القرارات التي يتخذها للأسف لم تعد تطبق من قبل الحكومة وعدم تطبيقها هي المجاملة السياسية التي كانت موجودة من ٢٠٠٣ وإلى حد الآن، غطي لي للوزير أغطي لك للوزير الآخر، اجتماعات مجلس إدارة الدولة لا نستطيع أن نحاسب فيه أي وزير، اذا جلبت وزير سني يجب أن تجلب وزير شيعي ويجب أن تجلب وزير كردي، هذه ليست دولة، نحن اليوم أمام معركة خطيرة في المنطقة، النار تشتعل في أطرافنا، الاقتصاد تدمرنا ونحن نناقش اليوم ونسأل رئيس هياة المنافذ ما هذه المنافذ الغير رسمية، يعني هل يوجد أحد لا يعلم ما هي المنافذ الغير رسمية، المنافذ الغير رسمية هي للأحزاب وللأطراف السياسية الموجودة في الحكومة الحالية والحكومات التي سبقتها، لماذا نحرج رئيس هياة المنافذ الحدودية في هذا الشيء، جميعنا نعلم وجميعكم تعلمون، إذاً علينا الحلول، نحن نرغب أن نعظم الإيرادات غير النفطية، الإيرادات من غير الممكن أن نعظمها في هذه الطريقة هذا أولاً.

ثانياً: الاستثمار نحن نعطي (٥٠) دونم استثمار وتبنى عليها مجمعات سكنية للطبقات الراقية من دون أن يستفاد منها المتعفف والفقير، لكن هل الـ (٥٠) دونم أو الـ (١٠٠) دونم التي نحن أعطيناها إلى الاستثمار هل جلبت لنا واردات غير نفطية أو واردات مالية تستفاد منها الدولة، لا، اذاً علينا سيدي الرئيس مخاطبة هياة الاستثمار كل الأراضي والممتلكات التي أعطيت إلى المستثمر نرغب أن نعلم كم كانت الاستفادة المالية من الواردات من عوائد الاستثمار.

أخيراً البطاقة الموحدة، البطاقة الوطنية الموحدة مع الأتمتة الإلكترونية هي الوحيدة التي بإمكاننا أن نسيطر على الواردات الموجودة في المنافذ الحدودية.

- النائب جاسم العطية:-

سيادة الرئيس اسمح لي أن أتكلم بجزئية تخص جنابك يوم امس التقيت فيك في وقت متأخر وجدت أنك مسجل كل مداخلات النواب وتقرأ فيها تريد أن تصل إلى ما ذكروه السادة النواب، اعتقد نختصر كل ما تكلمنا فيه السادة النواب، كل فترة نغير أفكارنا لأن تطرح أن تشكل لجنة من السادة النواب وتستعين بخبراء اذا تحتاج وتعطي دراسة إلى رئاسة مجلس النواب السيد الرئيس ونائبيه من أين تأتي الموارد التي تعزز إيرادات الدولة، اليوم أمام الشعب وكأنه الحكومة العراقية تقتصر بالنفط والمنافذ والجمرك والضرائب وهذا الشيء غير صحيح، هنالك وزارات يجب أن تكون رافدة لموازنة الدولة، وزارة الاتصالات إلى حد الآن لم يقر لها قانون، الأنترنيت حسب ما سمعنا موقع إلى (٣٠) عام للأمام، يعني أنه العقود موقعة لـ (٣٠) سنة إلى الأمام، الاستثمار يجب أن يصدر قرار بإيقاف الإجازات الاستثمارية التي هي تحتك مع الأمور المادية، يصدرون إجازات جميعها لـ (٣٠) و (٤٠) سنة من دون دراسة والقانون غير معدل، السيد رئيس الوزراء منح موافقات خلال السنة الماضية أعتقد الجدوى الاقتصادية فيها غير مدروسة مثل إنشاء مصافي في مكانات أخرى والدليل عندي في صلاح الدين إنشاء ثلاث مصافي أو افتتاح وأنا أسحب من كركوك (٣٦٠) برميل يغذي لي مصفى واحد هو مصفى صلاح الدين، الباقيات من أين سوف أتي فيهم وكلفة الواحدة (٨٠٠) مليار و (٩٠٠) مليار، الذي أطلبه من سيادتكم سيادة الرئيس حتى نوفر الجهد على جنابك لان أنا لاحظة انه أنت متابع لهذا الموضوع بدقة الحقيقة وسوف اليوم أيضاً تأخذ مع المداخلات وتبدأ تلخصها إلى أن تصل إلى أن تشكل لجنة واللجنة تستعين بخبراء، وتقدم تقرير إلى جنابك مدروس من أين وزارة التعليم مثلاً هل من الممكن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أصبحت لدينا الفكرة واضحة، وبعد الكلام الذي تحدث به السيد مدير المنافذ والسيد مدير الضرائب والجمارك بخصوص الواردات وكيف تدار مؤسساتهم وشخصنا بعض نقاط الخلل الموجودة والتي نحن مشخصيها سابقاً ولكن في مرور الزمن المفروض هذه كانت منتهية، مثل ما تفضلت نعم جنابك سوف يتم تشكيل لجنة من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب يستعينون بخبراء اقتصاديين سواء من الجامعات أو من السادة، يزودونا بتقرير مفصل وسوف يتم التصويت عليه داخل مجلس النواب للتوصية للحكومة بتنفيذ هذه التوصيات.

- النائب جاسم محمد حسن عطية الجبوري:-

سيادة الرئيس فقط جزئية اذا تسمح لي، يذكرون المنافذ الغير حكومية يعني هل موجود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا ليست منافذ غير حكومية منافذ حكومية غير مسيطر عليها وهذا الموضوع سوف يتم مناقشته مع السيد النائب الأول والنائب الثاني من أجل الخروج بقرار لأن هذا مخالف لبنود الموازنة الاتحادية، لا يجوز يجب كل المنافذ تكون بنفس التعرفة الجمركية يجب لا يمكن أبداً هذا الكلام لا نقبله اذا قبلوه السابقين نحن لا نقبل فيه اليوم.

- النائب مصطفى جبار سند:-

أقول نحن بالنسبة هكذا جلسة مفتوحة وجميع السادة النواب يتداخلون لا أعتقد سوف نخرج بنتيجة، كان بالإمكان أنه الاعتماد على عشرة شخصيات توجه أسئلة شفاهية ويجيبون السادة الحاضرين لأنه هم الآن حت اذا أرادوا يجيبونا يمكن شهر لا يجيبونا لأن كل مداخلاتنا كانت عامة وتخص الاقتصاد كله وتخص البلد والمنافذ وأسئلة طبعاً دقيقة وتفاصيلها نحن في غنى عنها، أنا عندي سؤال واحد أقول هي حكومة تصريف الأعمال هل لها الحق تعمل هكذا تعرفة جمركية هذا هو السؤال؟ ليس لها حق إلا مجلس النواب يتخذ قرار، القرار هو غير ملزم ولكن نحن حتى نخلي مسؤوليتنا من هذه القصة نقول نحن نواب في هذه الدورة السادسة نتحمل مسؤولية ما يجري في الدورة السادسة ليس لنا علاقة بالذي حصل في الدورة الخامسة، نحن كمجلس نواب غير مسؤولين عن التعرفة الجمركية، لا اللجنة المالية ولا رئاسة المجلس لها علاقة بالذي حصل، نحن

لسنا ضد تعظيم الإيرادات الغير نفطية وتعظيمها، لسنا على علاقة فيها، توجد حكومة تأتي هي المسؤولة عن الذي يحدث، الحكومة بعد عليها شهر ونص تشكل أو شهر ويتحمل مسؤولية ترسم السياسات المالية المناسبة، تضع ضريبة على الموديلات الجديدة تضع على الطبية أو تعفي لا أعرف ماذا هي تفكر ما الذي في رأسها وتتحمل مسؤوليته، نحن ليس لنا علاقة وهذه الأسئلة التفصيلية نحن سوف لن نخرج منها بنتيجة ولا السادة الموجودين قادرين على يجيبونا لأن أعتقد صعب، يعني أسئلة جداً كثيرة، يعني سؤال إلى أحد النواب أنا شاهدته أمس يعني في دورة كاملة لا ينهون إجابته.

- النائبة زهراء لقمان حنين الساعدي:-

فقط رغبتُ أن أوجه سؤال إلى السيد مدير هيأة المنافذ الأستاذ (عمر)، اليوم نحن في محافظة ديالى من أكثر المنافذ التي يحصل فيها لدينا إشكالية موضوع السيلة جاءني في وقت الترشيح وقبل كم يوم أيضاً عادوا، أنه اليوم يوجد شيء اسمه السيلة، هذه السيلة طبعاً نظامها الجهات الرقابية طبعاً غير موجودة الذين هم الجريمة الاقتصادية المنظمة والاستخبارات غير موجودة، فقط ذووا المنافذ، التابع للمنافذ يعبي البضاعة تقفل، بعدها نهائياً ممنوع منعاً باتاً شخص أخر يفتحها، لنتكلم بصراحة القضاة اللذين في محافظة ديالى لا يستجيبون للمناشدات الخاصة بالضباط والسواق، أنه هذه السيلة فيها مشاكل وأمس نحن وجدوا ثلاث عجلات موجودة في أحد كراجات خانقين، موجودة هذه تعود تفتح وتعود تعبئ، موضوع السيلة أنه لا تدخل رقابة عليها وفقط صاحب المنافذ وشخص كذلك مقدم، لا التابع للاستخبارات موجود ولا التابع للجريمة الاقتصادية موجود فقط التابعين للمنافذ، بتاريخ ٦/٢٤ ٢٠٢٤ الأستاذ سامي السوداني مستشار السيد رئيس الوزراء بلغ أنه نهائياً لا تتدخل الجريمة الاقتصادية المنظمة ولا يتدخلون جماعة الاستخبارات، يعني لنقول أنه شيء علني غلط، طبعاً تأتي إلى السيلة مكتوب (لا لنكي) مكتوب (برتقال) وهي جميعها أدوية منتهية الصلاحية وجميعها الدجاج المستورد.

وأنا الذي متأكدين منه في ديالى أنه المخدرات تعمل في هذه الطريقة لنقول الكفر الخاص بالـ سيلة، الذي أسئلة للسيد مدير المنافذ هو ما الذي جعله يوافق على هكذا كم هائل من السرقة، يعني اذا هو لا يكون مستفيد، أنا اليوم في دائرة جميعها على بعضها يعني حالياً الكل نحن في ديالى الجميع يعلم بالتهريب، التهريب أصبح لدينا موضوع في محافظة ديالى يتحدث فيه، يتحدث فيه الملازم ويتكلم فيه المواطن ويتكلم فيه الطفل وطبعاً بترتيب من السونار، طبعاً أي سونار لدينا أربع سونارات غير مفعلة، البضاعة لو يأتي أي سونار يحكم الموضوع أنتهى وهذه هي المشكلة، المسؤول عن المنافذ متهاون، صاحب السونار متهاون، الضباط متهاونين، قائد الشرطة متهاون، موضوع التهريب في ديالى طبعاً يترأس هذا الموضوع مسؤول هياة المنافذ، الموافقة على هكذا أمور تؤدي أن تصل المخدرات والمواطنين تتحدث فيها ولا أحد يستطيع محاسبتهم وهؤلاء مسنودين من قبل أحزاب، أنه اليوم الأستاذ (سامي السوداني) لماذا أنتم هكذا، الحدود (المنافذ) هو تركها بدون رقابة، قطعياً هذه جميعها المبررات يتحملها رئيس هيأة المنافذ، شخص عليه هكذا ملاحظات من غير المفروض أنه يستمر في شغل المنصب.

السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب هذا دوركم الرقابي اذا لديكم إثباتات في هذا الموضوع قدميه في كتاب رسمي إلى الوزير أو رئيس هياة المنافذ وهو يتخذ الإجراءات القانونية بحقه.

- النائبة فوزة محمد علوان محمد الحسين:-

في ضل عدم استقرار أسعار النفط فمن الضروري أن يكون هنالك اعتماد بديل لمواجهة التحديات المالية التي يمر بها البلد حيث كشفت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي عن قفزة واضحة حيث سجل الديون الداخلية زيادة جديدة ليصل إلى نحو (٨٧,٧) ترليون دينار في نهاية حزيران الماضي، وهذا تحدي على الحكومة أن تجد له حلول وليس من المنصف سيدي الرئيس وليس من العدل والإنصاف أن نثقل كاهل المواطن بزيادة الضرائب من أجل الخروج من هذا المأزق، لذلك يجب اعتماد مصادر أخرى بديلة عنها، ومن هذه المصادر سيادة الرئيس دعم القطاع الصناعي بتفعيل المعامل، وفي تفعيل هذه المعامل يكون هنالك فائدتين، الأولى زيادة إيرادات الدولة الغير النفطية والثانية توفير فرص عمل في ضل البطالة التي يشهدها البلد، ثانياً دعم السياحة العامة والسياحة الدينية ونوصي أيضاً بدعم الزراعة من خلال دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة، بالإضافة إلى ذلك نتمنى أنه في ضل هكذا جلسات خاصة بالوضع المالي أنه يكون هنالك استضافة لوزيرة المالية لما يتعلق الأمر بها بالذات.

- النائب غالب محمد علي شكر السورميري:-

طبعاً لدي عدد من الأسئلة.

السؤال الأول: هو مرتبط بمدير عام الضرائب هو أن الشركات المستثمرة للنفط الموجودة في العراق بشكل كامل يعني استثماراتهم سنوياً يصل إلى أكثر من (١٠) ترليون ولكن لم نعلم حتى الآن الأموال التي يعطونها كضرائب إلى الحكومة الاتحادية قدرها كم ومقدارها كم؟

ثانياً: توجد شركات أخرى تعمل في استثمار الكهرباء وتبيع الكهرباء للحكومة الاتحادية هل أن هذه الشركات يعني إيراداتهم واصلة إلى (٥) ترليون دينار سنوياً ولكننا لا نعلم مقدار الضرائب التي تعطيها إلى الحكومة الاتحادية وكذلك لدي سؤال أخر، أمس تكلمنا على أنه يوجد أكثر من (٢١) منفذ غير قانوني موجود في إقليم كردستان، نحن نعلم هذا الكلام صحيح توجد منافذ غير قانونية وغير شرعية في إقليم كردستان ويهربون بها الكثير من السلع الغير قانونية واكسبا ير جزء منها ولكن هذه السلع موجودة في بغداد الآن، يعني تصل إلى بغداد عبر السيطرات من ديالى أو من مناطق أخرى مثل كركوك أو مناطق أخرى، لماذا الحكومة الاتحادية لا تتخذ إجراءات صارمة ضد المسؤولين عن هذه السيطرات لأنه أنا اعرف أشخاص بالأسماء عميد وعقيد وضباط، أشخاص هم مسؤولين في الساعة (١٢) مساءً تفتح المنافذ كلها والمواد كلها المهربة تدخل إلى ديالى وإلى جيمن وإلى مناطق أخرى، ولكن الحكومة الاتحادية لا تراقب هذه السيطرات بشكل كامل، نحن نطالب كذلك من سيادة الرئيس أن يشكل لجنة تحقيقية في هذا الموضوع لأن هذا الموضوع مهم جداً لأن هذه السلع اكسبا ير ومواد سامة ومواد مسرطنة وتدخل إلى العراق بشكل كامل.

- النائب علي شداد فارس الجوراني:-

السيد رئيس المجس لديه ورقة سياسات في زيادة الإرادات الغير النفطية في العراق وهي لمدة ٤ سنوات ٢٠٢٦ و٣٠ ٢٠ولكن أريد أن أتحدث عن خلاصتها وبعدين أنتقل إلى موضوع جدا مهم، يخص وضع البلد بشكل عام الخلاصة زيادة في إرادات الغير نفطية في العراق ليست مسألة ضريبية كما نتوقعها ونراها بل هي مسألة إدارة، لذلك على الدولة أن تسرع في الخدمة بل بدل أن تقوم بتعطيلها، ثانياً تحسن التحصيل بدل البحث عن مصادر جديدة، ثالثاً تحول النشاط الاقتصادي والخدمات العامة إلى إيراد مستدامة وهذا مواكبة لما يحصل في العالم ودول العالم متقدمة بهذا المسار تصبح الإيرادات الغير نفطية نتاجاً طبيعياً لدولة فعالة لاعباً إضافياً على المواطن ولا حلا ترقيعي، هناك موضوع مهم جدا السيد رئيس المجلس الصراحة لما لاحظناه وما اتبعناه هناك بعض المسؤولين التنفيذيين وبالأخص في دوائر المنافذ الحدودية والهيأة العام للضرائب وكذلك الجمارك يتبجحون ودايماً يظهرون في فيديوهات مع الآسف تنتقص من الدولة العراقية من خلال متابعاتهم ومراقباتهم ويتحدثون حتى في وسائل الهواتف ويؤكدون وكأن يعكسون نظرة عن الدولة العراقية بين لا نمتلك وسائل المراقبة بشكل سليم وصحيحة، ولذلك أطالب السيد الرئيس بأن مفاتحة وتوجيه توصية مهمة جدا إلى كافة دوار الحكومية

ما أريد أن أوصي به أن هناك توصيه تخرج من المجلس النواب إلى كافة الدوائر الحكومية وخصوصا دوائر الجمارك والضريبة والمنافذ الحدودية وغيرها التي تستحصل أموال في حالة كشف أي تلاعب لا مانع من أن نشر كإنجاز للدورة ولكن يجب إيقاف هذه الفيديوهات المسيئة للدولة العراقية ولاحظنا هناك بعض المسؤولين تنفيذية تبجحون وكأنهم صانعين ذرة عندما يكتشف هناك خطاء في الدول العراق وهذه أساء هو واضحة جدا ورأينا هناك فيديوهات وقانون العقوبات العراقي والقوانين العراقي قد منعت ذلك استشهد بالمادة (٣٢٧) من قانون العقوبات والمادة أيضا (٥) الفقرة الرابعً أيضا من قانون انضباط موظفي الدولة، على المسؤولين تمثلين أن يحترموا اسم العراق وان لا يتبجحوا اذا كان هناك خللا أو خطأً اكتشفوه في بعض المنافذ الحدودية والإساء للعراق وهذا حصل كثيرا في منافذ البصرة في أم قصر.

- النائب ديار صالح حميد المفتي:-

أود أن أشير إلى المادة (٢٧) من الدستور ومادة (٦١) من الدستور المقترحات التي اقترحت أمس من قبل سادة النواب فقدان مليارات الدنانير سنويا من إرادات غير نفطية فساد مؤسسي في منافذ الحدودية وضرائب ورسوم غياب شفافية والحوكمة في التحصيل المالي أهداف المقترحات حماية المال العام كما في الدستور زيادة الإرادات غير نفطية دون فرض ضرائب جديدة على المواطن تعزيز الشفافية والثقة بالمؤسسات تقليل الاعتماد على النفط أهم إجراءات منع الجباية النقدية واعتماد الدفع الإلكتروني حصراً، إصلاح المنافذ الحدودية وربطها بنظام مركزي موحد توسيع قاعدة الضريبية واعتماد الرقم الضريبي الموحد إدارة أملاك الدولة بنظام الإلكتروني وبأسعار سوقية تجريم تدخل سياسي في تحصيل الإعفاءات ربط الإيرادات بالخدمات لزيادة الالتزام المجتمعي منع ازدواج السلطة جمارك امن فصائل متطلبات التشريعية تعديل القوانين التي تسمح بالاستثناءات غير مبررة دعم استقلالية الهيئات الإرادية النتائج المتوقعة رفع مساهمة الإرادات غير نفطية إلى (٢٥ % ل٣٠ % خلال ٣ إلى ٥)

سنوات تقليل العجز المالي تعزيز الثقة بالهيأة لحظات المشكلة ليست نقص الموارد بل تسرب موارد والحل يبدأ بأرقمنا والمحاسبة وكسر الحماية السياسية للفساد ونحن المسؤولون أمام الله أولاً وأمام الشعب.

- النائبة سروه محمد رشيد ميران:-

السيد الرئيس إن الدستور العراقي الحالي هو المرجع والأساس القانون الذي يجب أن تحتكم إليه سلطة تنفيذية في فرض أي ضرائب ورسوم الإضافية على المواطنين ما لم تكن مقتنى بقانون مشرعة من قبل مجلس النواب العراقي وهذا ما أكدته المادة (٢٨) أولاً من الدستور التي نصد بالحرف الواحد لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بالقانون هنا كلمة تعدل يجب أن نركز عليها إن أي تعدل لا يمكن أن تجتهد فيه الحكومة ما لم تكن هناك نص القانوني، وإذا معنى النظر في نص المادة (٢٥) نجد إنها أعطت حرية للحكومة بإصلاح النظام الاقتصادي ولكن وفق الأساس الاقتصادي الحديثة أي إن الإصلاح النظام الاقتصادي يجب أن يكون وفق الرؤية الاقتصادي الحديثة وليس مستعجله بفرض الرسوم أو ضرائب على المواطنين وبشكل مستعجل وإذا كان الحكومة ماضية بهذا الاتجاه من المستحسن أن يكون ذلك بشكل تدريجي وإلى سنوات ومن ناحية الأخرى يجب أن لا يقتصر الاستضافات إلى تلك الثلاثة المدراء العامين وإنما يجب أن يكون هناك استضافات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتم ذلك السيد النائب الشيء الذي يوجد به تعظيم الواردات النفطية سيتم استضافة المعنين في هذا الموضوع.

- النائبة سروه محمد رشيد ميران:-

عندي سؤال الآخر للرئيس هيأة الجمارك بالنسبة السيد الرئيس عندنا سيطرة (بغو محمود) سيطرة (الحيوية) ما بين السليمانية وديالى أكثر من (٦) أشهر هذه السيطرة مغلقة بأمر من نقول هناك لجنة مشكلة من رئيس الوزراء ولكن وفق التوصيات الأخيرة يجب أن ينفتح وفق التعليمات ومنها الجمركي، لذلك أطلب من السيد رئيس هيأة الجمارك أن يفتح السيطرة بأقرب وقت.

- النائب حسين صاحب مهدي البياتي:-

في أول جلسة لمجلس النواب العراقي أدينا اليمين وأقسمنا أن نحافظ على ارض ومياه وسماء العراق، وقد حمنا حقيقة الأمر الأمان من قبل الشعب الذي انتخبنا ومنحنا الثقة المداخلة العراق بلد غني بالثروات لو استثمرت بالصورة الصحيحة لم احتجنا إلى إرادات النفط هو هذه الثروات المنافذ الحدودية من الشمال إلى الجنوب إعادة هيكلية أطلب إعادة هيكلية المنافذ الحدودية وفرض سلطة الدول عليها تفعيل دور الاستثمار وعدم فرض القيود عليه تفعيل دور المجلس الأعلى للمياه والزراعة واستخدام الطرق الحديثة فيها هناك

موارد أيضاً متروكه هي موارد الأجواء العراقية وشبكات الأنترنت ومرور الطائرات هذه موارد مهمة أين أرادات المرور أين أرادات عقارات الدولة وأقول أخيرًا أريد أن أختصر لأن الكلام حقيقة، أسهب فيه الحديث وأسهب فيه البحث وقول أخيرًا لو عملنا بجد بتفعيل هكذا أمور لماذا احتجنا إلى إرادات النفط ولماذا احتجنا أن نجعل شعبنا يعاني من تأخر الرواتب والعلاوات والترفيعات السيد الرئيس أيضاً هناك حملونا كثير من المهندسين أكثر من (٦٠٠) مهندس حملنا الأمانة بأن أوامر التعينات صادر بحقهم ولم تفعل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أين؟

- النائب حسين صاحب مهدي البياتي:-

قبل الانتخابات دولة رئيس الوزراء صدر أوامر التعينات ولم تنفذ، كنت أتمنى حقيقة أخيراً حضور مدير البلديات ووزير النفط ووزير المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موازنة ثلاثية السيد النائب في الدور السابقة تم تصويت عليها بدون أي تعيين لا أعرف هذا الأمر.

- النائب حسين صاحب مهدي البياتي:-

صدر بهم الأمر وموجود الأمر وأعطيك نسخة منه ووزير النفط.

- النائب بناس علي فريق دوسكي:-

التحدث اليوم من منطلق الحرص على الشراكة الدستورية والعدالة المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ما أطرحه هو عرض قانوني ومالي موثق بالأرقام لتصحيح السردية ووضع الحقائق أمام هذا المجلس، خلال سنة ٢٠٢٥ التزمت حكومة إقليم كردستان بدفع مبلغ ثابت

قدره (١٢٠) مليار دينار عراقي شهرياً إلى الخزينة الاتحادية أي ما مجموعه قرابة واحد ونصف تريليون دينار سنويا دون ربطه بالإرادات غير النفطية الفعلية أو بالحسابات الختامية وهذا الدفع لم يكن تسوي عادلة بل جاء تحت ضغط واضح أما الدفع أو قطع رواتب موظفين إقليم وهو أسلوب لا ينسجم مع الدستور ولا مع مبدأ الشراكة، ولا يجوز أن يكون راطب المواطن أداء ضغط سياسية أو مالي وفي المقابل توجه اتهامات للإقليم بعدم تطبيق الأتمتة وأنظمة الإسكوادا بينما فرضت على أرض الواقع سيطرات وإجراءات غير قانونية على طرق التجارة وحرمة تجار الإقليم من الحصول على الدولار بالسعر الرسمي ما أدى عملياً إلى تحويل التجارة قصراً نحو المنافذ الجنوبية بدل توحيد الأنظمة على مستوى العراق، وهنا نذكر برقمٍ مفصلي الجهات الثلاثة التي استضفناها أقرت بأن إجمال الإرادات غير نفطية لسنة ٢٠٢٥ بلغ ما يقارب (٩) ترليون دينار عراقي في حين أن إقليم كردستان لوحده دفع

واحد ونصف ترليون دينار وبشكل ثابت وأمام هذه الأرقام نسأل بوضوح أين هو تهرب الإقليم إن اعتماد أرقام مقطوعة دون الرجوع إلى إرادات الفعلية يعد مخالفة لمبدأ تقاسم الإرادات الوارد في قانون إدارة المالية الاتحادية لرقم (٦) لسنة ٢٠١٩ ويتعارض مع مبادئ العدالة والشفافية التي أكدها الدستور، اتحدث هنا بلسان المواطن الشعب ينتظر منه موقفا رقابيا حقيقيا تجاه الزيادات الأخيرة في رسوم الجمركية التي انعكست عبئاً مباشرا على الأسعار والمعيشة دعونا لا ندر الرمادة في العيون ولا نحمل الإقليم مسؤولية سياسات زادة العبء على المواطنين بدل ما نعالج الخلال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نطمح في هذه الدورة في وجود هذه الوجوه الخيرة والطيبة من إخواننا وزملائنا ممثلي الإقليم أن نحل موضوع التقاطعات الموجود مع إقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

لديَ نقطتين حتى لا أطيل كثير من الأمور طرحها إخواننا وما قصره يوجد منفذ ربيع الحدودية تكلمت مع أستاذ (عمر) منفذ ربيع الحدودية من دخول عصابات داعش إلى المدينة الموصل مغلق إلى الآن لا يوجد أي أجراء من قبل لا وزارة الداخلية ولا وزارة الخارجية ولا مديرية المنافذ أعادته إلى الحياة وهو منفذ جدا مهم لمحافظة نينوى هو يعتبر المنفذ الوحيد لمحافظة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل المنفذ مغلق؟

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

المنفذ مغلق من ٢٠١٤.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب هنا حسب معلومات التي عندي هناك مشاكل امنيه بالجهة المقابلة من قبل الجانب السوري هناك قوات غير حكومية داخل الجانب السوري فصعب التعامل مع هكذا ملف ينتظرون أن تكون حكومية حكومة سورية معترف بها حتى يتم التنسيق معها قوات غير حكومية.

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

توجد أرادات داخل العراق أرادات جدا مهمة من عدى المنافذ والجمارك التي لم يطرق لها هي السياحة الأثرية التي عندنا العراق غاني بهذه السياحة لكن لا يوجد إدارة جيدة لا من قبل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المنافذ والجمارك ما هي العلاقة بالسياحة مثلاً.

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

موضوعنا إيرادات غير نفطية، هذه من ضمن الإيرادات الغير نفطية صح؟ السياحة الدينية والسياحة الأثرية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السياحة الأثرية موجود السيد الوزير من عندكم من الموصل تستطيعين أن تذهبي إليه.

- النائبة منى حسين سلطان العبيدي:-

نتكلم عن ملف عن وزير السيد الرئيس يعني مفروض هذا الملف يأخذ بالاهتمام ويكون هناك لجنة الثقافة مفروض يستدعى الوزير أو أي شخص مسؤول يدار بطريقة بحيث يعني يوجد دول كاملة على السياحة الأثرية مهمله جداً عندنا مثلاً آثار الأدغال واصلت مرحلة ليست طبيعية وتكرم السامعين الحيوانات ترتع بيها فهي جداً مهمة موارد العراق.

- النائب عبد الرحمن حسن خالد اللويزي:-

الدستور العراقي فرق بين رسم السياسة الجمركية وبين إدارة الجمارك جعل رسم السياسة الجمركية بموجب مادة ١١٠ صلاحية اتحادية حصرية، أما إدارة الجمارك جعلها من الصلاحيات المشتركة الآن الحكومة الاتحادية لا هي مارسه سياسة الجمركية التي هي فرض التعرفة الجمركية وهي صلاحية اتحادية حصرية ولا هي مشاركة بإدارة المنافذ الجمركية من خلال تطبيق نص المادة (١١٤) بدل انه السيد الرئيس نقطة نظام يوجه العضو حديثه إلى الرئيس فاذا يوجه حديثه إلى الرئيس غيره ينتبه عليه الرئيس؟ السيد الرئيس الحكومة بدلاً من تعالج هذه المشكلة التي هي مشكلتها كل الحكومات السابقة يعني ما تردد الحكومة معينة عالجت هذه القضية بمخالفة دستورية لما أوجدت سيطرات بين المحافظات من الإقليم ومنها محافظة نينوى بين الإقليم لماذا يقول مخالفة دستورية الآن حرية انتقال البضائع بموجب المادة (٢٤) هي مكفولة لما أنت تفرض رسوم على بضائع تنتقل بين الإقليم والمحافظات أنت تقيدها وهذه مخالفة دستورية يعني الحكومة بدل ما تفرض سلطة القانون وبدل ما تدافع عن صلاحياتها الحصرية سواء الحصرية أو المشتركة رجعت على حائط نصيص على المواطن والله يا السيد الرئيس يتصلون بنا ناس أحيانا شخص يبيع تجزئة عند (٣٠،٤٠) كارتون دجاج وضعها في سيارة الدولة تصادر هذه (٣٠،٤٠) ترجع لهذا الأنسان الفقير وهنا كلها رأس ماله، قضية ثاني السيد الرئيس نحن نعالج ملف قضايا المنافذ الحدودية فقط من زاوية تعظيم الإيرادات ومع انه هو ملف امن قومي يعني اليوم اذا أنسان عند جرأة أن يذهب من المنافذ الحدودية الرسمية التي ديرها الدولة الحكومة الاتحادية يعبر أدوية ماذا يفعل هذا الشخص كيف راح تبلغ جرأته اذا ذهب إلى منافذ هي غير رسمية اصليه ماذا سوف يعبر قناعتي هذا ملف أمن قومي ليس فقط ما هو موضوع إيرادات هذا.

- النائب صكر حسن لازم العمشاني:-

القاعدة الاقتصادية غير الضريبية في العراق نقف اليوم أمام مسؤولية تاريخية تطلب منها شجاعة في الطرح ودقة في التنفيذ أن استدامة الدولة العراقية لا يمكن أن تبقى رهينة التقلبات أسعار النفط ولا يمكن أن تبنى من خلال أثقال كاهل المواطن بالضرائب والرسوم رؤية متكاملة لمحور حلق نقاشية جوهرية بعنوان تنويع القاعدة الاقتصادية غير الضريبية ليكون مساراً حقيقيا نحو الاصطلاح الاقتصاد المنشود.

أولاً: محور الطرح تستند هذه الرؤية إلى فلسفة تعظيمه القيمة المضافة للأصول الدولة نحن لا نبحث عن جباية الأموال بل من جيوب الناس بل نبحث عن تفعيل المعطل من مواردنا السيادية كالأراضي والمواقع الجغرافية والموارد الطبيعية غير النفطية الهدف هو تحويل الدولة من دور المستهلك والمنفق إلى دور المستثمر والمدير الناجح لأصولها لضمان تدفقات مالية مستدامة لخزينة العامة التحقيق هذا التنويع نركز على تحفيز القطاعات الثلاثة الزراعة الصناعة السياحة والخدمات وفق مبدأ تنفيذ صارمة تسريع الإجراءات لا لإعفاءات إن أكبر عائق أمام الاقتصاد ليس الرسوم المالية بل هو الروتين إننا ندعو إلى ثورة إدارية تتبنى النافذة الواحدة الشاملة.

كنموذج تطبيقي إنصاف أهالنا في محافظة ميسان ومن اجل رفع الحيف الاقتصادي عنهم يجب أن تكون ميسان المنطلق في هذه الرؤيا عبر أحياء صروحها الصناعية المعطلة ماذا؟ تسريع تأهيل يكون المورد الأول محلياً ما يوفر الألاف الفرص العمل معمل سكر ميسان ربط زراعة قصب السكر بالصناعة التحويلية لانعاش الريف والمركز، معمل البلاستيك والألبان تفعيلها لضمان الأمن الغذائي والمنزلي وتحويل ميسان إلى مركز إنتاجي يغذي الأسواق العراقية، السيد الرئيس وأمانة من إخوانك في بشار السلام في ميسان أكثر من ستة أشهر **(6)** بدون راتب وكل الموافقات الوصلية والإدارية أن قطع الرعاية عنهم أن قطعت الرعاية عنهم من حين إصدار الأمر و حد الآن حد الآن بدون راتب وهذه قطع أعناق وقطع أرزاقهم، يرجى من السيد الرئيس والسادة النواب متابعة هذا الموضوع وإعطاء الأهمية لكون آلاف العوائل تنتظر من هذا الدورة أن شاء الله الخير والبركة.

- النائبة ضحى لعيبي كاظم البهادلي:-

بالنسبة أننا على علم أن العراق اقتصاده ريعي يعتمد كليا على النفط وهذه الاعتماد الكلية على النفط لا يقتصر على العراق عدد من الدول ولكن هناك دول أخرى لا تعتمد ولا يوجد لديها موارد كالنفط وعدد من الدول ومنها دول مجاهرة للعراق كيف تعتمد على ارتفاع دخلها القومي إضافة إلى أنه عدد من المؤسسات حالياً، أغلب مؤسسات الدولة حالياً، موجودة بها مبالغ وجباية عدد من الوزارات على سبيل المثال، وزارة النقل وزارة التعليم

العالية عدد كبير من الوزارات حالياً، وزارة الداخلية هذه المبالغ التي تجبا من المواطنين كم نسبتها؟ هل تشكل نسبة ضئيلة جداً بالنسبة إلى الميزانية أو بالنسبة إلى مساهمتها بالدخل القومي للعراق؟ إذا لم يكن هناك الاستعانة بالخبرات نحن بالنسبة للجامعات يوجد عدد كبير جدا من البحوث والمطاريح التي تطرح وهذه تناقش مشكلة والمشكلة الباحث يكون قد وصل إلى أرض الواقع وإلى الميدان في استحصال عدد من المقترحات، لماذا لا نستعين بالخبراء؟ لماذا لا يكون هناك استعانة بالأساتذة والبحوث التي تطرح في الجامعات والتي تناقش مشاكل هي قريبة إلى أرض الواقع بعيد عن التنظير أضافه إلى موضوع أخر السيد الرئيس وأنا حالياً في مجلس النواب والاتصالات مستمر حول بعض أعداد كبير من بشائر السلام العقود التي كانت هناك موافقات من قبل وزارة المالية التي هي تقريباً في محافظة ميسان (٧٠٠) شخص وإلى حد الآن لم تستحصل الموافقات وكلهم أصحاب عوائل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الموضوع حين إرسال الموازنة من الحكومة المقبلة سوف يتم النقاش به.

- النائبة شيماء عبد الستار نعمة الفتلاوي:-

بصراحة السيد الرئيس هذا الموضوع بغاية الأهمية وكذلك الأخوة المدراء العامون لا تقتصر الواردات غير النفطية على الجمارك والضرائب والمنافذ الحدودية بل هناك الكثير من إيرادات هي أكبر من ذلك بكثير وكان لنا أملاً بحضور هؤلاء المدراء الأخرين وحتى الوزراء لمناقشة موضوع في غاية الأهمية يخص الإرادات غير النفطية من المواضيع المهمة التي ينبغي مراجعتها هي عقود جولات التراخيص النفطية التي أبرمتها وزارة النفط الاتحادية وكذلك العقود النفطية التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية بصيغة الشراكة في الإنتاج وإن شاء الله سيوضح بالأرقام مقدار خسارة الدولة العراقية نتيجة هذه الجولات كذلك هيأة الاتصالات السيد الرئيس وضرورة مراجعة عقود تراخيص الهاتف النقال بما يحقق الإرادات المتناسبة مع هذا المورد وينبغي احتكار ملكية البنى التحتية بالدولة العراقية وتأسيس شركة اتصالات وطنية كما ينبغي مراجعة أين وصلت إجراءات الحكومة في متابعة استثمارات النظام البائد

في الخارج نحن نسمع عن أرقام كبيرة يمكن تحقيق عائدات إضافية جيدة ونسمع أيضاً ونسأل أين وصلت إجراءات الحكومة في تعزيز موارد أخرى غير نفطية مثل استثمار الغاز واستثمار معادن أخرى مثل الكبريت والفوسفات ورمل السليكا وغيرها كثير أعود لمن اجتمعنا لأجله وهو مناقشة الأخوة المدراء بخصوص المنافذ الحدودية والضرائب وكذلك الجمارك وصلت لنا إحصائية وهي غير دقيقة وغير رسمية للأسف لعدم وجود تقارير رسمية بهذا الموضوع أنه الإرادات غير النقطية بلغت (٣٧) دينار في عام ٢٠٢٤ منها (٣ تريليون و ٧٥٥) أرادات ضريبية بزيادة (٢٦%) مقارنة بعام ٢٠٢٣ و كذلك (٢ تريليون و ١٣١) دينار أرادات الجمارك بزيادة (١٠٦ %) عن عام ٢٠٢٣ يعني أن الإيرادات الأخرى(٧ تريليون و ٣٥١ تريليون) دينار دون تفصيل واغلبها من الرسوم بحسب الظاهر

ووفق تقديرات في عام ٢٠٢٥ بلغت(١٨ ترليون) دينار على الرغم من هذه الزيادات إلا أن لدينا بعض الملاحظات نرجو لأخذ بها مع التقدير، أولاً رغم زيادة إرادات الضريبة لأنها لا زالت قليلة مقارنة بالمطلوب وأغلب الزيادة غير المتحققة هي الخاصة بضراء بالشركات والتي من المفترض أنها لا تقل عن (١٥%) نأخذ مثال بسيط لنعرف الفرق بين الواقع والإرادات الضريبية المستحصلة.

في عام ٢٠٢٤ المبنية من شركات استثمارية تجاوزت (٢٠٠) ألف وحدة سكنية وفقد قديرات طبعاً لغياب التقارير الرسمية السنوية للأسف وبمعدل ربح لا يقل عن (٧٠) مليون للوحدة السكنية الواحدة ونسبة (١٥ %) من الأرباح للدولة فنحن أمام ما يقرب (١,٥) تريليون دينار من هذا الموضوع فقط تصوروا أخوة النواب والسيد الرئيس المجلس لو أضفنا لذلك العواد الضريبية من الشركات الأخرى الصناعية والتجارية والمقاولات والتكنولوجيا وغيرها فضلاً عن المطاعم والمولات ومراكز التسوق والعيادات والمستشفيات الخاصة والجامعات والمدارس الخاصة وغيرها كثير فبالتالي أن الإرادات المتحققة من الضرائب لا تمثل إلا جزء يسير من الواقع وأغلب الخلل هو في التسامح فيما يتعلق بالدخول المرتفع والأرباح الكبيرة وأغلب الضرائب المتحققة الحالية نحتاج بصراحة وهذا أرجو أنه يدوّن من قبل مدير عام الضرائب نحتاج لإحصائيات ومتابعة جدية للوصول لأرقام واقعية تتناسب مع حركة المال في بلد مثل العراق ونحن لو نرى البلدان الأخرى مثل الأردن وهو بلد أقل مساحة وسكان لو وجدنا خمس اقتصاد العراق ولكنه متحقق من الإيرادات التي لديه وهي العامل الضريبي، اعتذر للإطالة ولكن هو أمر بصراحة بغاية الأهمية ونحن ممثلين أمام البلد وأمام محفظاتنا تكلم الأخ مدير المنافذ الحدودية عن وجود (٢٦) منفذ غير رسمي وهذا واقع وصحيح اليوم تجار الدهب الأسود وكذلك عبر هذه المنافذ يدخلون كيلوات من الذهب باعتبار هناك رسوم جمركية بسيطة قياسا مع المنافذ الرسمية ونحتاج أيضا إلى تغيير في العامل البشري أغلب الفساد الذي يحصل بسبب وجود أشخاص متمكنين وباقيين ضرورة أعادة النظر بتدوير العامل البشري والإسراع في هذا ذلك يجب الحكومة على سد المنافذ غير الرسمية عذراً للإطالة والتأخير ويجب أيضا من دعم القطاع الصناعي والزراعي لتحقيق واردات غير نفطية

- النائبة سوزان عكلاوي صالح السعد:-

السيد الرئيس نحن اليوم اتفقنا بأنه يوجد أرادات غير نفطية واليوم لا يوجد وزارة من وزارات العراقية لا يوجد به أرادات وهذه الأرادات بالعادة لا تضمن ضمن الموازنة العامة، وإنما يحتاج صراحتاً بأنه تقدم حسابات ختامية لا سيما في الدورة السابقة كان هناك

ثلاث موازنات تم إقرارها ٢٣ ٢٤ ٢٥ نحتاج اليوم بأنه السيد الرئيس بأنه تكون هناك كتاب يقدم من قبل سيادتكم إلى وزارة المالية وإشعار أيضا ديوان الرقابة المالية بأنه ضرورة تقديم حسابات ختميه للموازنات الثلاث التي انتهت هذا بند أول، بند الثاني نحن نعلم بأنه الوزارات جميعها اليوم تقدمنا إرادات التربية بها إرادات، تعليم العالي بها إرادات، الداخلية بها إرادات، السياحة وهيئة السياحة بها إرادات بالإضافة إلى أنها وزارة البلديات، الإسكان، وزارة العدل التي بها أيضا إرادات من خلال العقارات وما شابه ذلك لكن وصحة، مستشفيات الأهلية، مدارس الأهلية الجامعات الأهلية اليوم نحن أصلاً نتحرك في قطاع خصخصة لكثير من المجالات صراحة وهذه كلها بها أرادات ضخمة لكن نحن يا يوم رأينا هذه الأرادات كم وآلية تعظيمها ودخولها في داخل الموازنات، لذلك السيد الرئيس أطالب حضرتك بأنه يجب له انه يكون هناك حسابات ختميه جادة للموازنات الثلاثة التي أقرت في الدورة السابقة.

- النائب عمر صالح عمر كوجر:-

لدي ثلاث نقاط مهمة الأولى ذكر الرئيس هيئة المنافذ أن هناك منافذ غير رسمية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد الناب ليس غير رسمية، منافذ رسمية ولكن غير مسيطر عليها من الحكومة الاتحادية.

- النائب عمر صالح عمر كوجر:-

لا ذكر أنه غير رسمية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

غير رسمية هي واحد، بس التي تكلم بها سيد مدير هيأة المنافذ تكلم على المنافذ غير مسيطر عليها من قبل هيأة المنافذ الاتحادية.

- النائب عمر صالح عمر كوجر:-

أقصد أنه ذَكر في الإقليم، سؤالي هو هل هناك أخرى غيرها في غير مكان أو فقط في الإقليم موجودة وما هي جاراتهم تجاهها؟ واذا كانت الرسمية كما ذكر سيادتكم انه تم مصادر (٥٨) حاوية للأدوية يصل الفساد حتى لصحة الناس لأدوية الفاسدة (٥٨) حاوية فكيف الحال اذا الرسمية ما مسيطر عليها كما ذكرت فالغير الرسمية أريد فقط انه هل هناك غيرها التي في الإقليم، النقطة الثانية

هناك مشكلة لكثير من سواق السيارات، سيارات الحمل الكبيرة، الذين حرموا من العمل بسبب إصالة سيارات التركية للبضائع لأي مكان يريدون وقد طلبنا دولة رئيس الوزراء مراراً دون جدوى نطالب من رئيس المجلس بالضغط لإصدار قرار بمنع سواق الترك من منفذ إبراهيم الخليل في زاخو ليعمل بدل عنه سواقنا المحليون لأنه أصحاب عوائل وأطفال وقد بقوا عمل منذ سنين، النقطة الأخيرة لمدير الضرائب هناك فارق كبير بين الضرائب في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم حكومة الإقليم الناس تشتكي لنا أن الضرائب عالية جداً.

- النائب عقيل إبراهيم عيسى الخالدي:-

طبعا شكر خاص للسيد المدير عام المنافذ والحقيقة أنا متابع عمل بنفسي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فقط المنافذ بطراب بالجمارة؟

- النائب عقيل إبراهيم عيسى الخالدي:-

لا منفذ بعد الأخر، بالتسلسل الحقيقة أنا متابع العمل بنفسي واختلاف اختلاف كبير في المنافذ من يوم الذي استلم ولكن عندي ملاحظة هو أن المدراء المنافذ فترة قصيرة لازم اقل شيء تكون سنة لان هذا يأتي اربع اشهر أو خمس اشهر ما يطول ولا يقدر يشتغل بهذه الفترة ويقول أنا أيام اتعدي واخلص الموضوع الآخرة، أتمنى أن يكون في كل منفذ شخص صاحب قرار، يعني ليس كل واحد يأتي أبو المنفذ يشتغل وحده والجمرك والمخابرات والغيرة فيكون شخص مسؤول كأن يكون مثلاً أعلى سلطة منه المنفذ هو يكون مسؤول عن هذا المنفذ الموضوع الآخر هو بالنسبة لمدير الجمارك، أشكر أخي العزيز مدير الجمارك وأثمن على جهوده ولكن عندي موضوع بالنسبة لمدير الجنوبية ليس لديه أي صلاحية وكأنما

موظف عادي في محافظة البصرة وأي معاملة إلا يقوم بأخذ قرار وتلفون من العامة يعمل به و نرى تأخير في المعاملات الجمركية كثيراً اثنين نقل موظفين من خارج المحافظات إلى محافظة البصر وهذه بها لماذا لان الموظف راتبة (٧٥٠) الف وفقط غرفة أيجار بالفندق (١,٥٠٠) الف غير الأكل وغير الطعام وغير السيارة وغيرها ويأخذ عشرة أيام أجازه كل شهر بينما موظف المحافظة يداوم من صبح إلى الليل وهو موجود وبنفس الراتب لماذا أتتِ من غير محافظات ويحصل إشكالات هذه ملاحظة بالنسبة لآخونا الأستاذ المدير عامل الضريبة أيضا نشكره شكرا جزيل ولكن عندنا بعض الملاحظات التي هي يا أخي الجميع يريد زيادة الإيرادات ولكن زيادة الإيرادات ليس معناها أن أعطي تعليمات وألغي القوانين يعني مثلاً عندنا قانون الاستثمار يعفي المستثمر لفترة زمنية محددة أو (٥) سنة تصدر تعليمات من الضريبة تلغي قانون الاستثمار، ونلاحظ، يعني معناها هذا طارد للاستثمار، ولا يوجد قيمة للقانون العراقي يعني المستثمر، أنت مثلا تعطي عشر سنوات معفى من الضريبة والرسوم، وتصدر تعليمات تلغي هذا كله، إذن ما هو شغلنا هنا؟ معناها ما لنا أي القيمة، الموضوع الآخر مدير البصرة أصبح عليه سنتين ما بها مدير ضريبة البصرة وهذا الشيء يعني اليوم ضريبة البصرة كانت ضريبتها عالية جدا اختلفت بهذا السنتين بنزول غير طبيعي مدير البصرة كان جيد جدا ولا اعرف ما هو السبب النقل أما يرجع أو تأتوننا واحد على اقل تمشي ضريبة يعني تذهب لها وهي مزرية جدا لدينا هناك ضريبة الدخل يا أخوان لا نعرف ما هي ضريبة الدخل؟ ضريبة الدخل هي للربح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إخوان الذي أرجو من عندكم نحن المداخلة دقيقة ونص تأخذون كل واحد أصبح خمسة ساعات يعني ما بيها هذه تفاصيل السيد الناب جنابك أنت ممثل للمحافظة وممثل الشعب تفاصيل تقدر بكتاب رسمي نحن نتكلم على تعظيم الأرادات ليس لنا أي علاقة بمدير ضريبة البصرة هذا كتاب اذا تشوف عند ساعة الموجود أو القديم تقدر تقدم كتاب للسيد المدير العام هو الذي يتصرف.

- النائب عقيل إبراهيم عيسى الخالدي:-

عندي كثير من النقاط للإرادات ولكن نقول عندك مثلاً عادة ضريبة أمانات للشركات الخاسرة ضريبة الأمانات ضريبة الدخل لماذا تأخذ ضريبة وماذا تعرف الخسران يعني مثلاً لا توجد ضريبة الدخل هي للربح إذا شركة خسرانة إذن كيف تأخذ منها ضريبة الكثير من الأمور أنا سوف اكتب لك السيد المدير العام ضريبة البصرة وكيف نزود الإيرادات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أخوان نكتفي بهذه المداخلات حتى نسمع أخوان؟، عندي اربع وراق إخوان ميتين وربعين واحد يعني الذي أرجو من عندكم جنابك أخدت مداخل البارحة دكتورة الذي أرجو منكم هي هو الموضوع ليس موضوع فقط المداخلات نحن نريد نصل بحل حتى نطلع بتوصيات الذي أرجو من عندكم إخوان المداخلة دقيقة ونصف فقط نحن حاضرين لإخوان حتى ناقشهم إخوان ليس فقط مداخلات.

- النائبة نور عادل حسين العتابي:-

أنا سوف أتكلم بصورة سريعة عن الميزان التجاري حضرتك ذكرت أنه نحن دخلنا (٢,٥) مليار دولار مقارنة بالميزان التجاري كم نحن نعرف في الأردن (١٧) مليار يدخلون(١,٦) مليار دولار، أكيد نحن هذا الرقم يعني قليل جداً بالنسبة للتوقعات، ثانياً كون نحن نعرف نضيف ضريبة تصاعدية على المواد يعني نحن ما نثقل عبء المواطن بتصعيد إيرادات الضريبية و نحن نعلم المشاكل ولم أتطرق لها سوف نفيد الفساد نفيد المنافذ الحدودية خارج عن السيطرة و إلى آخره الضريبة التصاعدية جدا مهمة بالنسبة مثل الأدوية الأساسية المفروض ما تفرض عليها ضريبة في حين أدوية التجميل الأدوية الأخرى مثل التنحيف و غيرها هي أدوية تكميلية ينضاف عليها ضريبة و ضريبة عالية حالها حال سيارة السايبة مثل سيارة نوع مرسيدس الجي كلاس المفروض يوجد قيمة تصاعدية حتى نحمي هذا النظام التطبيق هذا يكون بشكل تدريجي نحمي السوق هناك مراقبة على التجار حتى نحمي مواطنين عندي موضوع ثاني الوقت أنت حضرتك ذكرته تفاصيل الوقت ببقاء البضاع و وتخليصها الضريب كم تعرف هذا الوقت هو مهم هو مال وكذلك هو يزيد بالفساد الآن يوجد موظفين يلجؤون حتى يخلص من المكان ويذهب إلى طريق آخر هل يوجد باركود حتى نقدر نحن نوحد المنافذ ونعرف.

- النائب مقداد إسماعيل عبدالله الغريب:-

فيما يخص للمنافذ الحدودية المنافذ الحدودية جميع منافذ الحدودية في العراق تحتوي على فساد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أكثر من وقت المداخلة لا أعطي أي تجديد حتى نسمع من الإخوان.

- النائب مقداد إسماعيل عبدالله الغريب:-

تحتوي على فساد بشكل هائل جداً وحتى موظفين الذين يعملون في منافذ الحدودية يدفعون أموال طائلة حتى يبقون في مواقعهم
واحدة من هذه الأمور كوننا في المجال الطبي يعني أجهزة طبيعية قيمتها (١٥٠٠) دولار تدخل في المنافذ الحدودية كألعاب أطفال سعرها (١٠) دولارات (١٥) دولار حتى تقل الضريب عليها وحتى لا يتم فحصها من قبل وزارة الصحة والجميع يستطيعوا يلاحظ هذا في الصيدليات الأدوية موجودة في الصيدليات (٥٠ %) من الأدوية الموجودة في الصيدليات هي أدوية داخل تهريب على الصعيد المنشأ العالمية ولكن تدخل تهريب اكثر من (٥٠ %) تدخل تهريب فهذا يجب أن نفعل المتابعة الأدوية باعتبار تمس حياة الناس بالإضافة من قبل وزارة الصحة ومن قبل الجمارك وفيما يخص دائرة الضريبة نفس الشيء الآن أي مواطن يشتري بيت ويشتري سكن عن طريق إعطاء الرشوة لموظفين الضريبة يتم تقليل الضريبة من (٣٠) مليون إلى(٥) ملايين أو إلى (٤) ملايين هل يجب متابعة هذا الأمور من قبل مجلس النواب الموقر.

- النائبة سمية فيصل عوده الحلفي:-

ذكر في جلس السابقة السيد رئيس هيأة المنافذ الحدودية رقم الذي ذكره بالنسبة للإيرادات هل هذا الرقم منشور على مواقع الحكومة العراقية مثل وزارة المالية أو المنافذ الحدودية كمؤشر نهائي معتمد للإيرادات حتى نعرف أن هذا الرقم يكون دقيق لأن حسب ما تشير البيانات المالية المعتمدة في الموازنات الأخيرة أن الإيرادات غير النفطية في العراق حوالي ما تجاوز(٨ أو ١٠ %) أجمالي الإيرادات العامة رغم حجم النشاطات الاقتصادية الغير النفطية أكبر بكثير من هذه النسبة وهذا الخلال لا يعكس ضعف الموارد بل يعكس ضعف الإدارة والتحصيل السيد الرئيس هناك عدة ملفات منها ملف الضرائب وملف الإرادات الجمركية باعتبار الوقت عندنا ضيق وملف أملاك الدولة يعني نلاحظ أن الإرادات الملف الضرائب يعتمد بالتحصيل بشكل رئيسي على المواطنين والمتقاعدين في حين إن جزء كبير من الأنشطة التجارية والخدمية خارج الالتزام الضريبية نتيجة التهريب والضعف والتحديث الإلكترونية وهناك الإيرادات وأملاك الدولة فالحل الواقع لا يكون بفرض ضرائب جديدة عن المواطنين توحيد أدارت المنافذ واستثمار أصول الدولة وبالتالي يجب أن تعزز الإدارات الغير النفطية ليس خيار ثانوي بل هو خطوة أساسية لحماية الموازنة وضمان استقرار رواتب والخدمات، نطالب بتشريع اطار قانوني ينظم توزيع الإيرادات النفطية وتمكين المحافظات المنتجة من نسبة عادلة للتنمية والخدمات وإخضاع هذه الإيرادات لرقابة برلمانية مباشرة، وكذلك طالب السيد رئيس هيأة المنافذ الحدودية بتجديد الرقابة في محافظة البصرة وخاصة المنافذ الحدودية في محافظة البصرة، لأن محافظة البصرة أصبحت مرتع للفساد يعني العصابات التي تدخل عجيب غريب فرجاءً رجاءً تجديد الرقابة وخصوصا الموانئ.

- النائبة صفيه جبار قاسم الجيزاني:-

سبق أن تم إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء العراقي بتخفيض الرسوم الجمركية المفروض على المركبات الهجينة الهايبرد نسبة (١٠٠%) من اجل تخفيض أسعار المركبات الهجينة وتحفيز المواطنين على اقتناءها طبعا لما فيها من فوائد اقتصادية وبائية، وأيضاً أصدرت الحكومة العراقية قرار أخر يضمن إعفاء المركبات الكهربائية والهجينة من الرسوم المرورية بالإضافة إلى إعفائها من لوحات التسجيل والأرقام المرورية، وجاء قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٧٠) لسنة ٢٠٢٥ يؤكد استمرار إعفاء هذه السيارات من الرسوم الجمركية جاء في بيان للهيئة العامة للقمار في قسم الإعلام والاتصالات الحكومة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٧ التأكيد على استمرار العمل بقرار إعفاء السيارات الهايبرد والكهربائية من الرسوم وتضمن البيان ما يلي تزامنا مع تطبيق الهيئة العامة للجمارك قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٠) لسنة ٢٠٢٥ وتحديث كافة أسعار المواد الجمركية تود الهيئة أن تبين أن جميع القرارات الخاصة بإعفاء وتصفير الرسوم الجمركية للسيارات الهجينة والكهربائية لا تزال نافذة وان تحديد القيمة هي للأغراض الجمركية فقط بالتاريخ ٢٠١٢ تم إصدار قرار بفرض رسوم جمركية على هذه السيارات التي هي سيارات الهايبرد بنسبة (١٥%) وطبعا بداية تطبيقها في ٢٠٢٦/١/١ وهذا اكد سوف يؤدي إلى زيادة أسعار هذه السيارات ولم يتم أعلام المواطن بهذا الأمر حتى يراعوا استيراد السيارات الهجنة وما أعطوهم مهلة أيضاً لذلك لان تعرفون انه استيراد هذه السيارات يطلب مدة شهرين أو ثلاثة اشهر حتى تصل إلى المنافذ الحدودية لذلك نحن نطالب أو نقترح التريث بتطبيق القرار لمدة ثلاثة
حتى يتسنى لمن اشترى سيارة إدخالها على القرار القديم أو على الأقل عدم تطبيق هذا القرار للمواطنين الذين قاموا باستيراد سيارة واحدة لمرة واحدة فقط.

- النائب احمد جاسم صابر الاسدي:-

الضرائب كانت تصدر وفق لي هواء الحكام فيما سبب لطبيعة الحكم السيد الرئيس لماذا هذا التركيز على قوت الشعب لماذا الزيادة على الضرائب لماذا لا تعمل الحكومة على دعم القطاع الخاص والمشترك وتوفير فرص العمل للشاب العراقي وجعله يشعر بمسؤولية المشاركة في بناء هذا البلد

والتوجه نحو الزراعة ودعم الفلاح والمزارع وتسهيل الأمور اللوجستية أمامه أعتقد على الحكومة القادمة إعادة النظر في إنشاء مشاريع صناعية حقيقية ذات طابع يدخل لخزينة الدولة مورد يعني اليوم نحن ننظر للمواطن فقط بأنه هو مصدر دخل، المواطن وضعه تعبان لا كهرباء لا خدمات ونثقل عليه بالضرائب فهذا الشي يعود للحكومة التي سبقت يعني بهذا المضمار، ما مدى رأيتكم لسؤالي للسادة الضيوف ما مدى رأيتكم بنجاح نظام الاسكودا وهل سيفعل في جميع المنافذ ومن ضمنها منافذ الإقليم.

- النائبة زينب جمعة فاخر الموسوي:-

الأخ مسؤول للجمارك فرض التعرفة الجمركية ممنوحة بالقانون لكن مسؤول الضريبة فرض التعرفة الجمركية على الأمانات الضريبية ولا يوجد ربط القانون بالموضوع علماً إن موضوع الأمانات تم إيقافها بعد سرقة القرن وموجب قرار مجلس الوزراء لمنع تكرار التراكم والمعالجة؟

- النائب فيصل حسين جبار عباس:-

اعتقد اغلب المواضيع والمدخلات السادة الأعضاء نفس الطرح ونفس المواضيع التي تم طرحها والزيادة الغير نفطية التي هي تعتبر خيار بل ضرورة وطنية وخصوصاً في ظل تقلبات أسعار النفط واعتماد الموازنة شبه الكلية عليها وترك الزراعة والصناعة والاستثمار وكما تمثل المنافذ الحدودي احد اهم المصادر في هذه الإيرادات وباعتباري أنا من البصرة السيد الرئيس أنا ما أشكك بأخوي لواء عمر مدير منافذ العراق الفريق العفو لكن اليوم ترى عندنا مافيات بالبصرة وخصوصاً التي هي بالموانئ يعني صارت الإمكانيات والموازنات التي عندهم تقريبا شبه موازنات محافظة ولا نستطيع واحد أن يداخلوا معهم ولا يسألهم منين جبته وترى الإمكانيات المخيفة والمرعبة وهذا أكبر دليل على وجود فساد داخل الموانئ الحدودية بالمنافذ الحدودية وفي موانئ البصرة السؤال المهم الذي أريد أن أوجهه الأخوة الذي هو فريق عمر حسب المعلومات التي عندي واردة من البنك المركزي أو وزارة المالية أن المنافذ الحدودية مقدرين تقدير من (٦,٨) ترليون دينار جنابك الكريم غداً قلت نحن كان في ٢٠٢٤ وكانت تريليونين والآن أصبحت تريليونين ونصف ما هو سبب الذي عدم الوصول إلى هذه (٦,٨) ترليون دينار هل هي فساد إداري هل هو فساد مالي إضافة إلى انه المنافذ الحدودي وخصوصا عندنا منافذ الشلامجة وسفان وأم قصر يعني ليس بالمستوى المطلوب والواحد الذي يريد أنت اذا سافر إلى دولة الكويت أو تسافر إلى ايران واحد ترى المنافذ مختلفة تماما خصوصا نحن العراق بلد غني ونفطي ويحتاج إلى الاهتمام الواضح في هذه المنافذ إضافة إلى منفذ سفان يحتاج طلب هو دائما يحملونه بالنافذ الواحدة باعتبار اليوم دائرة جهاز المخابرات بصفحة وهيأة الجمرك المدني والبر والنقل نحتاج إلى دائرة التي يسمونها هي النافذ الواحدة.

- النائب احمد كاين عبد نور الخزاعي:-

الكل يعلم أن العراق سوف تكون مداخلتي على عجالة حتى اطل على إخواننا والأخوة الضيوف الكل يعلم السيد الرئيس أن العراق يمتلك مقومات وموارد اقتصادية غير النفط يمكن أن تؤهله على أن يكون مستقرًا اقتصاديًا اذا كنا متفقين على أن هناك ازمه إدارية ازمه إدارة لا ازمه موارد متفقين وهناك عشوائية في إدارة كثير من الملفات واضحة جدا اليوم المنافذ الحدودية تحتاج إلى قرار حقيقي للسيطرة عليها وترك الاستثناءات والإعفاءات الجمركية التي من خلالها تسبب إرباك مالي وأمني على السيد رئيس الهيأة والسادة المدراء العامين أن يقدموا تقرير أو دراسة تتضمن السلبيات والمعوقات والمتطلبات المطلوبة التي من خلالها يمكن تحسين الإيرادات المتحققة وتقديمها بشكل رسمي إلى مجلس النواب بهدف تصحيح المسار ونخرج بتوصيات أكيد للتطبيق لأنه يجب أن تقدم هذه التوصيات إلى الحكومة ومتابعتها من قبل مجلس النواب هذا المورد الأول المورد الأخر أنا من خلال ترتبط بالحكومة الاتحادية من خلال ما تفضلوا بي الأخوة ادعوا الأخوة أعضاء مجلس النواب الكرد أن يضموا أصواتهم إلى أصوات السادة النواب البقية حتى تتحقق العدالة على أن تكون أرادات المنافذ الخاصة بالإقليم وكذلك الأرادات النفطية هي مركزية ليتحقق شرط العدالة وهنا يعني أننا نحتاج إلى منظومة إصلاح كاملة ونتوسم خيراً بهذه الدور النيابية أن تكون قادرة على معالجة هذه المشاكل.

- النائب سعد شاكر عزيز الخزاعي:-

طبعا كل شكرا وتقدير للسيد رئيس هيأة المنافذ والأخوة المدراء العامين والسيد مدير هيأة الجمارك والسيد مدير الضريبة لكن اليوم على مدار جلستين كنا نناقش به الأرادات الغير نفطية طبعا وللأسف يعني كثرة المداخلات أصبحت باتجاه فقط المنافذ كأنه ما عدنا فقط المنافذ والجمارك ونسينا أكثر من الوزارات أكثر من ثلاث وزارات بيها رسوم سيادية مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة النقل طبعا هنا يوجد سبب للمناقشة أوجه للسيدة الرئيس سبب المناقشة هو إيجاد الحلول لتعظيم الموارد أو اعتراضنا على الضرائب وزيادة الضرائب على كهل المواطن وانا بالنسبة لي من المحافظة مثل المحافظة الديوانية المحافظة فقيرة اليوم زيادة الضرائب سوف تأثر بالسلب طبعا على حياة المواطن باعتبار أن المحافظة الديوانية ما بها لا منفذ ولا مطار ولا منتجع ولا سياحة دينية هذا الموضوع سوف يأثر على محافظتي طبعاً تأثير مباشر دون أن عن باقي المحافظات التي تتمتع بها تتمتع

بأكثر من مورد طبعاً للتنويه على الوزارات التي بها خدمة جيدة طبعاً وبه اليوم وزارة الداخلية يوجد به (٣) رسوم مثل ما قلت فقط في دائرة المرور عامة اليوم تسجل المركبة لأول مرة يمكن شاطرنا رأي بها السيد الفريق أن عدد السيارات الداخلة للعراق للسنة الواحدة أخر السنة سنة ٢٠٢٥ هي (٣٠٠) ألف سيارة اقل سيارة نأخذ عليها رسم مليونين دينار حسب حجم المحرك السيارة اقل سيارة هي (٤) سلندر وهذا الموضوع يجب الاتفاق على أن نحن فقط بالمرور لدينا هذه الموارد وتجديد السنوية وإصدار السوق وتجديد أجازت السوق والجواز الإلكتروني الذي سعر(٩١) ألف دينار فقط هذه المسألة السيد الرئيس جواز الإلكتروني سعر (٩١) ألف دينار(٢٥) ألف منها للدولة يعني موارد الدولة وموارد السيادة وما تبقى للمستثمر وعليه حل هذا الموضوع.

- النائب احمد شهيد مرهون الكرعاوي:-

الإيرادات غير نفطية بالإمكان الحضور بعض ممثلين عن الوزرات بالاعتبار أنا محامي لأكثر من (١٢) سنة وأعرف أين الإيرادات التي تدخل للدولة اليوم نحن ما نكتفي فقط بالضريبة وكذلك الجمارك والمنافذ اليوم يوجد جباية تدخل للدولة عن طريق بعض الوزارات ومنها وزارة التجارة مديرية تسجيل الشركات كذلك المرور كذلك وزارة الصناعة هي بالتنمية الصناعية تسجيل المعامل وتسجيل المصانع والعلامات التجارية كل هذه هي أموال غير نفطية تدخل إلى أرادات الدولة كان بإمكان حضورهم مثل ما حضروا السادة المدراء العامين السيد الرئيس اليوم جميع يعرف ويعلم أن الشارع العراقي يغلي بسبب ارتفاع الأسعار وهناك تخوف بين التاجر والمستهلك واستناد المادة (٢٨) من الدستور التي تنص وتقول لا تفرض الضرائب ولا تُعفى ولا تُجبى إلا بقانون وعليها نطلب من الرئيس والساد النواب بإصدار قرار نيابي موجه إلى الحكومة حكومة التصريف الأعمال كما جاء بسيد محمد الخفاجي الذي ذكر وقال أنا أؤيد كلامك بالتريث بقرار مجلس الوزراء.

- النائبة ئافيستا مام يحيى عثمان جاف:-

جميع الصادرات والإرادات المنافذ لإقليم الكردستاني هي بعلم حكومة الاتحادية والتسليم إرادتها للحكومة الاتحادية وكانت (٩١٩) مليار دينار هي إرادات الجمارك بالإقليم إلى بغداد لغاية شهر العشر بـ ٢٠٢٥ سؤال للسيد المدير العام هي العامة الجمارك كم تبلغ الخسائر السنوية بسبب التلاعب بالفواتير والتهريب بنوافذ بالوسط؟ لماذا لا يتم محاسبة الشركات المتورطة بالمخالفات ومنها تهريب النفط؟ السؤال للمدير العام الضرائب كم عبد الكبار المخالفين الذي لم يتم محاسبتهم ضريبياً حتى الآن؟ ولماذا؟ ثاني، هل أنتم مستعدون لتقديم قائمة بأسماء الكبار المتهربين إلى البرلمان؟ نحن أكثر التعتم الأغرب الإيرادات الموجودة غير نفطية على الرسومات الجمركية والضرائب وهي موارد مهمة، صح، لكن غير كافية ولا تُعبر عن إمكانيات الحقيقية الاقتصاد العراق في المقابل هناك قطاعات أخرى مهمله يمكن أن تشكل رافداً أساسياً لموازنة العامة في مقدمتها القطاع الاستثمار المعادن مثل الحديد هي ثروة متوفرة في معظم المناطق العراق من إقليم كردستان إلى الأنبار وصولاً إلى المحافظات الجنوبية، إن الاستثمار هذه الثروة يطلب اليوم تشريعات حديثية تتناسب مع التطورات عام ٢٠٢٦ على رأسها التعديل القانون الاستثمار المعدني رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ المعدل الذي لم يعد قادراً على مواكبة الواقع الاقتصاد الحالي ولا على جدل الاستثمار الحقيقي كما نؤكد على ضرورة المنح الصلاحيات الدستورية للإقليم والمحافظات في مجالات الاكتشاف والتمكين والاستخراج والتعاقد ضمن أيطار قانوني أتحادي واضح ومنظم بما يحقق رفد الموازنة بالإيرادات مستدامة غير نفطية خلق الألف الفرص العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة وتحويل العراق من بلد ريعي يعتمد على النفط إلى بلد منتج للموارد.

- النائب طالب حساب كشيش البيضّانَي:-

حقيقة اليوم الأمر يستوجب هذا الحديث في ظل الأزمة الاقتصادية التي يمر بها البلد، ولغرض إيجاد حلول جذرية تتناسب مع الظرف الذي يمر بها البلد، نتكلم عن المنافذ الحدودية اعتبار اهم احد مصادر الإيرادات الغير النفطية، لكن للأسف لا زالت تُدار المنافذ الحدودية كنقاط عبور، لكن هنا يجب علينا دعم المؤسسة من خلال تشكيل فريق رصد أو تفتيش لهيأة مكون من مجموعة من الموظفين بالخبرة والاختصاص لرصد أداء المنافذ الحدودية، تعزيز آليات الربط الشبكي المعلومات مما يسهل تبادل معلومات بين الهيأة وفروعها، تفعيل الأتمتة لجميع الدوائر الموجودة في المنافذ إعادة النظر في الإعفاءات الجمركية، حقيقة الإعفاءات الجمركية تعتبر اليوم مشكلة كبيرة في المنافذ الحدودية بحيث اليوم اذا أُعطينا أعفاء لمشروع معين على سبيل المثال، الف طن من حديد لكن هذا اعتقد يتكرر مرتين وثلاثة واربع، بالتالي هذه مشكلة حقيقية يجب الانتباه لها، سؤال مهم إلى السيد رئيس المنافذ الحدودية ما هو دور الضباط مدراء المنافذ الحدودية هل هو إشراف أم إدارة؟

هذا السؤال مهم جداً لان بعض الإخوة الضباط يديرون ملفات حدودية هل هو دوره إدارة أم إشراف، نطالب من جنابكم أيضا استضافة السيد وزير السياحة لغرض معرفة الإيرادات، تعتبر وزارة السياحة من الوزارات المهمة لغرض تعظيم الإيرادات.

- النائبة رجاء فاضل عزيزٌ الحمدي:-

أُثني على كل ما تم طرحه من السيدات السادة النواب الموجودين في الجلسة حالياً، نتحدث عن تعظيم الإيرادات الغير نفطية نبدأ من خلال السيطرة الفعلية على جميع أنواع المنافذ الحدودية وتنويع هذه الإيرادات من الزراعة والصناعة وغيرها من خلال دعم المزارعين والمهن، الخدمات العامة لا يجب أن تكون عبئ على الموازنة العامة هناك الجوازات والمرور وتسجيل العقاري والتراخيص كلها خدمات وهتاكَ استيفاء مبالغ أخرى من خلال وثيقة مدرسية بمبلغ (٢٧) الف وكذلك بالنسبة إلى الامتحانات الخارجية (٥٠) الف، هذه إيرادات إلى وزارة التربية أين وزارة التربية من المدارس الكرفانية والمدارس المتهالكة في كل محافظات العراق، أتمنى تخصيص هذه الإيرادات لإدارة هذه المدارس في الطريقة الصحيحة، كذلك هناك الكثير من الإيرادات المرور التي تخصص إلى الطرق والجسور، أين الطرق والجسور ممكن ملاحظتها في محافظة (البصرة) أتمنى من الإخوة متابعة الطرق والجسور وممكن أن تكون هناك (مطب) واحد في الشارع يؤخر سير المرور كذا ساعة، أتمنى أن هذه الإيرادات تخصص إلى الدوائر نفسها بالتالي تكون دعم لهذه الدوائر وليس الذهاب بها إلى الوزارات، بالتالي تنقل إلى خدمات لا يعرف مصيرها إلى أين، أتمنى كذلك عندما تدار الخدمة بشكل صحيح تتحقق الإيرادات ويتحسن رضا المواطن في أن واحد، استغلال هذه الإيرادات مرة ثانية أطالب بها وكذلك بالنسبة إلى المنافذ الحدودية، أتمنى من رئيس الهيأة زيارة المنافذ الحدودية، أن من المعيب علينا بلد نفطي بهذه الوضعية منفذ (الشلامجة) منفذ لا يليق في العراقيين تحديداً، هناك مناشدات من الخريجين الأوائل وكذلك احتساب الشهادات والمطالبة في اطلاق الوجبة السابعة للرعاية الاجتماعية لان بلدنا بلد فريق صراحةً للمواطن وليس فقير في الإيرادات.

- النائب احمد مجيدٌ متعب الشرمانَّي:-

عنوان الجلسة الممتدة منذ يوم امس ولغاية اليوم تنمية الإيرادات الغير نفطية في العراق، جل احترامي لهذه الوجوه الطيبة والأساتذة الأفاضل ولكن الموضوع أوسع من موضوع منافذ حدودية رغم أهمية الإيرادات التي تستحصلها الحكومة المركزية من هذه المنافذ الحكومية والجمارك، الأساتذة أشاروا حتى ندخل في صلب اختصاصهم وبعدها نعرج على موضوع أخر بكل اختصار الأساتذة أشاروا إلى حدوث قفزة أو تنمية في الإيرادات في فترة توليهم القصيرة وهذا شيء جيد وجزاهم الله خير، لكن لدي سؤال إلى الأساتذة الأفاضل أتمنى الإنصات لي، بعد أن تم تشخيص ذكروا وشخصوا أن هناك فساد مستشري وهذا موضوع بديهي لا يختلف عليه اثنان، ما هي إجراءاتكم حيال الموظفين الذين ثبتوا هدرهم للمال العام وفسادهم في مؤسساتكم، هل تم إحالتهم إلى القضاء، هل تم إحالتهم إلى النزاهة هذا أولاً؟

ثانياً: في ما يخص ملف المنافذ الحدودية والجمارك، ندعوا باسم الشعب الحكومة القادمة في برنامجها الحكومي ندوهم لتثبيت محورين أساسيين في الحكومة القادمة في برنامجها الحكومي.

١- إلزام الجهات ذات العلاقة بأتمتة المنافذ الحدودية والجمارك خلال سقف زمني محدد.

٢- إلزام حكومة الإقليم بإخضاع جميع المنافذ الحدودية لسيطرة الحكومة المركزية، إشراف ورقابة ومتابعة أيضا خلال سقف زمني محدد، جميع المنافذ الحدودية في الإقليم.

ثالثاً: العراق كونه بلد نفطي العراق بلد في قطاع صناعي قطاع زراعي ولدينا هيأة مهمة جداً اسمها هيأة الاستثمار مشرعة بقانون لم يتم تسليط الضوء على القطاع الصناعي، هناك لدينا بنية تحتية منذ عقود طويلة في القطاع الصناعي، لدينا قطاع زراعي هذين القطاعين المهمين يجب تفعيلهما، سيادة البلد من وجود قطاع صناعي وقطاع زراعي رصين، هيأة الاستثمار يجب أن توضع في الدورة القادمة في أيدي أمينة ونسعى في استثمار مجال الصناعات الاستراتيجية، المشاريع الاستخراجية مشاريع كثيفة العمل هذا الموضوع يكون رافد مهم وأساسي من روافد التي تعود على البلد في الإيرادات كذلك ميناء الفاو وطريق التنمية موضوع مهم جداً يجب أن نسعى ويكون من أولا أولوياتنا إلى إكمال وإنجاز ميناء الفاو بصورة كاملة وإنشاء طريق التنمية، هذا الموضوع مهم جداً كذلك شركات الهاتف النقال، اليوم الحكومة المركزية أو شركات الهاتف النقال مدينة الحكومة المركزية بأكثر من (٥) مليار دولار، يجب الزام الحكومة القادمة باستيفاء هذه الديون باعتبارها ملك للشعب.

- النائبة زليخّه اليأس قلي ال بكار:-

مناقشة الإيرادات الغير نفطية، إن الاعتماد الكلي على النفط يشكل خطراً حقيقياً على استقرار اقتصادنا البلدي في وقت تمتلك فيه الدولة إمكانيات كبيرة لزيادة الإيرادات الغير نفطية اذا ما أديرت بشكل صحيح، نؤكد اليوم على ضرورة تفعيل القطاعات الإنتاجية على مقدمتها (الزراعة, الصناعة, السياحة) ودعم المنتج الوطني إضافة إصلاح النظام الضريبي والجمركي ومكافحة التهريب والهدر والفساد في المنافذ الحدودية، نسأل إلى متى يعتمد البلد على الواردات النفطية نطالب الحكومة القادمة أن تضع خطط لدعم الإيرادات الغير نفطية، مثلا هناك دوا الجوار تعتمد على

السياحة والصناعة والزراعة والموارد الأخرى الموجودة في البلد نحن أيضا بلدنا يمتلك كثير من المعادن والموارد الأخرى اذا ما استغلت بشكل صحيح البلد يستفاد من هذه الواردات، ندعوا الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار الحقيقي وتبسيط الإجراءات أمام القطاع الخاص مما يضمن توفير فرص عمل وزيادة إيرادات الدولة بعيداً عن تقلبات أسعار النفط، اقتصاد متنوع لم يعد خياراً بل ضرورة وطنية لضمان مستقبل امن ومستقر لأبنائنا.

- النائبة منى حسينٌ سلطان العبيدي:-

ملف الإيرادات الغير النفطية ليس نقص تشريع بل ضعف في التنفيذ، مثلاً قطاع التعليم في العراق يشهد نمو ملحوظ وتوسع كبير، عدد المدارس الأهلية أكثر من (١٢) الف مدرسة وعدد الجامعات الأهلية اكثر من(٩٠) جامعة وكلية في عموم العراق، يجب متابعة ملف الإيرادات المتحققة من هذه المدارس والجامعات الأهلية وأتمتة هذه الإيرادات، لان هناك كثير من شبهات الفساد والوصولات الغير رسمية من قبل موظفو بعض الدوائر ذات العلاقة، حقيقة بعض موظفو الدولة وبأساليب غير منضبطة وغير مسؤولة يسعون إلى طرد الاستثمار، بالتالي تزداد البطالة وهناك الكثير من المدارس الأهلية تم إغلاقها من قِبل المستثمر نفسه بسبب الإجراءات التعسفية في الدوائر المعنية ذات العلاقة كالبلدية والضريبة والضمان والكهرباء والدفاع المدني وغيرها، بالتالي يجب متابعة هذه الدوائر وأتمتتها حتى نتخلص من هذا الفساد المستشري في هذه الدوائر، لذلك بصراحة أهلنا في البصرة المستثمرين للمدارس الأهلية يحتاجون إلى وقفة ودعم، لذلك اقترح سيادة الرئيس تشكيل لجنة من بعض السادة الأعضاء مهمتها التحقق من المبالغ الفعلية المستحصلة، وهل تذهب فعلاً إلى وزارة المالية أو كلا؟

- النائبة زمن مالك عبدالله السلطان:-

إن حديثنا اليوم عن الإيرادات الغير النفطية هذا لا يعني إن العراق فقير أو يعاني من نقص في هذه المواد، كلا بل نعاني من ضعف إدارة هذه المواد بالصورة صحيحة اعتماد الموازن على ٩٠% من الإيرادات النفطية تؤدي إلى خطر مالي وسيادي حقيقي، اقتراحنا لهذا اليوم هو الإصلاح الإداري والتحسين الخدمي، ان تحقيق إيرادات حقيقية ومستدامة يتطلب منا حماية المنتج المحلي من الإغراق السلعي تفعيل قانون تعريف الجمركية دعم المصانع المتوقفة وتمكين المزارعين من الوصول إلى الأسواق، لان الصناعة والزراعة ركيزتان أساسيتان لأي اقتصاد منتج، كما لا يمكن الحديث عن الزيادات الواردة الغير النفطية دون ضبط المنافذ الحدودية وإنهاء حالات التهريب والتلاعب في الوصولات والرسومات واعتماد الأتمتة والرقابة المركزية لضمان الوصول إلى الإيرادات كاملة إلى خزينة الدولة، سؤالي هنا اين إيرادات مطار (النجف) بما إن أنا من محافظة (النجف) أين إيرادات مطار (النجف)؟

أين إيرادات الزيارة المليونية؟ يجب أن تخصص لخدمة محافظة النجف، خصوصاً وهي قبلة الزائرين، من المعيب إن وضعية المحافظة في هذه الهيأة وهي بلد نفطي وتملك الكثير من الإيرادات النفطية والغير النفطية.

- النائبة ديلًان غفور صالح سمين:-

أوجه سؤالي إلى السيد مدير عام (الجمارك) المحترم، أنا نائبة عن محافظة (كركوك) تم استحداث نقاط جمركية لمحافظة (كركوك) وفي عدد من المحافظات المحاذية لإقليم كردستان فهل يستند وضع هذه النقاط إلى سند قانوني أو سند نص صريح قانونياً؟

وهل يجوز وضع نقاط جمركية داخل أراضي الدولة؟

من وجهة نظري إنشاء هذه النقاط فتحت باب أخر للفساد، سواء من خلال إدخال البضائع بالتنسيق الغير مشروع أو عبر مرورها عبر طرق غير رسمية خلف نقاط التفتيش.

الأمر الذي ينعكس أكيد سلباً على السوق، كما أطالب في تشكيل لجنة تحقيقية لتدقيق المبالغ المالية التي صرفت في إنشاء مباني الجمارك لمحافظة كركوك والتي قُدرت بالمليارات، وعندما كانت لدي زيارة ميدانية للموقع لم أجد سوى عدد من (الكرفانات) وصرفت المليارات، وأيضا اذا تفضلتم في إعطائنا توضيح على أبواب الصرف للإيرادات المتحققة من الرسوم التي تُجبى في هذه النقاط وبيان آلية إدارتها تحقيقاً للشفافية.

- النائبة ساره زيدٌ سرحان المحمداوي:-

الجميع يعلم إن السياحة هي أهم الموارد الغير النفطية القادرة على رفد موازنة الدولة في إيراداتها المستدامة، إلا إن هذا القطاع ما يزال معطلاً في العراق بسبب التعقيد الإداري وضعف في الخدمات السياحية وعدم استثمار العديد من المواقع ذات القيمة الدينية والتاريخية والطبيعية، لهذا يجب أن تفعل السياحة كقطاع اقتصادي منتج ومن بين الأماكن الطبيعية والبيئية هي أهوار ميسان وبالتحديد (هور الحويزة) الذي يعتبر من اهم النظم البيئية في العراق كونه موطن طبيعي للتنوع الإحيائي ومصدر رزق إلى آلاف العوائل والأهم هو جزء من هوية ميسان الثقافية والتاريخية كونه

مسجل ضمن لائحة التراث العالمي، لذا يجب انعاش تنمية الأهوار المستدامة وتوفير أجواء اقتصادية من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار وعودة الحياة الطبيعية لسكان القرى وعودة الفلاح إلى أرضه، وتنشيط السياحة البيئية وتقليل البطالة، أطالب نيابةً عن أبناء محافظة ميسان وباسم المصلحة الوطنية، انعاش الأهوار وذلك في الاستفادة من الفقرة (٤٠) (خامساً) الواردة في قانون الموازنة والمتضمنة تخصيص (٢٥) مليار دينار لمحافظة ميسان لأنعاش الأهوار، وكذلك حصة البترودولار التي يمكن استثمارها في إنشاء البنى التحتية المائية والمرافق المرتبطة بها كون هذا القطاع قادر على المساهمة بفعالية اذا أدير بشكل صحيح فانه يحقق إيرادات سنوية مستقرة للموازنة.

السيد مدير عام هيأة الضرائب، هناك ملف لا يقل خطورة عن الفساد المالي، هناك تهرب ضريبي يتركز في شركات القطاع الخاص الكبرى، وكذلك شركات المقاولات الثانوية وبعض الشركات الاتصالات والخدمات وشركات مسجلة بأسماء وهمية وبأسماء مواطنين لا علم لهم بالنشاط الحقيقي.

السؤال: هل تم إحالة هذه الملفات إلى هيأة النزاهة والقضاء؟ نرجوا تزويدنا بأعداد تلك الملفات والإجراءات القانونية المتخذة بحقهم وتقديم تقرير مفصل إلى مجلس النواب، يتضمن أسماء الشركات المتهربة والمبالغ المستحقة والإجراءات القانونية المتخذة بحقها، لدينا مقترحات وهي.

١- تفعيل الربط الإلكتروني بين الضرائب الجمارك والمصارف.

٢- الالتزام بنص المادة (٢٨) من الدستور العراقي التي تنص على ألا تفرض ضرائب ورسوم ولا تعدل ولا تجبى إلا بقانون.

بالنسبة إلى المنافذ، منافذ إقليم كردستان استناداً إلى أحكام المادة (١١٠) من الدستور جمهورية العراق التي تنص على إن السلطات الاتحادية تختص برسم السياسة المالية والجمركية وتنظيم التجارة عبر الحدود واستناداً كذلك إلى قانون هيأة المنافذ الحدودية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٦ التي تؤكد وجوب خضوع جميع المنافذ الحدودية في جمهورية العراق ممن فيها منافذ إقليم كردستان، يرجى بيان ما هي الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها الهيأة لضمان ربط منافذ إقليم كردستان بالمنافذ الاتحادية، وما هي أسباب استمرار عدم توريد الإيرادات المتحققة من تلك المنافذ إلى الخزينة العامة، وما حجم الإيرادات التقديرية المفقودة نتيجة هذا الانفصال الإداري والمالي، هناك مناشدة من إخواننا المهندسين معتصمين ما يقارب سنة من جميع محافظات بغداد، الذين يطالبون في تثبيت فقرة صريحة في جدوا موازنة عام ٢٠٢٦ تنص على استحداث (٦٠٠) درجة وظيفية للمهندسين المتظاهرين.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

بحسب قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣, ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) بلغت الإيرادات الغير النفطية المخططة لكل سنة بحدود (١٧) ترليون دينار، في حين إن المتحقق الفعلي لم يتجاوز (١٣) ترليون دينار سنوياً هذا يعني وجود عجز يقارب (٤) ترليون دينار وهو رقم كبير لا يمكن اعتباره أمراً اعتيادياً أو ترحيلهُ دون مساءلة حقيقية، وبما إن مدير عام الجمارك ورئيس هيأة المنافذ الحدودية ومدير عام الضرائب متواجدون اليوم داخل الجلسة، السؤال هنا هو.

هل عقدت الحكومة اجتماعات رسمية لمعالجة هذا العجز وبحضوركم، إذا نعم فمتى تم عقد هذه الاجتماعات ومن حضر فيها وما هي القرارات التنفيذية التي خرجت منها؟

إن استمرار هذا العجز يعني ضعفاً في الإداء وضياع الموارد الغير النفطية واستمرار الاعتماد المفرط على النفط، هذا العجز يعادل تقريباً كلفة موظفي الإقليم لأربعة أشهر وفقاً إلى التقديرات المالية المتداولة.

هنا نفطة مهمة، وجود عدد كبير من نقاط التفتيش بين الإقليم والحكومة الاتحادية وهذا إجراء خاطئ لان هذا يعطل عمل التجار ويرهق السائقين ويبطئ حركة البضائع، ويخلق نقطة إضافية للفساد والابتزاز بدل أن يكون أداة التنظيم، اذا اردنا فعلاً تعظيم الإيرادات الغير النفطية فالطريق ليس في كثرة نقاط التفتيش بل في إجراءات قانونية واضحة وشفافة، نحن لا نبحث عن تبريرات بل عن إجراءات عملية واضحة لذلك هنا اطرح مقترحات.

أولاً: تقديم تقرير رسمي فصلي يبين المخطط مقابل المتحقق للإيرادات الغير النفطية جهةً جهة.

ثانياً: تشكيل لجنة نيابية خاصة تتولى تدقيق متابعة عجز الإيرادات الغير النفطية في موازنة الثلاث سنوات السابقة، وتكون اللجنة مستمرة لمتابعة هذا الملف في الموازنات القادمة.

- النائب سعد نعيم رضوي جمعه العقابّي: -

في ظل مخاوف الموجات من وجود مخاوف اقتصادية على البلد وكذلك ركود أو ضعف الواردات الاقتصادية بالنسبة إلى هبوط أسعار النفط، لا بد من ظهور اتجاه أخر وهو الواردات الغير النفطية ولا بد من تشكيل لجنة برلمانية كفؤة من السادة النواب المختصين في مجال الاختصاص

لتحديد المجالات التي يمكن بها أن نرتقي في مسألة جباية الأموال، وانا استذكر هناك قطاع تحت مظلة الحكومة بالإمكان السيطرة عليه وهو قطاع الاتصالات ونستغرب هنا في هذا القطاع لدينا سؤال إلى السيد مدير عام الضرائب.

ما هو الأساس القانوني لاعتماد نسبة الضرائب بالنسبة لقطاع الاتصالات لشركات الاتصالات نسبة لا تتجاوز (١-٥)% على الشركات تحقق إيرادات تفوق (٤) ترليون دينار سنوياً؟

السؤال الثاني: لماذا لم تدرج إيرادات وضرائب شركة (كورك) ضمن البيانات الاتحادية.

هناك خسائر كبيرة تتعرض لها الخزينة نتيجة لهذا الخلل، ما هي الإجراءات المتخذة لضمان السيطرة السيادية والأمنية لهذا القطاع، أرجو أن تكون هناك إجابات مهنية وعلمية وتحت أرقام، هناك وثائق رسمية بلغت إيرادات شركة (اسياسيل) وشركة (زين العراق) عام ٢٠١٢ (٤) ترليون دينار وعام ٢٠١٣ (٤,٢٤) ترليون دينار وعام ٢٠١٤ (٣,٨) ترليون، رغم إن هذه الإيرادات الضخمة لم تتجاوز الضرائب المستوفاة لهذه الشركات (٣-٥)% عام ٢٠١٢ (١-٢)% عام ٢٠١٣، وهي نسبة متدنية جداً لا تتناسب مع حجم الأرباح هذا الخطر والخطر الأكبر لا توجد هناك رقابة، لا بد ونطالب أن تتأسس شركة وطنية للاتصالات وإيقاف هذا الهدر المالي، كذلك نطالب بتقديم تقرير مفصل خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يومً مع تحديد الإجراءات المتخذة وخارطة زمنية لهذا الملف لغرض أن يكون تحت مظلة الحكومة.

- النائب تقي ناصر ماجد الوائلي:-

النقطة الأولى: نشدد على ضرورة تنفيذ التحدي الثالث الذي طرحه السيد رئيس هيأة المنافذ الحدودية وهو إعادة تدوير أو تغيير الملاكات في المنافذ الحدودية.

اليوم أي حل ليس له أي جدوى ما لم نسيطر على الفساد هذه نقطة جداً مهمة.

النقطة الثانية: اليوم في زيادة إيرادات الدولة، إيرادات الدولة لا تكون على حساب المواطنين، هذه المظاهرات الأن سببت لنا مشكلة المواطن هو الذي يتحمل، نطالب بإيقاف وإعادة النظر في التسعيرة الجمركية ودراستها بشكل صحيح ومنطقي وهذه أيضا مهمة.

النقطة الثالثة: اليوم رئيس الهيأة الوطنية للاستثمار من المفروض أن يكون موجود لأن زيادة الإيرادات الغير النفطية عن طريق الاستثمار كثير من اقتصاديات العالم تكون حريصة على جلب الاستثمارات الأجنبية لما لهذه الاستثمارات من منافع اقتصادية عديدة، في مقدمتها الزيادة الحاصلة في الإيرادات بحسب نوع الاستثمار، في حين نجد إن اقصى مما يحققه العراق من الاستثمارات الأجنبية هو دخل جبائي محدود، بينما باقي الدول، من الضروري جداً إعادة إحياء قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل فسح المجال لنمط الاستثمار الذي يزيد من إيرادات الدولة عبر المشاركة في المشروع أو بنسبة كم الأرباح، هذا الأمر يجب أن يكون في محل إعادة النظر المهنية وبجدية.

- النائب حسن محمد كاظم علوان المسعودي:-

حقيقة المرحلة القادمة هي مرحلة اقتصادية بحته تتطلب التفكير في وجود حلول بديلة وبدائل إلى جانب النفط، وبهذا الصدد نقترح مجموعة من المقترحات اختصاراً للوقت.

١- العمل وبشكل عاجل على اصلاح السوق العراقي للأوراق المالية والمصارف لأنهما علامات شاخصة لثقة الدولة بالإقتصاد المحلي واستقطاب الأموال.

٢- تحفيز دخول المستثمرين إلى العراق سيما الصناعيين وتغييبهم وتقليل الإجراءات الروتينية والبيروقراطية، وجعل اجازة الإستثمار تصدر خلال فترة لا تتجاوز (٣٠) يوم وهذا يتطلب النظر عاجلاً بتعديل قانون الإستثمار وجعله جاذب للمستثمر لا طاردً له.

٣- العمل على سرعة التحول الرقمي في الإدارة المالية من خلال تبني النظم الإلكترونية التي تدمج بين البنك المركزي والجمارك والضرائب لتحسين الكفاءة وتقليل الفساد الإداري.

٤- تنمية قطاع السياحة خاصةً الدينية والثقافية خاصةً وان العراق اليوم قبلة سياحية في غضون السنوات القليلة الأخيرة، حتى بالنسبة إلى السياح الأوربيين بسبب تحسن واستقرار الوضع الأمني وتحسن الخدمات في بعض المحافظات.

٥- الاستمرار الفعلي والجدي بتحديث نظام الجمارك وتعزيز الاستحصال الجمركي وغلق منافذ التهريب التي تتجاوز (٢٠) منفذ غير مسيطر عليها.

٦- العمل على تحسين نظم الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية سيما ضرائب الشركات ومعالجة الفساد الذي ينخر جسد دوائر الضريبة والهدر الكبير، بسبب المحاباة في التخمين وتقليل الضرائب التي تصل احياناً إلى اكثر من (٩٠%) من قيمة الضريبة الفعلية.

٧- تفعيل دور مجلس النواب من خلال ممارسة الدور الرقابي كونه اعلى جهة رقابية في البلد والزام الجهات الحكومية بذلك.

- النائب عبد المنعم فارس عبدالعزيز السنجري:-

لدينا عدة أسئلة لكن إفاضة السادة النواب إفاضة جيدة في المداخلات والمناقشات واختصرنا واغتزلنا هذه الأسئلة إلى سؤالين سؤال موجه إلى السيد رئيس هيأة المنافذ الحدودية.

ذكر في الجلسة السابقة يوم أمس إن هناك منافذ غير رسمية لكن لم يذكر عددها وأماكنها، ولم يبين الإجراءات المتخذة ضد هذه المنافذ وما هو المعيار الذي يجعل المنافذ رسمياً، هل يمكن أن يكون خاضع وتحت إشراف السلطة المباشرة للمنافذ الحدودية.

السؤال الثاني موجه إلى السيد مدير عام الجمارك، في الجلسة السابقة أيضاً ذكر بأن الجمارك لا تمتلك أي معلومة حول منافذ إقليم كردستان بما فيها استيفاء الرسوم، وهناك منفذ فائدة في منطقة (السد) في الموصل يتم استيفاء الفرق فما هي الألية التي يحدد فيها الفرق ونحن لا نملك أي معلومة هيأ المنافذ لا تمتلك أي معلومة حول ما هو المبلغ المستوفى الكمية أو العدد.

- النائب سيبان عزيز حدو شيروانى:-

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض المخالفات الدستورية والمشاكل الاقتصادية التي أدت في انخفاض الإيرادات الغير النفطية.

أولاً: الضرائب حسب النظريات الاقتصادية هناك علاقة طردية قوية بين النفقات الحكومية وبين أموال الضرائب.

استناداً إلى البيانات الرسمية إلى التسعة أشهر الأولى للسنة الماضية بلغ حجم النفقات الحكومية (١٠٨) ترليون دينار، لكن الإيرادات الغير النفطية بأنواعها وأشكالها فقط (٩) ترليون، هذا يعني هناك مشاكل في جباية الضرائب والجمارك وأنواع الإيرادات الغير النفطية، وهذه المبالغ الغير قليلة يعني هناك فساد إداري ومالي في الجمارك وأيضا في جباية الضرائب، وفي ما يتعلق في المنافذ الحدودية استناداً إلى البيان الرسمي للبنك المركزي إلى التسعة اشهر من السنة الماضية، إن حجم استيراد العراق بلغ (٦٣) مليار دولار ومثل ما تفضل به السيد مدير عام هيأة الجمارك أن الإيرادات الجمركية بلغت حوالي (٢) ترليون، هذا يعني إن هذا المبلغ قليل جداً وهناك فساد في المنافذ الحدودية وأيضا هناك منافذ غير رسمية وهناك تهريب في المنافذ الحدودية، وفي ما يتعلق في المنافذ الحدودية لإقليم كردستان مواطنيه ومحافظيه تتكون من حوالي (١٥%) من المحافظات العراق برمته، لكن الإيرادات الغير النفطية في إقليم كردستان تبلغ حوالي نصف الإيرادات الغير النفطية في الحكومة الاتحادية، استناداً إلى البيانات الرسمية إن الإيرادات الغير النفطية في إقليم كردستان تبلغ حوالي نصف الإيرادات النفطية في (١٥) محافظات الوسط والجنوب، استنادا إلى هذه الأرقام أنا أتكلم، هناك بعض المخالفات الدستورية التي أدت إلى انخفاض في الإيرادات الغير النفطية، عدم التزام الحكومة في المادة (٢٤) من الدستور التي تنص على حرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال ما بين محافظات الإقليم والمحافظات الغير منتظمة في الإقليم، لكن نرى اليوم وجود نقاط تفتيش بين محافظات الإقليم ومحافظات الوسط والجنوب، هذه العملية سوف تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الغير النفطية لان بدل الاعتماد على السلع المحلية سوف نعتمد على السلع المستوردة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نطلب من السيدات والسادة النواب نحن نريد أن نأخذ فكرة من السادة، اذا كنا نحن نتكلم كيف سوف نأخذ الفكرة وكيف سوف نعرف، الذي ارجوه منكم نحن الأن وصلنا إلى (١٢٠) مداخلة من غير المداخلات الخارجية التي من غير المسجلة، الذ نطلبه منكم سوف نعطي مجال إلى السادة المستضافين يبينوا لنا وجهة نظرهم ويجيبونا بالأسئلة التحريرية، وما هي البيانات التي تعظم إيرادات المنافذ الحدودية والجمارك والضرائب، ماهي مقترحاتهم حتى يتم دراستها داخل لجنة مشكلة من قبل مجلس النواب والاستعانة بالضرائب للتوصية للحكومة من اجل تعظيم الواردات الغير النفطية وإدراجها في الموازنة، نطلب منك إعطاء المجال إلى السادة المستضافين يبينوا وجهة نظرهم ومن ثم يتم تشكيل اللجنة داخل مجلس النواب. سوف نعتمد البيانات الرسمية المرسلة من الجهات الرسمية التي هي (المنافذ, والجمارك, والضرائب) سوف نعطي الوقت للسادة المستضيفين، كل مستضيف له خمسة دقائق، السيد النائب (عمر) ضمن هذا السؤال وبيان تفصيلي عن هذا الموضوع، نترك الحديث إلى السيد (عمر) مدير عام المنافذ الحدودية، ومن ثم مدير عام الجمارك وثمَ مدير عام الضرائب.

هناك دوائر ومؤسسات أخرى سوف يتم استضافتها من اجل معرفة البيانات لتعظيم الواردات الغير النفطية.

- السيد عمر الوائلي (مدير عام المنافذ الحدودية):-

من يوم أمس إلى اليوم نحن قضينا ما يقارب (١٢) ساعة نستمع مداخلات السيدات السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين، وكانت إجاباتنا بكل دقة وبكل مهنية، بدون رفع صوت أو تجاوز ابدأ التزمنا نحن في داخل سقف مؤسسة تشريعية تمثل الشعب العراقي، يجب أن نتحلى في كافة لياقات المخاطبة والجواب والأسئلة.

هذا أكيد نحن تحت خيمتكم موجودين، اتصال هاتفي يوم امس ورد لي من مجلس النواب الموقر قالو هناك دعوة عامة لمناقشة الإيرادات الغير النفطية، مباشرةً أنا كنت في المنطقة الخضراء دخلت إلى مجلس النواب بدون الاتصال في مرجعي والحكومة لان هذا الموضوع موضوع وطني مهم وأتى إلي تكليف من قبل السيد رئيس مجلس النواب وهيأة الرئاسة المحترمة، حتى لم اخذ موافقة أتيت استجابة إلى هذه الدعوة العامة.
حقيقة فوجئنا من يوم امس واليوم تلقينا الكثير من الاتهامات والتجاوزات، ولكن نحن أخذنا بها تحملناها وأخذناها على محمل الجد لان الأزمة الكبيرة تستوجب منا احتواء هذه الأزمات، وهذا الموضوع سوف نستمر به.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد (عمر) السيدات السادة النواب عندما يطرحوا موضوع تعرف هم متقدمين من مراحل التدقيق والوثائق المرسلة لهم، يعض الأحين عن طرحهم موضوع أرجو من جنابك تحمل الموضوع، وإثباته وفق الأوراق الرسمية.

- السيد عمر الوائلي (مدير عام المنافذ الحدودية):-

سيادة الرئيس الفكرة هي كانت نجتمع نحن وأعلى سلطة في الدولة حتى نتناقش على موضوع الإيرادات الغير النفطية وكيفية تعظيمها، تعرضنا لاتهامات في الفساد وتعرضنا إلى نحن ناس خونة ونحن غير مهنيين، واحد السادة النواب نشر فديو يقول لي أنت ضابط (فريق) ودكتور، أنت ليس لديك الخبرة في الأمور الإدارية والأمور المالية، وانا منذ خمس سنوات متدرج في هيأة المنافذ الحدودية، وحققنا ما حققنا من إنجازات على مستوى الإيرادات وعلى مستوى التهريب هذا الموضوع نتركه جانباً، ندخل في الموضوع.
بعد الانتهاء من جلسة يوم أمس توجهت مباشرة إلى مقر هيأة المنافذ، فقط غيرت ملابسي وأتيت لماذا، احتراماً إلى هذه الوجوه الكريمة والإجابة لديك أحضرت لك بند من الورق كل سؤال أمام جنابك موجود، وكل نائب محترم قدم ملاحظة اذا تشاهدون السادة أعضاء مجلس النواب، كل نائب سأل جاوبته بشكل تحريري.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا ملف الأسئلة لجلسة يوم أمس، سوف يتم تزويد السيدات السادة أعضاء مجلس النواب ملف في الصندوق الخاص به ويستطيع الاطلاع عليه، ونطلب من جنابك المداخلات والاستفسارات والنقاش الذي حصل في جلسة اليوم أيضا يوم غدا ترسله لنا في ملف.

- السيد عمر الوائلي (مدير عام المنافذ الحدودية):-

أود الإشارة إن نفس المداخلات أي كل المواضيع تمحورت على منافذ الإقليم والحوكمة والضريبة والفساد والموظفين والموانئ، أي كل المواضيع تكررت في نفس التفاصيل، وانا حتى اسهل العملية على السادة السيدات النواب وهيأة الرئاسة قدمت (٢٠) مقترح وهذا من غير الإجابات التي قلتها أمس ليلاً هذا العشرين مقترح هي عبارة عن أسئلتكم والأجوبة والحلول، حتى السادة في هيأة الرئاسة وجنابكم أي اختصرنا لكم الطريق اذا لديكم إضافة يمكن اعتمادها، حتى اختصر موضوع منافذنا الاتحادية أنا كرئيس منافذ اتحادية أتمنى من كل نائب ونائبة تقوم في زيارة المنافذ الحدودية وبشكل مفاجئ دون أي سابق إنذار، لدي بنايتين لهيأة المنافذ بناية خاصة فقط لمتابعة المنافذ الحدودية لدي حوكمة بنسبة ١٠٠% لا تمر بضاعة من أي منفذ حدودي بري أو بحري أو جوي إذا ما لم يتم إخضاعها للإجراءات والتدقيق المسبق ودولة رئيس الوزراء حضر ورأيتموه وموجود على الموقع الرسمي، كل منفذ حدودي فيه ضابط وموظف ومنتسب يتابع الحركة التجارية وحركة المسافرين من الصبح إلى اليوم التالي العمل على مدار (٢٤) ساعة، الإطلاق من بغداد لا تخرج عجلة إلا الإطلاق من بغداد هذه الإيرادات التي تم تحقيقها من قبلنا لهذا العام بفضل الحوكمة الموجودة، سابقاً قبل استلامنا للمهمة انتم تستمعون السادة النواب لمحافظة (ديالى) كانت هناك عناصر خارجة عن القانون تدخل بقوة السلاح للمنفذ الحدودي وبالإتاوات تتعدى على الضابط الموجود والمنتسب الموجود وتخرج يضاعه تحت القوة دون أي رسوم، اليوم اتحدى الجميع وليس انتم المقصودين بل اتحدى الموجودين خارج هذه القاعة يقولون المنافذ الحدودية غير مسيطر عليها، المنافذ الحدودية الاتحادية مسيطر عليها بنسبة ١٠٠% والدليل اخرجوا الأن إلى المنافذ الحدودية تجدوها فارغة لا يوجد فيها تبادل تجاري ولا أي تاجر يعمل، والإخوة في محافظة (البصرة) يؤيدون هذا الموضوع الموانئ فارغة ومنافذنا الاتحادية فارغة لماذا؟ لان نحن طبقنا الحوكمة الإلكترونية هذا أولاً.
الذي لم ينفذه الإخوة في الإقليم ورفضوا تطبيق نظام (الإسيكودا).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد (عمر) كلامك مع الرئيس.

- السيد عمر الوائلي (مدير عام المنافذ الحدودية):-

كل منافذنا الاتحادية الأن متوقفة عن العمل الإيراد الجمركي والضريبي (صفر) بسبب حوكمة الإجراءات وبسبب ارتفاع التعرفة الجمركية بموجب قانون(٢٢) لعام ٢٠١٠، الآن اصبحنا متهمين أمام الشعب وأمام السادة النواب نحن نحارب منافذنا الاتحادية على حساب الإقليم، أنا اسأل سؤال واحتاج منه إجابة؟

منفذ (سيمالكه) اليوم هو معبر غير رسمي (والفاو, والمحمودية) هذه ماذا تسمى؟ هذه عبارة عن منافذ غبر رسمية بين سوريا وبين إقليم كردستان، في اليوم الواحد وانا لدي تصوير فديو موجود تمر صهاريج النفط اقل صهريج في اليوم وزودت السادة في كتلة (إشراقة كانون) وقاموا في زيارتي إلى مقر هيأة المنافذ الحدودية وتم تزويدهم في ملف كامل عن كيفية عمليات التهريب في منفذ ومعبر غير رسمي اسمه (سيمالكه, والمحمودية, والفاو) تابعة إلى جهات خارجة عن القانون وهذا ليس عملي هذه حدود ليس منافذ حدودية ولكن سوف تستهدف الاقتصاد العراقي وتستهدف المنافذ الحدودية، نأتي على الحدود الأخرى مع (تركيا) ومع (ايران) أنا لدي منافذ رسمية في الدورة السابقة السيد (إيهاب المالكي) واعتقد سرب الكتب إلى الإعلام، تم تزويده قلت له لدي ستة منافذ رسمية في إقليم كردستان نحن معترفين بها وهم معترفين بها، ولدينا منافذ (٦) معترف بها من قبل حكومة الإقليم وليس معترف بها من قِبلنا وهناك معابر غير رسمية مع الإحداثيات الموجودة في إقليم كردستان، أنا بالنسبة لي أتحمل مسؤولية المنافذ الاتحادية إلى (٢٢) منفذ كل هذه المنافذ عن طريق (الواتساب) أوقف المنفذ الحدودي ولا يتجرأ أي شخص وحتى الدوائر العاملة الموجودة يخالف القانون أو يقول هذا المنفذ ليس تحت سيطرة الحكومة، نحن اليوم عندما ناقشنا هذا الموضوع وأنا اكثر شخص تربطني علاقة طيبة مع كل الإخوة الموجودين في إقليم كردستان، من رئاسة الإقليم إلى وزير الداخلية إلى دكتور (سامي) كلهم أصدقاء ومحترمين لكن نحن نتناقش في موضوع يمس حياة المواطنين اليوم اذا كان هذا الباب مغلق والنافذة مفتوحة لا نستطيع أن نعمل شيء السبب الأساسي في تراجع الإيرادات هو وجود معابر ومنافذ غير رسمية في إقليم كردستان كل ماد نمنعها من المنافذ الاتحادية أو ارفع عليها الضريبة أو الجمرك تدور على المنافذ الأخرى، الأن لدي باخرتين قوة محرك عجلة التي هي اعلى إيراد في الدولة في (أم قصر) ركنت الرصيف رأت التعرفة عالية يقول سوف ندور على إقليم كردستان يوفر إلى التاجر في الباخرة الواحدة (٥) مليار، نحن عندما نتناقش نحن ليس لدينا استهداف نحن كلنا عراقيين في جغرافية واحدة وسماء واحدة لكن نتناقش بشكل مهني، أنا بالنسبة لي هذه المنافذ الغير رسمية حتى اعترف بها لك اعطيني إيراداتها، أنت اليوم تطالبني بالرواتب تطالبني بالإيرادات أليس من المفروض أن نتقاسم سويا، لماذا نفط البصرة يقسم على إقليم كردستان ونحن لا نأخذ شيء من منافذ الإقليم أنا هذا الذي أقوله، أود أن أضيف دقيقة فقط، أنا سوف اختصر وحتى نغادر هذا الموضوع، نحن كسلطات تنفيذية وحكومة اتحادية عجزنا عن ضبط منافذ الإقليم منافذ الحكومة الاتحادية كلنا أمل في مجلس النواب أو العراقي الموقر كأعلى سلطة في الدولة أن يساندونا في هذا الموضوع ليس لدي أي خيار، أنا الخيار الذي لدي اعمل كتب محضر اجتماعات اعمل توجيهات لكن اذا لم يلتزموا ما الذي سوف افعله، أنا ليس لدي وسيلة أخرى أن افرض سيطرتي على هذه المنافذ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم تشكيل لجنة من أعضاء مجلس النواب والتواصل معكم في ضبط هذا الموضوع.

السؤال موجه من رئيس المجلس هل يوجد منافذ غير رسمية في محافظات أخرى غير إقليم كردستان؟

- السيد عمر الوائلي (مدير عام المنافذ الحدودية):-

لا يوجد أي منفذ أو معبر أو طريق ميسمي في حكومتنا الاتحادية مع أي دولة، وسوف أعطيكم مثال.

نواب من محافظة (ديالى) تجرأوا مجموعة من الخارجين عن القانون في فتح منفذ في محافظة (ديالى) اذا تذكره، وصلتني هذه المعلومة أول ما وضعوا (كرفان) في مكان ميسمي دخلنا عليهم نحن وقوة وحصلت مقاومة وتم استشهاد احد من المتهمين الذين موجودين، فقط شخص تجرأ في وضع (كرفان) في طريق غير ميسمي والسيد (احمد الجبوري) يعلم بذلك والسادة نواب محافظة (ديالى) يعرفون، نحن بالنسبة لنا عندما نتكلم هذا كلام نتحمل مسؤوليته، اليوم الذي يقول لديك معبر رسمي أو مثل غير رسمي أنا أتحمل المسؤولية، الإحداثيات موجودة هذا في إقليم كردستان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال واضح والجواب واضح أستاذ (عمر)، لا نريد مقترحاتك مثبتة في شيء رسمي وسوف نقرأه، نترك المجال إلى السيد مدير عام الجمارك.

- السيد عمر الوائلي (مدير عام المنافذ الحدودية):-

اطلب منكم فقط (٣٠) ثانية من باب الوفاء للجميل، أتقدم بالشكل الجزيل إلى السيد رئيس المجلس ونائبيه والسيدات والسادة النواب لتحملهم عناء هذه الساعات الطويلة وهذا دعم كبير لنا من مجلس النواب وان شاء الله نكون على قدر المسؤولية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وبدوره الرئيس والنائب الأول يقدمون الشكر لجنابك وزملاءك.

لم يقول مجلس النواب (٥) الاف عجلة، قال لكل دوائر الدولة وهذا الكتاب سوف يعرض لكم مثبت به العجلات لمن سُلمت، سوف يعطيها لكم في درج كل من السيدات السادة الأعضاء، سيادة النائب كان كلامه واضح عجلات مصادرة تحت الموديل أرادوا إعطاءها إلى مؤسسات الدولة في سبيل أن تساعدها هذا الشيء واضح، والرجل تكلم في كل منطقية سيادة النائب هي مصادرة، تم مصادرتها لأنها تحت الموديل داخلة بشكل غير رسمي ليس وفق الضوابط والتعليمات والقوانين كلامه كان واضح سيادة النائب.

- السيد ثامر قاسم داود (مدير عام هيأة الجمارك):-

قدر تعلق الأمر في الهيأة العامة للجمارك، الهيأة العامة للجمارك لن توقع أي عقد استثماري أو عقود مشاركة لأتمتة الجمارك، عقد أتمتة الجمارك تم توقيعه من قِبل الحكومة السابقة مع الأمم المتحدة منظمة (الأونكتاد) لأتمتة المنافذ الاتحادية والأن الحمد لله جميع منافذنا الاتحادية تم اتمتتها وربطها بنظام (الأسيكودا) وهذا النظام الأن فعال في كل منافذنا الاتحادية، بالتالي لا يوجد لدينا أي عقد، أؤكد ان نظام (الأسيكودا) مطبق في كافة منافذنا الاتحادية ومسيطر عليه لا تمر (أبره) ما لم تمر على نظام (الأسيكودا) وهذا كلامي بالأدلة والوثائق، نسبة نظام الأسيكودا لان في مرحلته الثانية مكتمل بنسبة (٧٥)% باقي (٢٥)% التي هي المرحلة الثالثة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم من الوقت تحتاج لتجهيز هذا النظام؟

- السيد ثامر قاسم داود (مدير عام هيأة الجمارك):-

احتاج وقت إلى نهاية عام ٢٠٢٦.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا كثير.

- السيد ثامر قاسم داود (مدير عام هيأة الجمارك):-

ننتهي من موضوع اتمتة الجمارك الاتحادية وأؤكد أن منافذ الإقليم خارج نظام (الأسيكودا) لغاية هذه اللحظة وتم عقد عدة لقاءات بتوجيه من دولة رئيس الوزراء لغرض الربط مع جمارك الإقليم، إلا إن السادة في الإقليم لم نجد منهم أي استجابة أو أي تعاون في هذا الجانب وهذا الاجتماع موقع السادة في الإقليم يحضرون الاجتماعات وعند الوصول إلى توقيع المحضر يتحفظون حتى عن التوقيع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

زودنا في نسخ من المحاضر.

- السيد حيدر علي (مدير عام هيأة الضرائب):-

بالنسبة للهيأة العامة للضرائب هناك مواضيع مهمة تم طرحها من قبل السادة النواب، حقيقة أخذنا اكثر الأسئلة بسلسلة الاعتبار، فقط أريد شرح موضوع واحد الضريبة مكونة من خمسة أنواع (ضريبة الدخل, الاستقطاع المباشر, المبيعات, العقار والعرصات, ونقل الملكية) نتكلم عن ضريبة الدخل التي هي اهم ضريبة هناك سوء فهم لدى بعض النواب إن ضريبة الدخل تؤخذ مباشرةً للسنة المالية، ضريبة الدخل تؤخذ للسنة التقديرية التي تلي السنة المالية بعد تحقيق الدخل، يربط هذا الموضوع مع نظام (الأسيكودا) والأمانات التي يتم استقطاعها، الأمانات التي يتم استقطاعها لها سند قانوني، قانون ضريبة الدخل ينص بأن للسلطة المالية في المادة (٤) من قانون الدخل (١١٣) لسنة١٩٨٢للسلطة المالية تقدير الدخل قبل بداية السنة التقديرية احتياطياً بصورة أمانات بحساب سندات تقديرية، هناك قانون ينص على استحصال الأمانات الضريبية هل هذه الأمانات الضريبية هل نظام (الأسيكودا) زاد من استحصال الضرائب على المستهلك نهائياً لا يوجد زيادة في الضرائب، هناك سوء فهم قلت ، يقولون هناك زيادة بنسبة ٣٠% أو ٢٠% لا يوجد أي زيادة نسبة الأمانات الضريبية هي ثابتة مضى عليها اكثر من (٢٠) عام، ١% إلى ٣% تم في عام

٢٠٢٣ إستناداً إلى قرار مجلس الوزراء ٥٢٧/٢٣ ، أسباب خاصة في الاقتصاد في وقتها وأسباب خاصة في المنافذ الحدودية، إعادة العمل بها بسبب كون هي كانت ماضية قانونياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد (حيدر) لدي سؤالين موجهة من الرئاسة.

هل يوجد سحب أموال من قبل الحكومة الاتحادية من الضرائب الأمانات في قرار مجلس الوزراء أم كلا، الأمانات الضريبية.

- السيد حيدر علي (مديرعام هيأة الضرائب):-

الأمانات الضريبية تحول إلى إيراد خزينة الدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني ليس لكم الأمانات الضريبية.

- السيد حيدر علي (مديرعام هيأة الضرائب):-

الضريبة مدفوعة مقدماً، لكن تبقى أمانات لحساب المكلف يتم حسمها وعكس قيدها في أي وقت بعد إنجاز التحاسب الضريبي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هل تم سحب هذه الأمانات.

- السيد حيدر علي (مديرعام هيأة الضرائب):-

تحويل الأمانات إلى إيراد خزينة الدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال الثاني: هل توجد شركات متعاقدة مع وزارة النفط من ضمن جولات التراخيص أو غيرها، شركات أجنبية لم يتم الحساب الضريبي معكم.

- السيد حيدر علي (مدير عام هيأة الضرائب):-

كلا، أنا لدي إجابة كاملة على هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الموضوع مهم، الشركات النفطية أتكلم معك.

- السيد حيدر علي (مدير عام هيأة الضرائب):-

هناك لجنة صادرة بأمر ديواني تم التواصل مع جميع شركات التراخيص، وتم عمل تقديرات الإدارية النهائية والاستقطاع المباشر وتم تسديد جزء كبير من هذه المبالغ التي أثرت على زيادة الإيرادات الضريبية لهذه السنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يتم تزويدنا في كافة الشركات التي تم الحساب الضريبي معهم والشركات الممتنعة من تسديد الحساب الضريبي، الشركات النفطية والشركات الأخرى أريد الشركات النفطية حصراً، لان الشركات النفطية ضرائبها كبيرة، زودنا بكتاب رسمي من قبلكم حتى نعرف التدقيق بها.

شكراً السيد مدير عام هيأة المنافذ الحدودية والسيد مدير عام هيأة الجمارك والسيد مدير عام هيأة الضرائب.

سوف يتم تشكيل لجنة من قبل السيدات السادة أعضاء مجلس النواب ومن ضمن الاستفسارات والكتب التي أرسلت إلى الدوائر المعنية، يرجى من جنابكم تزويدنا بإجابة تحريرية للسيدات السادة أعضاء مجلس النواب، ترفع الجلسة إلى يوم الاثنين المصادف ١/١٩، سوف يتم استضافة يوم الإثنين القادم السادة (وزير الخارجية, وزير الموارد المائية).

رُفعت الجلسة الساعة (٥:٢٥) عصراً

****

****

****

*****